

الدكتور عبد المنعم راضي

دكتور في الاقتصاد والعلوم السياسية

من جامعة الإسكندرية

ماجستير ودكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

من جامعة ميراثيون بالولايات المتحدة

# النقد والبنوك والائتمان التعاوني





المكتبة عبد الحميد بن باديس

بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية

من جامعة الاسكندرية

ماجستير ودكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

من جامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة

# النقد والبنوك والائتمان التعاوني



# مقدمة

تعتبر نظرية التمويل التعاونى جزءاً من النظرية العامة للتمويل .  
ولقد جرى العرف الاقتصادى على اطلاق نظرية النقود والائتمان على مجال  
التمويل . وليس ذلك الا اختلافاً فى اللفظ وليس فى المضمون . وهذا  
المؤلف الحالى يعالج نظرية التمويل التعاونى ، ولكن فى اطار النظرية العامة  
لاقتصاديات التمويل ، ولقد اخترنا له عنوان « التقويم والبنوك والائتمان  
التعاونى » حتى نربط بين مفاهيم النظرية العامة فى الائتمان وبين احدى  
فروعها وهو الائتمان التعاونى .

ولقد اقتضى الامر ان يظهر هذا المؤلف ليناسب حاجة الطلاب فى  
معاهد الدراسة التعاونية حيث يكون الاهتمام اكبر بوجهة النظر  
التعاونية فى معظم مجالات الدراسة . ونرجو الله ان تكون هذه المحاولة  
موفقة وفى خدمة الدارسين لهذا العلم .

عبد النعم راضي

كلية التجارة - جامعة عين شمس



## التب الأول

التقود والنظم النقدية

### الفصل الأول :

- ١١ أهداف المجتمع الاقتصادية ، ودور التقود والبنوك  
١٢ أ - زيادة معدل النمو  
١٤ ٢ - زيادة حجم المعاملة  
١٦ ٣ - استقرار مستويات الأسعار  
١٨ ٤ - العدالة في توزيع الدخل  
١٩ ٥ - توازن ميزان المدفوعات  
٢١ صعوبة تحقيق الأهداف الاقتصادية جملة واحدة

### الفصل الثاني :

- ٢٣ طبيعة التقود ووظائفها  
٢٣ التقود وتطور المجتمع  
٢٤ التقود وسيلة وليست غاية  
٢٤ التقود في الفكر القديم والحديث  
٢٦ التقود وصعوبات المقايضة  
٢٧ - التقود والثروة  
٢٩ التقود والسيولة  
٤١ - التقود وشبه التقود

### الفصل الثالث :

- ٤٥ أنواع التقود  
٤٥ ١ - التقود السلمية  
٤٩ ٢ - التقود الورقية  
٤٩ ٣ - التقود المصرفية

### الفصل الرابع :

- ٥٣ النظم النقدية  
٥٤ أولاً - النظام المعدني  
٧٣ ثانياً - النظام النقدي الورقي الاكياس

## الباب الثاني

النظم النقدية المعاصرة

( النظام المصرفي )

## الفصل الخامس :

- ٧٩ النقود المصرفية والنظام المصرفي  
 ٧٩ نشأة النقود المصرفية  
 ٨١ وظيفة الائتمان وأهميته  
 دور البنوك التجارية واختلافها عن بقية الوسطاء الماليين في خلق الائتمان  
 ٨١ العلاقة بين خلق الائتمان وإضافة السيولة إلى الأصول المختلفة  
 ٩٦ قدرة البنوك على خلق الودائع ( الائتمان )  
 ١٠٠

## الفصل السادس :

- ١٠٧ الربحية والسيولة  
 ١٠٧ البنك كمشروع تجاري  
 ١٠٧ مصادر الربح للبنك  
 ١٠٩ الموازنة بين الربح والخسارة  
 ١١٢ قدرة البنك على تحمل المخاطرة  
 ١١٤ سيولة البنك

## الفصل السابع :

- ١٢٥ التضخم ومستوى الأسعار  
 ١٢٦ معنى التضخم وقياسه  
 ١٢٨ أسباب الاهتمام بالتضخم  
 ١٦٠ أنواع التضخم وأسبابه

## الفصل الثامن :

- ١٦٧ البنوك المركزية  
 ١٦٨ إصدار وتنظيم العملة  
 ١٧٢ تأدية الخدمات المصرفية للدولة  
 ١٧٥ الرقابة على الائتمان  
 ١٨٢ القيام بأعمال المقاصة بين البنوك وبعضها البعض



## الباب الثالث

## النظريات والسياسات النقدية

## الفصل التاسع :

- ١٨٧ الائتمان التعاوني بين النظرية والتطبيق  
 ١٨٧ الائتمان التعاوني والتنظيمات الائتمانية  
 ١٩٦ التنظيمات التعاونية في الهند  
 ١٩٧ بعض مشاكل الاقتصاد الهندي  
 ٢٠٥ عرض لتطور التعاون في الهند  
 ٢١٦ البيان التعاوني واساليب التعاونيات الائتمانية  
 ٢١٩ تقييم دور التنظيمات التعاونية في الاقتصاد الهندي  
 ٢٢٨ التنظيم التعاوني والتخطيط الزراعي  
 ٢٣١ العوامل الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على التنظيم

## الفصل العاشر :

- ٢٣٩ ~~مقدمة~~ النظرية النقدية الكلاسيكية

## الفصل الحادي عشر :

## النظرية النقدية الحديثة

- ٢٤٦ سعر الفائدة وتفضيل السيولة  
 ٢٤٦ تسويق سعر الفائدة  
 ٢٤٧ النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة  
 ٢٥٠ سعر الفائدة في النظرية الكويتية  
 ٢٥١ الطلب على النقود  
 ٢٥٤ منحني تفضيل السيولة  
 ٢٥٧ عرض النقود



# الباب الاول

النظم النقدية



## الفصل الأول

### أهداف المجتمع الاقتصادية

#### ودور النقود والبنوك

تمهيد :

ما من شك في أن السياسات النقدية والائتمانية والمالية وكذا الأدوات والهيئات التي تعمل من خلالها هذه السياسات ، كل هذا يجب أن يتم تصميمه بصورة تعطي أكبر قدر ممكن من المساهمة في تحسين مستوى معيشة المجتمع ، وفي نفس الوقت تخفيض معدلات البطالة <sup>(١)</sup> وتحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي وكذا العمل على استقرار مستويات الأسعار . وكلما زادت فرص النجاح في تحقيق الأهداف الرئيسية وهو تدعيم حرية وكرامة المواطن وكذا حفظ وصيانة الوطن ونظامه السياسي .

إن المجتمعات الاقتصادية عامة تهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية :

١ - زيادة في معدل نمو الدخل القومي .

٢ - زيادة حجم المعالة .

٣ - استقرار مستويات الأسعار .

٤ - المعادلة في توزيع الدخل القومي .

٥ - توازن ميزان المدفوعات .

وفي مجال دراسة النقود والبنوك قد يكون من المفيد بيان أثر النقود والبنوك على هذه الأهداف الاقتصادية للمجتمع ، ذلك أن أثر النقود على هذه الأهداف هو من مبررات دراسة النقود والبنوك ويجعل من الدراسة شيئا له معاني ملموسة .

وقبل أن نبدأ في دراسة تفصيلية لنظرية النقود والبنوك ، يحسن أن نلقي بعض الضوء على المعاني المختلفة للأهداف الاقتصادية السابقة . أن مزيدا من التوضيح للأهداف الاقتصادية للمجتمع سوف يؤول للقاء إلى معرفة مكانة دراسة النقود والبنوك وصلتها بالنشاط الاقتصادي في المجتمع .

٦ - زيادة معدل نمو الدخل :

وبالنسبة إلى هدف زيادة معدل نمو الدخل القومي ، فهو يقف على قمة الأهداف الاقتصادية للمجتمع ، أن الدخل القومي هو المقياس الاقتصادي لرفاهية المجتمع . ويعرف الدخل القومي بأنه تيار السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة تقدر بعام ، وتقدر قيمة السلع والخدمات بالأسعار الجارية خلال هذه الفترة الزمنية .

والمعروف أن (المؤشر الفعلي) لدى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ليس هو الدخل النقدي ( الدخل مقوما بالأسعار الجارية ) ، وإنما هو الدخل (الحقيقي) والذي يتم احتسابه باستبعاد التغيرات في مستوى الأسعار . كذلك يجب أن نأخذ في الحسبان صافي الدخل القومي ، وليس مجموع الدخل القومي .

وصافي الدخل القومي يتم حسابه باستبعاد قيمة الاستهلاكات الرأسمالية من معدل الدخل القومي . ان عملية انتاج السلع والخدمات سوف تقتضى استخدام آلات وأدوات رأسمالية وهذه تهلك خلال عمليات الإنتاج ، وبالتالي يجب أن نستبعد قيمة هذا الاستهلاك الرأسمالي من معدل الدخل القومي للوصول إلى صافي الدخل .

ان زيادة الدخل القومي لها أهميتها في تحقيق المستقبل الأفضل لأبناء المجتمع . وأيضا في القضاء على مشاكل الفقر القائمة والتي تسبب البطالة لكثير من الأفراد . كذلك تنعكس أهمية زيادة الدخل القومي في بناء القدرة الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والعمل على تدعيم الوطن من الناحية الاقتصادية لمواجهة المعارك الاقتصادية التي يخوضها وللتحضير إلى المعارك الحتمية لتحرير الوطن العربي . وهذا التدعيم الاقتصادي يقتضى زيادة حجم مخرجات المجتمع وتوجيهها نحو الاستثمار حتى يرتفع مستوى الدخل القومي . والواقع أن أهمية زيادة الدخل القومي تتضح بصورة أكبر حينما نعلم أن هذه الزيادة لازمة لتحقيق حتى نثبت للعالم أجمع نجاح نظامنا الاقتصادي في تحقيق الرخاء لأفراد الشعب .

والسؤال الذى يثور الآن هو عن مقدار الزيادة المطلوبة سنويا في معدل الدخل القومي . وقد ينادى البعض بأن المطلوب هو الحصول على أقصى زيادة ممكنة . وينادى البعض الآخر بأن المطلوب هو الحصول على زيادة معقولة بأقل التكاليف الممكنة . إلا أنه يلزم السؤال أيضا عن مدى هذه الزيادة ، هل هي ٢٪ سنويا معدل زيادة في الدخل القومي أو هي ٥٪ أو ١٢٪ أو ١٦٪ .

ان معدل نمو الدخل القومي يعتمد على مجموعة من العوامل من الصعب تحديدها بصورة واضحة وقاطعة ، ذلك أن معدل نمو الدخل

القومي هو ثمرة كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأخلاقية التي تتفاعل سواء لتحديد معدل معين لنمو الدخل القومي . وبمهما يكن فقد جرت العادة على تمييز بعض العوامل باعتبارها ذات أثر كبير في معدل زيادة الدخل القومي ومن هذه العوامل نذكر عنصر العمل ورأس المال ، والموارد الطبيعية ، والإدارة ، والتقدم الفني ، ومستوى الطلب الفعال .

## ٢ - زيادة حجم العمالة :

وبالنسبة لزيادة حجم العمالة ، فيجب أن يكون من الواضح أن هذا الهدف هو أمراً ضرورياً لزيادة حجم الانتاج . وتعتمد الزيادة في العمالة على الزيادة في الطلب على العمال ، والتي بدورها تعتمد على مقدرة رجال الأعمال على تصريف منتجاتهم وزيادة استثماراتهم . ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في العمالة لها أيضاً أهميتها من الناحية الاجتماعية . فالمعطلين في المجتمع لا يساهمون في الحصول على مزايا التقدم والرخاء وذلك يؤدي إلى خلق فئة من المواطنين تعاني من البؤس والفاقة مما لا يليق بكرامة المجتمع .

ويلاحظ أن هدف زيادة حجم العمالة لا يعني أن تكون العمالة في المجتمع ١٠٠٪ في كل الأوقات . بل أنه من النادر أن يتواجد مجتمع من المجتمعات وتختفي فيه ظاهرة البطالة . فالواقع أنه من الصعب أن يتواجد تشابه وتماثل تام بين المطلوب من العمال ذوي المهارة المينة في زمان ومكان معين مع نفس الميعود من هذه العمالة .

وعند فحص أسباب نقص العمالة في المجتمع ( أسباب البطالة ) فإنه من المفيد أن نميز بين البطالة الناتجة عن غنى وجود وظائف كافية وبين أنواع أخرى من البطالة يطلق عليها البطالة الهيكلية والإحتكاكية والموسمية ، وأن



كان من الصعب في بعض الأحيان أن يتضح هذا التمييز . وفي أحوال  
الكساد الشامل يكون من المحتمل جدا حدوث البطالة نتيجة لعدم توفر  
طلب كاف على العمل .

وهناك أوقات أخرى يكون عدد الوظائف المتاحة منها مسلو أو أكبر  
من عدد العمال ، ولكن بالرغم من ذلك توجد بطالة في المجتمع . وهنا  
يكون واحد من أسباب البطالة هو عدم التوافق بين نوع ومكان العاملين  
وبين نوع ومكان العمال المرغوب فيهم للعمل . وهذا النوع من البطالة  
يسمى البطالة الهيكلية

وأضيا قد يكون هناك اختلال في التوازن بين الوظائف الحالية وبين  
عدد العمال في نفس المدينة أو المنطقة . فبعض الصناعات قد تكون  
متوسعة في إنتاجها وتقوم بتأجير المزيد من العمال ، بينما قد تكون بعض  
الصناعات الأخرى في حالة الانكماش وتقوم حينئذ بالاستغناء عن  
عدد من عمالها . وما لم تتوفر لدى العمال في المنطقة القدر الكافي من  
المعلومات عن الأحوال طلب وعرض العمال بواسطة الهيئات والمشروعات  
المختلفة فإن البطالة بين بعض العمال قد تبقى لفترة طويلة نسبيا بالرغم  
من وجود فرص عمل متوفرة في نفس المنطقة . وبالإضافة لذلك فقد يمتنع  
العمال عن البحث عن وظائف أخرى حيثما يعلمون أن البطالة هي لفترة  
وقتية ولن تستمر طويلا . مثل هذا النوع من البطالة يطلق عليه البطالة  
الاقتصادية .

والنوع الثالث من أنواع البطالة ينشأ بسبب وجود تغيرات  
موسمية في عدد الوظائف المتاحة في مجتمع معين . ففي أوقات جني القطن  
يزداد الطلب على العمال الزراعيين ، ثم يقل الطلب عليهم بعد ذلك فحين

مجرى موسم محصول آخر .. مثل هذا النوع من البطالة يطلق عليه البطالة الموسمية .

ومن الطبيعي أن يكون الأسلوب المتبع في القضاء على البطالة هو انشاء المصانع والمشروعات وفتح باب العمل أمام أفراد الشعب . الا ان ما يزيد الأمر تعقيدا في هذه الحالة هو ارتفاع معدلات الزيادة السكانية مما يزيد من الموارد المالية التي تطلب وظائف ، وكذا بسبب التقدم الفني وتوفير استخدام العمال تنضاعف وحدة المشكلة .

وحنا نلزم الإشارة الى الدور المتوقع الذي سوف تؤديه السياسة النقدية والائتمانية في زيادة الموارد المالية المتاحة لدى المستهلكين ورجال الأعمال من أجل تشجيعهم على زيادة الطلب على الانتاج والاستثمار وبالتالي زيادة الطلب على العمال . ولعل ذلك يوضح بأن للنقود والبنوك علاقتها بالنشاط الاقتصادي وعناصره الرئيسية مثل زيادة الدخل القومي وزيادة المصالة .

### ٣ - استقرار مستويات الأسعار :

أما بالنسبة الى هدف الحصول على استقرار نسبي في مستويات الأسعار فإنه يمكن القول بأن هذا الهدف له علاقته الأكيدة أيضا بأهداف زيادة الدخل والمصالة ؛ ولعلنا نوضح أولا أن المقصود باستقرار مستويات الأسعار . أن ظاهرة الارتفاع المتواصل في مستوى الأسعار يطلق عليها اصطلاح ( التضخم ) ؛ وهذه الظاهرة سوف تحتل جزءا كبيرا من دراستنا في النقود والبنوك ؛ الا انه يلزم أن نوضح أمورها بعض الشيء هنا . ان التضخم يعتبر أمرا بغيضا لانه يؤدي الى كثير من الآثار السيئة . ومن أهم الآثار السيئة التي يلزم ذكرها عن التضخم هي سوء توزيع الدخل والبروات الذي يؤدي اليه . وكذا الاعتقاد بأن التضخم يؤدي الى انخفاض

معدل نمو الدخل القومي حيث أن الارتفاع المتواصل في مستوى الأسعار يؤدي إلى خوف الأفراد من الإقبال على الادخار والاستثمار لانتشار المضاربة وما يؤدي إليه ذلك من سوء تخصيص الموارد . أن التضخم أيضا له آثاره الضارة على هروب الأفراد من استخدام العملة التي تنخفض قيمتها بارتفاع مستويات الأسعار ، وكلما زاد تخلي الأفراد عن العملة وذلك بانفاقها على السلع والخدمات كلما ازداد ارتفاع أسعار السلع وازداد انخفاض قيمة العملة مما يؤدي في النهاية إلى انهيار قيمتها . لهذا بالإضافة إلى أن ارتفاع مستويات الأسعار الداخلية سوف يؤدي إلى ضعف مقدرة العملة على التصدير .

وينشأ التضخم نتيجة عامل واحد من العوامل ، أو كلا العوامل التالية . فقد ينشأ التضخم نتيجة طلب متزايد بالنسبة لعرض محدود من السلع والخدمات . والعامل الآخر الذي يسبب التضخم هو تأثير مجموعة من العناصر على جانب العرض مما يؤدي إلى رفع الأسعار . هذه العناصر التي تؤثر على جانب العرض تتلخص في الأجور المرتفعة للعمال التي تفرضها جماعاتهم التي تتمتع بمواقف قوة احتكارية ، وما يؤدي في النهاية إلى رفع أسعار المنتجات . كذلك من العناصر التي تؤثر على جانب العرض ارتفاع أسعار الواردات ، وعدم القدرة على خفض تكاليف الإنتاج ، وكذا عدم سهولة تحريك عوامل الإنتاج من منطقة إلى أخرى .

إن إحدى النظريات الرئيسية في شرح أسباب التضخم مستمدة من النقود والبنوك . وتقول النظرية النقدية أن سبب التضخم هو توسع البنوك في اقراض الأفراد ورجال الأعمال مما يمكنهم من الانفاق على

سلع وخدمات أكثر مما يتجه الجهاز الانتاجى فى المجتمع ، وبالتالي ترتفع الأسعار . وهنا يتضح أن هناك علاقة بين النقود والبنوك وبين ارتفاع مستويات الأسعار .

وبالنسبة لانخفاض مستويات الأسعار فإن لها أيضا آثارها السيئة على نفوس الأفراد ورجال الأعمال . إن اتجاه مستويات الأسعار الى الانخفاض يشجع الأفراد ورجال الأعمال على عدم الاتفاق الحالى وتأجيل مشترياتهم فى انتظار هبوط أكبر لمستويات الأسعار . وفى المدة الطويلة سيؤدى هذا الى نقص المبيعات ونقص الإنتاج وهبوط مستوى الدخل القومى .

ويمكن القول أن للبنوك أيضا علاقتها بحالة هبوط الأسعار هذه . فهناك وجهة النظر التى تذكر أن البنوك تتردد فى القراض الهيئات والأفراد فى اوقات الانكماش . وبالتالي لا تساعد على توفير الوسائل النقدية اللازمة لزيادة الاتفاق والانتاج مما يزيد من حدة الكساد .

مما سبق يتضح اذا أن للنقود والبنوك آثارها وعلاقتها بكل من الدخل القومى والميالة ومستويات الأسعار .

#### ٤ - العدالة فى توزيع الدخل :

أما عن هدف العدالة فى توزيع الدخل ، فليس من شك أن هذا الهدف يرتبط بمعايير العدالة التى يؤمن بها المجتمع ، وهو عموما يشير الى تقليل الفوارق فى توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة . ولا شك

أيضا أن توزيع الدخل يرتبط بحجم الناتج القومي وفرص العمالة وبمدى استقرار مستويات الأسعار ، وهذه المتغيرات الأخيرة لها علاقتها بالنقد والبنوك كما شاهدنا من قبل .

#### ٥ - توازن ميزان المدفوعات :

إن انتشار التجارة الدولية وإزدهارها في الوقت المعاصر ، يتطلب منا أن نضيف إلى الأهداف الاقتصادية القومية هدف المحافظة على توازن ميزان المدفوعات . ويقصد بميزان المدفوعات السجل الذي يوضح دائنية ومديونية الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى . ذلك أن قيام مصدر مصري بتصدير سلع إلى الخارج أو خدمات يؤدي إلى خلق حق للمصدر المصري ( أي دين على المستورد الأجنبي تجاه المصدر المصري ) وكذا يؤدي قيام مستورد مصري باستيراد سلع من الخارج إلى خلق التزام على المستورد المصري نحو المصدر الأجنبي ( المصدر الأجنبي يعتبر دائن ) . إن هذه الحقوق والالتزامات لها أثرها الكبير على النشاط الاقتصادي داخل الدولة . إن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة العمالة والانتاج وزيادة القدرة على الاستيراد . أما الزيادة الواردات عن الصادرات فهي تقلل من الطلب على الإنتاج المحلي وبالتالي تقلل من حجم الناتج القومي ومن حجم العمالة ، بل ومن حجم الثروة القومية إذا لم يكن هناك وسيلة نقدية لبيع ثمن الواردات . ولذلك نجد أن معظم الدول تسعى إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات كما يحققه ذلك من استقرار في مستويا الدخل القومي والعمالة داخل الدولة .

ولعل استقرار ميزان المدفوعات له أيضا أثره الكبير على استقرار القيمة الخارجية للعملة . ذلك أنه لو زادت واردات الدولة من الخارج

فان معنى هذا زيادة عرض عملتها الوطنية في الخارج لا كاستيراد أمريكا  
لسلع من ألمانيا مما يزيد معه عرض الدولارات بالنسبة للمارك الألماني )  
: وهذا يؤدي الى خفض قيمة العملة ، وهو أمر معادل تماما لشراء السلع من  
الخارج بأسعار مرتفعة .

وعندما تزيد واردات الدولة عن صادراتها ، او بصورة أكثر عمومية  
وشمولاً ، فإنه عندما تزيد مديونية الدولة الى الخارج عن دائيتها ، فاننا  
نتطرق على ذلك الوضع اصطلاحاً « عجز في ميزان المدفوعات » ، ولعل  
السياسة النقدية دوراً كبيراً في المساهمة في اصلاح وتقليل العجز من  
ميزان المدفوعات .

ان إحدى الأسلحة الرئيسية في علاج عجز ميزان المدفوعات هو  
قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم ، وهو السعر الذي يقبل به  
إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية . ويؤدي ذلك بدوره الى  
قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على قروضها الى العملاء .  
ورفع أسعار الفائدة يؤدي بدوره الى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي  
على السلع والخدمات مما يتخفف من حدة ارتفاع مستويات الأسعار  
داخل الدولة . ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية الى تشجيع  
صادرات الدولة والى تقليل لقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية .  
ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا الى اقبال الأجانب  
على ايداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي الى دخول مزيد من رؤوس  
الأموال الى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات .

وما سبق نجد اذا أن تقليل كمية النقود الائتمانية داخل الاقتصاد  
القومي ورفع أسعار الفائدة يلعب دوراً كبيراً في خفض العجز في ميزان

المطوعات . الا اننا يجب ان نوضح ايضا ان آثار هذه الاجراءات  
لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبيق فيها ، وانما يعتمد الامر على كثير  
من الظروف الاخرى .

### « صعوبة تحقيق الاهداف الاقتصادية جملة واحدة :

ان هذه الصفحات السابقة قد اوضحت ان هناك عدة اهداف  
اقتصادية لا غنى لكل مجتمع عن تحقيقها . ولئن يفوتنا ان نذكر هنا ان  
تحقيق كل هذه الاهداف دفعة واحدة هو امر صعب للغاية .

ان تحقيق العمالة الكاملة يعتبر امرا ضروريا ورئيسيا لان توفير  
القوى العاملة وموارد الانتاج هو السبيل الوحيد لتحقيق زيادة اكيدة  
في الدخل الحقيقي في المجتمع . واكثر خطورة من ذلك ان انتشار البطالة  
في المجتمع لا يقلل فقط من حجم النتائج والمدا يصف من شخصية  
الفرد في المجتمع وما لذلك من اثر نفسي سيء . ان الفرد العاطل يشعر  
بعدم نفعه للمجتمع ، بل وبانه عالة على من يقيم معهم وفي هذا اهدار لكرامته  
ولا تميزته . كل هذه الآثار السيئة للبطالة تجعل من تحقيق العمالة الكاملة  
هدفا اسمى في المجتمع .

وفي نفس الوقت نجد ان المجتمع يهدف ايضا الى تحقيق الاستقرار  
النسبي في متوسط الاسعار حتى يضمن نوعا من الطمأنينة على نفوس  
المتعاملين في الاسواق ، وللمحد من وقوع ظاهرة التضخم وآثاره السيئة .

ويلاحظ البعض ان من الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في  
نفس الوقت . ذلك ان محاولة زيادة العمالة تقتضي زيادة الانفاق على  
السلع والخدمات وبالتالي على عوامل الانتاج المشتركة في انتاج السلع  
والخدمات . وكثيرا ما يؤدي هذا في حد ذاته الى رفع مستوى الاسعار .

بل لقد وصل الجدل الى القول بأن رفع مستوى الأسعار تدريجيا هو امر مرغوب فيه حتى نحرك من مشاعر رجال الأعمال ونضفي عليهم روح التفاؤل بزيادة معدلات الأرباح وبالتالي يقبلون على مزيد من الاستثمارات ان تحقيق العمالة الكاملة وثبات مستوى الأسعار في النفس يعتبران اذا أمرا صعبا .

وكذا هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق العمالة الكاملة وفي نفس الوقت تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات . ان زيادة حجم الصادرات يقتضى خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة والقدرة على المنافسة مع الدول الأخرى . فإذا ما زادت الصادرات فإننا نحقق بذلك زيادة في حجم الدخل القومي وزيادة في العمالة . وإلى هذا الحد فالامر طيب . الا اننا نجد في زيادة العمالة والدخل القومي زيادة في الميل للاستيراد بل وارتفاع في مستويات الأسعار داخليا وذلك بحكم وصولنا الى مستويات العمالة الكاملة في المجتمع . وهكذا تؤدي العمالة الكاملة الى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي تؤثر في تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

مثل هذه الأفكار السابقة لابد أن توحى اليها منذ البداية بأن رسم وتصميم السياسات النقدية لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادي يحتاج الى دراية أوسع وشمول أفضل بالأدوات والوسائل النقدية المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف وإلى ضرورة التأكد من أن تحقيق أى من الأهداف السابقة لا يضر ضررا بالغا بغيره من الأهداف .



## الفصل الثالث

### طبيعة النقود ووظائفها

#### النقود وتطور المجتمع :

ليس من المبالغ فيه على الاطلاق اذا ذكرنا أن النقود يجب أن تتصدر  
أى قائمة يعدها الإنسان عن المخترعات التى ابتكرها الجنس البشرى عبر  
التاريخ . فالنقود وسيلة أو أداة اكتشفها الإنسان للتغلب على صعوبات  
المقايضة . وهذه الوسيلة ( النقود ) سببت وفرا هائلا فى الجهد والوقت  
الخاص بتسويق السلع والخدمات وكذا ساهمت فى حسن توزيع  
الناتج على المستهلك النهائي . ولولا توفر التسهيلات النقدية فى المجتمع  
الحديث لتأخرت أو انعدمت كل أنواع التقدم الفنى الذى لمسناه فى القرنين  
الماضيين ، وكذا التخصص الدقيق الذى نشاهده فى الصناعة . ولاختفى  
أيضا من الوجود هذه الأسواق الوطنية والعالمية الكبيرة التى تنهض  
بالتجارة والاقتصاد . وباختصار فإنه لولا اكتشاف العقل البشرى للنقود  
لاختلفت كثيرا صورة المجتمع الذى نعيش فيه .

ونحن لا نمنى بما سبق لأن نذكر أن النقود مسئولة مباشرة وكلية  
عن الكفاية الانتاجية الضخمة وعن مستوى المعيشة المرتفع الذى تحياه  
البشرية اليوم . ذلك أن الكثير من تقدم المجتمع يدين أيضا الى موارد ذلك  
المجتمع الطبيعية ، وإلى نوعية وتركيب السكان ومدى مهارتهم . وكذا الى

مدى توفر المنظمين ورجال الإدارة العليا داخل الاقتصاد القومي . ولكن ، على الأقل ، فإن اكتشاف النقود هو الذى سهل من مزج عوامل الانتاج ومن تنظيم الاسواق التى يتم فيها تبادل السلع واستهلاكها . فالنقود اذا مسخولة عن تشكيل طبيعة الحياة التى نعيشها ، وبدونها لاختلف شكل هذه الحياة اختلافا كبيرا .

### النقود وسيلة وليست غاية :

يظن الكثير من الناس أن غاية الفرد فى الحياة هى الحصول على النقود أو المال لتلبية لاحتياجاته واحتياجات أسرته ، غير أن هذا الظن خاطئ من أساسه . فالفرد لا يعمل وي بذل جهده من أجل الحصول على المال ، وإنما يعمل وي بذل الجهد من أجل الحصول على سلع وخدمات . تم انتاجها بعمل ومجهود أفراد آخرين . فالهدف النهائي للمجهود الانسانى ليس الحصول على النقود وإنما هو الحصول على منتجات وخدمات لتلبية رغباته واحتياجاته المتعددة . ويكون من طبيعه النقود فى هذه الحالة أن تسهل من عمليات تبادل الجهد الانسانى للفرد مع غيره من الافراد .

وقد نتسامع فى القول ، فى بعض الاحيان ، ونذكر أن الفرد يريد جميع أكبر قدر ممكن من النقود ، وذلك ظنا منه أن النقود هى التى تحدد مصير رفاهيته الاقتصادية وقدر ما يحصل عليه من نصيب فى الناتج القومى . إلا أننا لا يمكننا أن نعم ذلك القول من الفرد الى المجتمع . فالنسبة الى المجتمع ككل ، فإنه فى كثير من الاحيان تسبب كثرة النقود فيه أضرارا تضحية بالغة ، وبذلك لا يمكن أن يكون هدف المجتمع هو الحصول على أكبر قدر ممكن من النقود .

### النقود فى الفكر القديم والحديث :

لعلنا نخلص من الأفكار السابقة بأن النقود لا عمل لها سوى

تسهيل عمليات التبادل الاقتصادي . وبالرغم من أننا سوف نناقش في الصفحات القادمة من هذا الفصل الوظائف المختلفة التي تؤديها النقود . وسوف نناقش في الفصول التالية لهذا الكتاب الآثار المختلفة لهذه الوظائف ، إلا أننا لابد أن نؤكد منذ البداية ، أن دور النقود في المجتمع ليس مجرد تسهيل عمليات الإنتاج فقط ، وإنما يتصلبى الى التأثير فيه زيادة ونقصا ، وهذا الخلاف بين دور النقود المحايد في المجتمع وبين دورها الايجابى ، يمثل الصراع الفكرى بين ما اعتقده الاقتصاديون الكلاسيك عن النقود ، وبين ما يؤمن به الاقتصاديين الحديثون .

وفى هذا المجال يحضرنا ما كتبه الاقتصادى الكلاسيكى ، جون ستينوارت ميل عام ١٨٨٥ ويقول : ليس هناك شيئا فى الاقتصاد القومى عديم الاهمية مثل النقود ، اللهم الا فى خاصيتيها المتعلقة بتوفير الوقت والجهد . فالنقود آلة تقوم بتاداه ما يجب عمله بسرعة وبدقة ، وبدونها ما توفرت هذه السرعة والدقة ومثل أنواع أخرى عديدة من الآلات ، فانها تسبب آثارا خاصة ومستقلة بذاتها فقط عندما تخرج عن طورها ، .

والواضح أنه منذ وقت غير قصير ، وقد أخذ الاقتصاديون بالرأى المخالف لما يمتقده الكلاسيك . . فلقد شهد العالم فترات متوالية خرجت فيها آلة النقود عن طورها وصاحب ذلك فى نفس الوقت فترات من الأزمات الاقتصادية والنقدية التي لم يشهدها التاريخ من قبل . فمنذ الحرب العالمية الأولى وموجات التضخم والبطالة تنتاب دول العالم بشكل واضح وملحوظ وبطريقة متكررة بشكل لم يلاحظه الاقتصاديون

الكلاسيك على الإطلاق . ودليل ذلك هو فترة الكساد العالمى الكبير الذى حدث فى السنوات من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ . وفى دراستنا للنظرية النقدية الحديثة سوف نشاهد الاثر الكبير للنقود على النشاط الاقتصادى .

### النقود وصعوبات المقايضة :

لقد كان الأسلوب التقليدى فى مبادلة السلع والخدمات بين افراد المجتمع هو أسلوب المقايضة . وينطوى هذا الأسلوب على تقديم الأفراد لسلع وخدمات نظير حصولهم على سلع وخدمات مقابلها من غيرهم من الأفراد . وحيث أن وظيفة النقود هى تسهيل عمليات التبادل واحلال التبادل النقدى محل المقايضة ، فقد جرى العرف فى كتب النقود والبنوك الدراسية على تأكيد فاعلية النقود كوسيلة للتبادل ، ببيان مدى الصعوبات الناشئة عن المقايضة .

ولبيان صعوبة المقايضة وحاجتنا الى وسيلة أخرى للتبادل ، يمكننا أن نتصور فى ظل مبادئ التخصص وتقسيم العمل أن هناك منتجا متخصصا فى الصوف ، ولكنه ليس فى حاجة الى كل الصوف الذى ينتجه بل يحتاج الى الحصول على سلعة مثل القمح . فى هذه الحالة سيصبح المنتج فى وضع يلزمه بالبحث عن منتج متخصص فى انتاج سلعة القمح ، وفى نفس الوقت يرغب هذا المنتج فى استبدال فائضه من انتاج القمح بسلعة الصوف ، ومن هذا الوقت تبدأ صعوبات المقايضة فى الظهور . انه مثل عملية المقايضة السابقة تواجهها الصعوبات التالية :

## ١ - صعوبة إيجاد التوافق بين رغبات الأفراد :

إن أول الصعوبات التي تواجهها عمليات المقايضة هي إيجاد التوافق بين رغبات الأفراد عند التبادل فالشخص الذي يرغب في مبادلة سلعة الصوف بسلعة القمح لابد وأن يبحث بين أفراد المجتمع من منتج للقمح ويرغب بالذات في الحصول على سلعة الصوف . فإذا كان منتج القمح لا يرغب في الصوف ولكن يرغب في الحصول على وقود مثلا مقابل تخليه عن القمح ، فإن على منتج الصوف أن يقنع منتج الوقود بالحصول على الصوف مقابل الوقود ثم مبادلة الوقود بالقمح .

وعلىنا أن نتصور في الحالة السابقة مقدار الجهد والعناء الذي يتحمله الأفراد في سبيل البحث عن غيرهم ممن تتوافق معهم الرغبة في الحصول على نفس السلع محل التبادل . وإذا كان المثال السابق قد أوضح هذه الصعوبة لمنتج الصوف الذي استبدل سلعته بالوقود أولا لفرض الوصول الى سلعة القمح ، فإننا يمكننا أن نذكر أمثلة أخرى تحتوي على قدر أكبر من الصعوبة بتمدد السلع الداخلة في المبادلة حتى يتم التوافق في الرغبات .

وتتزايد صعوبة توافق الرغبات إذا علمنا أن هذا التوافق يجب أن يكون ليس فقط في نوع السلع محل التبادل بل أيضا أن يكون التوافق في جودة السلع وزمان ومكان الاستلام والتبادل إن هذا التوافق نادرا ما يتواجد وفي ذلك بيان لدى الصعوبات المتوقعة لاحتمالات التوافق في الرغبات .

### ٣ - صعوبة إيجاد معيار تقاس به قيم السلع والخدمات :

ولا تنتهى صعوبة عملية المقايضة عند حد تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين ، بل يلزم أيضا أن تكون هناك نسبة للمقايضة بين السلع المختلفة . ففى المثال السابق يكون من المطلوب أن يتفق الطرفان على عدد وحدات الصوف التى تساوى وحدات معينة من القمح حتى يمكن أن يتم التبادل بينهما . ولايجاد وحدة للتحاسب بين القمح والصوف ، يقتضى الأمر أن تنسب وحدات سلعة الصوف الى وحدات القود أولا ومعطى نسبة المقايضة بينهما . ثم بعد ذلك يجب أن تنسب وحدات سلعة القمح الى القود ومعطى نسبة المقايضة بينهما . وبعد ذلك ، وفى ضوء هذا القياس يتم التحاسب بين المتعاملين فى سلمتى الصوف والقمح .

ويبدو أن الأمور قد تكون أكثر تعقيدا مما سبق ، وذلك كما فى حالة وجود أكثر من ثلاث أنواع من السلع فى السوق ففى هذه الحالة يجب أن تنسب قيمة الصوف الى بقية أنواع السلع الأخرى ، كما يجب أن تنسب قيمة القمح أيضا الى بقية أنواع السلع الأخرى وذلك حتى يمكن قياس وإيضاح قيمة الصوف الى القمح قياسا حقيقيا .

ومما سبق نجد أنه فى غياب مقياس موحد للقيمة فإنه يلزم أن ينفق المتعاملون الجزء الأكبر من وقتهم وجهدهم فى محاولة الوصول الى قياس سبب التبادل الحقيقية بين السلع المختلفة .

### ٣ - صعوبة أو استحالة تجزئة كثير من السلع والخدمات :

وفى ظل نظام المقايضة يزداد الأمر صعوبة إذا كانت السلع التى يتم

مقايضتها غير قابلة للتجزئة . فلو افترضنا أن منتج القمح يرغب في  
استبدال خمسة كيلات من القمح برأس من الماشية ، فإن هذا قد يكون  
أمرا سهلا . أما إذا كان منتج القمح يرغب في استبدال نصف هذه  
الكمية بنصف رأس من الماشية ، فإن من الصعب على صاحب رأس  
الماشية أن يقطعها نصفين ، فوحدات السلعة الأخيرة غير قابلة للتجزئة .

#### ٤ - صعوبة إيجاد مقياس للدفع المؤجل :

وفي ظل نظام المقايضة نجد أيضا صعوبة أخرى في التعامل . وتظهر  
هذه الصعوبة عند وجود عملية دفع مؤجل . ففي مثالنا السابق إذا أعطى  
منتج الصوف انتاجه من الصوف إلى منتج القمح ، وتمهد منتج القمح بتقديم  
القمح سدادا للصوف ولكن في فترة زمنية مستقبلية ، فإن هناك  
عديدا من المخاطر تنشأ في هذه الحالة . إن من المحتمل أن تزداد قيمة إحدى  
السلعتين أو تنخفض وبالتالي يتحمل واحدا من المتعاملين خسارة  
في هذه الحالة . كذلك قد يحدث أن ت تلف السلعة التي سيتم الدفع بها  
أو تتدهور جودتها بسبب الاحتفاظ بها لأوقات طويلة .

وقد كان في اكتشاف النقود مزايا القضاء على عيوب المقايضة التي  
سبق شرحها وذلك بقيام النقود بالوظائف الأربعة الآتية :

#### (وظائف النقود)

##### ١ - النقود كمقياس للقيمة :

ومن خلال هذه الوظيفة ترمز وحدات النقود بقياس قيم السلع  
المختلفة ونسبة قيمه كل سلعة إلى غيرها من السلع . ولقد كانت أولى

الصعوبات التي تحيط بالمقايضة هي غياب هذا المقياس الموحد لقيم السلع . ولكن باستخدام النقود فإنه يمكن التعبير عن هذه القيم بسهولة بالغة . فمثلا بدلا من أن نذكر أن قيمة كيلة القمح هي متران من الصوف أو كذا أوقية من الشاي . . الخ . وباستخدام الجنيه كوحدة نقدية لقياس القيمة قد يمكننا القول أن قيمة كيلة القمح هي جنيه وقيمة متر الصوف هي نصف جنيه . . . أى أنه أصبح فى الامكان نسبة قيمة السلع إلى وحدة النقود ومقارنة قيمة كل وسيلة بالأخرى عن طريق هذا المقياس المشترك للقيمة .

ووظيفة النقود فى قياس قيم السلع والخدمات تذكرنا بوظيفة المتر نفى قياس الأطوال والكيلو جرام فى قياس الأوزان واللتر فى قياس السوائل . الخ . وكما أن هذه مقاييس للأطوال والأوزان ، فالنقود أيضا مقياس للقيمة . وإذا كان هناك حاجة لقياس الأطوال والمقارنة بينهما فانه ولا شك هناك حاجة أشد إلى قياس القيم والمقارنة بينهما ، فهى محور النشاط . للاقتصادى فى المجتمع .

ومن الملاحظ أن قيم المقاييس المادية تأخذ دائما صفة الثبات بطول المتر ثابت ، وتلك هي مصدر أهميته . وقد يكون من المدهش بمكان أن تتغير وحدة قياس الطول أو الوزن بالزيادة والنقص من فترة لأخرى ، ذلك أن هذا التغير سوف يسبب الفوضى . غير أن النقود كثيرا ما تتغير قيمتها بالزيادة والنقص بين فترة وأخرى ، ومن الغريب حقا أن تكون أهم وحدة للمقياس فى النظام الاقتصادى ، أى النقود ، متغيرة فى قيمتها . ولذلك فإن المقياس المقبول للقيمة يجب أن يتمتع بصفة ثبات نسبي فى قيمته . وكثيرا ما يتكرر استخدام النقود كمقياس للقيمة عن استخدامها



كوسيط للتبادل . ذلك ان كل استخدام للنقود كوسيط للتبادل لابد وان يشمل استخدامها كقياس للقيمة . ولكن غالبا ما يحدث أن تقوم السلع بالنقود دون أن يتم استبدال النقود بالسلع . فالأفراد دائما ما يطلقون قيمة نقدية على ما يشاهدونه من سلع ، أو يسألون عما تساويه السلع من قيم نقدية . فهذا المنزل يساوى عشرة آلاف جنيه ، وهذه السيارة تساوى ثلاثة آلاف جنيه ، وذلك كله دون أن يستبدل الأفراد النقود بالمنزل أو السيارة .

وللإنسان أن يتصور مدى الصعوبات التى يتعرض لها الأفراد بالمؤسسات والحكومات اذ لم تتوفر فى المجتمع أداة نقدية لقياس قيمة السلع والخدمات . ففى ميزانية المؤسسة مثلا تقدر قيمة الأصول والخصوم ، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة فى صورة نقدية . فالأرض والمباني والآلات وغيرها من الأصول الثابتة تعلن قيمتها النقدية بالجنيهات فى الميزانية ، وذلك بالرغم من أن المؤسسات لا ترغب فى بيع هذه الأصول . وقد يطلق البعض على استخدام النقود فى هذه الأمثلة السابقة وظيفة كونها وحدة للتحاسب . ولكن وحدة التحاسب هذه تعنى فى هذا استخدام النقود كقياس للقيمة فى نفس الوقت . ولا شك أن فى غياب النقود كقياس للقيمة ، فإن على المؤسسات والشركات عند إعلانها لميزانياتها ، أن تعتمد ممتلكاتها وخصومها فى صورة حقيقته وأن تذكر عند ما تمتلكه من آلات ومباني ، ومواصفاتها ، وما تلتزم به من بضائع لغير ، وحينئذ ستفقد الميزانية أهميتها لدى الكثير من الأفراد .

### ٣ - النقود كوسيط للتبادل :

وهذه الوظيفة من وظائف النقود يتم ادائها بواسطة أى شيء مقبولا

قبولا عاما من الأفراد . فقطع النقاس أو الذهب أو أى سلع معينة من السلع ، وطالما أن الأفراد على استعداد لقبولها مقابل تقديم سلعهم فإن هذا الشيء يصبح أداة للتبادل . ويجب ملاحظة أن وظيفة النقود كقياس للقيمة يختلف عن وظيفتها كوسيلة للتبادل - ففي حالة منتج الصوف الذى يقوم انتاجه من الصوف بمبلغ جنيه واحد ، فإن النقود قد استعملت فى هذه الحالة كقياس للقيمة . أما اذا حصل منتج الصوف على وحدة الجنيه مقابل التخلي عن انتاجه من الصوف ، ففي هذه الحالة قد تم استعمال النقود كوسيلة للتبادل . ولا شك أن هذه الخطوة فى المعاملات التجارية هامة جدا لأنها تفتت على إحدى الصعوبات الرئيسية فى المقايضة وهى صعوبة توافق الرغبات بين المتعاملين .

إن منتج الصوف الذى يرغب فى الحصول على قمح كبديل للصوف قد وجد - كما ورد فى مثال سابق - أن منتج القمح لا يرغب فى الحصول على انتاجه من الصوف كمقابل للقمح ولكنه يرغب فى الحصول على وقود . وبالتالي كان على منتج الصوف أن يجد من يرغب فى الحصول على الصوف مقابل وقود ثم تقديم النقود مقابل القمح . ولكن استخدام النقود يجعل عملية التبادل سهلة وميسورة فمنتج الصوف يستبدل انتاجه بالنقود ويستطيع أن يحصل على أى سلع يرغب فيها سواء قمحا أو غيره أيضا باستبدال النقود بها . ذلك كله اذا كانت هذه الأداة للتبادل - النقود - مقبولة قبولا عاما ولا تتغير قيمتها بين لحظة وأخرى والا تشكك الأفراد فى قبولها .

### ٣ - النقود كصندوق للقيمة :

من المحتمل - وهذا ما يحدث فى الخشب الاحيان - أن من يستبدل

سلعة أو خدمة بالنقد ، أن لا يقوم بانفاق كافة ما حصل عليه من نقود فوراً بل يبقى جزءاً من النقود لاستخدامه في المستقبل . والنقد في هذه الحالة تؤدي وظيفتها كمستودع للقيمة ، حيث أن الفرد في الواقع لا يهدف الى الاحتفاظ بالنقد لذاتها وإنما من أجل الحصول بواسطتها على سلع وخدمات في المستقبل . وحيث أنه ليس من الصواب في كل الأحوال أن يحتفظ الفرد بالسلع ذاتها حيث أنه قد تنخفض قيمتها أو تصاب بالتلف فإنه من الأفضل أن يحتفظ بالنقد .

الا أنه يلزم أن نؤكد مرة أخرى أن استعمال النقود كمستودع للقيمة يتطلب أن تتمتع النقود بصفة الاستقرار النسبي في قيمتها . وهذا غالباً ما لا يحدث فكثيراً ما ترتفع قيمة النقود أو تنخفض .

وبالطبع فإن النقود ليست بالمستودع الوحيد للقيمة . فيمكن للفرد أن يحتفظ بالقيمة في صورة أسهم مالية أو سندات أو سلع معمرة . وهذه الصورة من صور الاحتفاظ بالقيمة لها مزايا في أنها تدر عائداً لصاحب القيمة في صورة ربح أو فائدة أو منفعة في الاستعمال ، كما أن أسعارها قد ترتفع فجأة ويحقق صاحبها أرباحاً رأسمالية . ولكن من ناحية أخرى فإن الاحتفاظ بالقيم في صورة سلع يؤدي الى تحمل صاحبها نفقات تخزين . كما أن هناك أيضاً احتمالات انخفاض أسعارها وتحمل خسارة رأسمالية .

١- ولعل إحدى المزايا الرئيسية التي توفرها النقود لحاملها هي السيولة التامة ، والانسان عادة ما يحتفظ بأصوله في عدة صور منها النقد السائل ومنها الأصول الأخرى الأقل سيولة كالأوراق المالية أو السلع المعمرة .

ويتأثر احتفاظ الفرد بنسبة معينة من أصوله في صورة نقود بمدى توقعه لارتفاع أو انخفاض الأسعار في المستقبل . فتوقع انخفاض الأسعار في المستقبل يُلغى الأفراد إلى الاحتفاظ بنسبة أكبر من أصولهم في صورة نقد سائل حتى يمكنهم الاستفادة من انخفاض أسعار السلع والخدمات . وسنرى في دراسة النظرية النقدية الحديثة أن توزيع أصول الأفراد بين أصول نقدية ثابتة وإمكانية التلاعب في هذه النسب بحرية له آثار هامة على الاقتصاد القومي .

#### ٤ - النقود كمقياس للدفع المؤجل :

كما تؤدي النقود وظيفتها كمقياس للقيم الحالية ، فإنها أيضا تؤدي دورها كمقياس للقيم المستقبلية . وفي النظم الاقتصادية الحديثة ، فإن الأمر لا يخلو من قيام تعاقدات بين الأفراد والجماعات لسداد حقوق مستقبلية يتم دفعها بالنقود . فمثلا ، ما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد عن طريق بيعها للسندات ، فبيع الحكومة لسند قدره مائة جنيه ، وتمهدها بسداد قيمه ( ١٠٠ جنيه ) بعد عشر سنوات ( مع الفوائد اللازمة ) يعني أن النقود قد استخدمت في هذه الحالة كوسيلة لمفوعات مؤجلة . والملاحظ أن استخدام النقود كوسيلة للدفع المؤجل ينطوي على اعتقاد راسخ بأن قيمة النقود لن تتغير في المستقبل . فمثلا إذا كانت المائة جنيه تعادل في قيمتها مائة وحدة من سلعة معينة ذات جودة معينة ، وبعد السنوات العشرة أصبحت المائة جنيه تعادل فقط خمسين وحدة من وحدات السلعة ، فإن هذا يعني انخفاض في قيمة النقود وخسارة متوقعة للدائن . إلا أنه يجب أن يفهم أيضا أنه إذا كانت هناك خسارة للدائن بسبب انخفاض قيمة النقود ، فإن هناك ربحا محققا للمدين يعادل خسارة الدائن كنتيجة لانخفاض قيمة النقود . لذلك يلزم التأكيد مرة أخرى بأن استعمال النقود كوسيلة للدفع المؤجل

يتطلب وجود الثقة بين الأفراد في أن قيمة النقود سوف تتميز بثبات نسبي .

### تعريف النقود :

لعل المناقشة السابقة قد هيأت القارئ للتساؤل عن ما هو تعريف النقود إذا ؟ والواقع أنه بالرغم من أن النقود تعلق كثيرا بذهننا ، وبالرغم من أنها تشترك في تكييف الكثير من أحوالنا الاجتماعية ، إلا أننا نعاني صعوبات عدة في محاولة تعريف النقود . والتعريفات الشائعة للنقود هي تعريفات وظيفية تعتمد على ما تقوم به النقود من الوظائف ، وليست تعريفات وصفية .

وفي قول أحد الكتاب فإن النقود هي واحدة من تلك الأفكار التي لا تعرف إلا بوظيفتها ، مثلها في ذلك مثل المظلة أو ملعقة الشاي فهي أفكار تشير الخبرة عند وصفها ، ولكن يسهل كثيرا معرفتها عند ذكر وظيفتها ، وذلك بمكس ظاهرة كالزلازل مثلا فإنه يصعب تحديد وظيفتها .

وفي محاولة وضع تعريف وظيفي شامل للنقود يقول البعض أن النقود هي كل ما تفعله النقود ، Money is What money does والهدف من هذه العبارة الوجيزة هو تجنب الفرد للاسهاب والاطالة في تعداد وظائف النقود من حيث كونها وسيط للتبادل ومقياس للقيمة .. الخ من وظائف .

وفي ضوء الوظائف الأساسية للنقود فإن أفضل التعاريف لها يقول

« أن النقود هي كل شيء يكون مقبولا قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة » . ويلاحظ على هذا التعريف الآتي :

(/أولاً : ) أن هناك استعمال للكلمة شامله في التعريف هي كلمة « أي شيء » . واستعمال هذه الكلمة ضروري لأن عدد الأشياء التي استُخدمت كـنقود هي عدد غير محدود . ففي التاريخ الإنساني نجد أن عدداً كبيراً من أنواع السلع مثل الجمال والحُرْز وقطع المعادن قد استعملت كنقود . وكذا نجد أن الورق قد استخدم استخدماً شائعاً كنقود وإن كانت قيمه العملة الزرقية استمدت من إلزام القانون لأفراد المجتمع باستخدامها . ثم هناك أكثر أنواع النقود شيوعاً في وقتنا الحالى وهي نقود الودائع المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية . وهذه الأخيرة هي عبارة عن قيود دلّتريه في البنوك ( الحسابات الجارية ) ويتم تداولها ونقل ملكيتها عن طريق الشيكات المصرفية . كل هذه الأنواع وغيرها الكثير قد أصبح في الإمكان إدراجها في قائمه النقود بفضل كلمة « أي شيء » . أن كلمة « أي شيء » في التعريف هي إذا كلمة ضرورية ، وليس هناك كلمة مفردة ذات معنى أكثر تحديداً وقادرة التاريخ .

تالي : هناك كلمة « مقبولة قبولاً عاماً » . وهي كلمة تشير إلى أن الأفراد غالباً ما يشترطون إلى التخلي عن كل أنواع وأحجام ما يمتلكون من السلع في سبيل الحصول على النقود . والواقع أن كل الأشياء المتداولة وذات النفع ، أولها القدرة على إشباع الحاجات الإنسانية هي أشياء لها قيمة ويمكن تصور استخدامها كنقود . ولكن هناك عادة « أشياء » قليلة فقط يكون الأفراد

راغبين في قبولها بكمية غير محدودة كمقابل لما يمتلكون من سلع وخدمات ،  
وهذه الأشياء هي التي يطلق عليها نقود .

**ثالثا :** هناك في التعريف كلمة « وسيطا للتبادل ومقياسا للقيمة »  
والواقع أن التعريف قد اقتصر على تعداد هاتين الوظيفتين بالذات باعتبار  
أنهما الوظيفتين الرئيسيتين للنقود وأن الوظائف الأخرى تنبع أساسا  
منها . أن وظائف النقود كمستودع للقيمة أو معيار للدفع المؤجل إنما  
تستمد أساسا من وظائف النقود كمقياس للقيمة ووسيط للتبادل وترتبط  
هذه الوظائف كلها ببعضها ارتباطا كبيرا .

وقد ذهب بعض الكتاب الى استبدال عبارة ( وسيط للتبادل ومقياس  
للقيمة ) بعبارة ( وسيط للتبادل أو مقياس للقيمة ) . والسبب في ذلك  
يرجع الى أن استخدام النقود كوسيط للتبادل لا بد أن يسبقه أو يشمل  
في نفس الوقت استخدامها كمقياس للقيمة . ذلك أننا دائما نقيس قيم  
الأشياء قبل تبادلها . ومن ناحية أخرى استخدام الشيء كمقياس للقيمة  
فقط يكفي لاضافة صفة النقود عليه ، حتى ولو لم يستخدم وسيطا للتبادل .

### النقود والثروة :

وما جئنا قد تعرضنا الى تعريف النقود في هذا الفصل ، فقد لزم علينا  
أيضا أن نتعرض لبعض الأفكار والمصطلحات التي سوف تلزمنا دائما عند  
قيامنا بتحليل دور النقود في النشاط الاقتصادي . ولذلك سوف نفرق هنا

بين المفهوم باعتبارها أصل من الأصول النقدية ، وبين الثروة باعتبارها أصل من الأصول الحقيقية .

ان انواع الأصول في المجتمع يمكن تقسيمها الى أصول حقيقية وهي السلع المادية الملموسة ، وإلى أصول نقدية ومالية ، وهي النقود غير السلعية ولأسهم والسندات ووعود الدفع عموما . وعادة ما يقسم الفرد أصوله بين هذين النوعين من الأصول . ان امتلاك الفرد لسيارة هو مثال على امتلاكه لأصل من الأصول الحقيقية . وعلى مر حياة هذا الأصل يحصل مالكة على دخل في صورة خدمة المواصلات . ومن ناحية أخرى فاننا اذا افترضنا أن صاحب السيارة قد اشتراها عن طريق قرض من البنك ، وأنه أصدر بذلك وعدا بالدفع لصالح البنك يتعهد بمقتضاه بدفع قيمة القرض في تاريخ لاحق . فان وعد الدفع الذي يمتلكه البنك الآن يعتبر أصلا من الأصول المالية في المجتمع وهو يدخل تحت الحائز في صورة فائدة . ان الأصول النقدية والمالية تطلق عليها لفظ حقوق Claims حيث انها تعطى الحق لمن يحوّلها على السيطرة على جزء من الأصول الحقيقية أو ناتج المجتمع الحقيقي .

ويلاحظ أن ثروة المجتمع تتكون من الأصول الحقيقية فقط ، أما الأصول النقدية والمالية فهي قد تكون في عداد ثروة الأفراد كاعضاء في المجتمع ولكنها لا يمكن أن تحسب ضمن الثروة للمجتمع ، والا لاختلفت الصورة الحقيقية لثروة هذا الأخير . ( تصبح الثروة مبالغاً في قيمتها ) . وما نؤكدّه أيضاً هنا أن التغيرات في حجم النقود أو في حجم الحقوق العامة والخاصة ، لا يماثل بالضرورة للتغيرات في ثروة المجتمع الحقيقية ذلك أن زيادة معينة في الدين العام ، أو حدوث انخفاض حاد في أسعار الأسهم في البورصة ،



لا يخفف مباشرة من الثروة الحقيقية للمجتمع . انما يؤدي ذلك فقط الى مجرد تغيير فى قيمة نسبة الحقوق القائمة الى مقدار الثروة . وقد ينتج عن هذا آثار غير مباشرة على معدل انتاج الاصول الحقيقية ، ولكن من المهم أن نعرف بأن الأثر المباشر والفورى للتغير فى قيمة الحقوق ( بما فيها النقود ) لا يكون على مجموع الثروة القومية وانما يكون الأثر على توزيع هذه الثروة .

(والنقود) ، وهي الرمز المحدد للثروة ، لا تكون هكذا المحتوى الفعلى للثروة . بل الواقع أن الجزء الغالب من نقود المجتمع الحديث يتكون من حقوق دفترية ( نقود الودائع المصرفية ) ، وليس من مخزون من النقود السلعية ولا تستمد هذه النقود نفعها من كونها سلع تستهلك كالطعام أو الملابس أو المجوهرات ، ولكن تستمد نفعها من قدرتها على المبادلة من أجل أشياء أخرى . ان احتفاظ النقود بقيمتها يعتمد اذا على المقدرة على التخلي عنها مقابل سلع وحقوق أخرى دون خسارة تذكر . والنقود كحق متميز عن غيره من الحقوق ، وهو حق يجتذب احترامه من اجماع أفراد المجتمع على قبوله كوسيط للتبادل ، نجد أنه مستبعد تماما من قائمة أصول المجتمع التي لا تحتوي النقود كثروة على الاطلاق . وباستثناء النقود السلعية ، فان النقود تتكون دائما من وعد بالدفع ( دين ) وحق ضد من يصدرها ويملك هذا الحق من يملك النقود فى يده ( الدائن ) وهذه المديونية والدائنة تختفى مع غيرها من الحقوق فى خلال عمليات حساب الثروة الحقيقية للمجتمع .

### النقود والسيولة :

ان النقود كحق تملك خاصتين مميزتين وتؤثر بهما تأثيرا كبيرا على رغبة الافراد فى الاحتفاظ بها وتفضيلها على غيرها من الحقوق الاخرى .

وأول هذه الخصائص هو أن النقود بذاتها لا تدر دخلا • إن امتلاك الفرد لمجموعة من الأسهم أو السندات ، أو لحساب ادخار ، سوف يدر عليه عادة دخلا سنويا فى صورة ربح أو خالدة • أما النقود فهى لا تدر مثل هذا الدخل المتدفق • ولابد أن نتذكر دائما ، أن الاحتفاظ بالنقود ينطوى على تضحية بتيار من الدخل كان يمكن الحصول عليه لو احتفظ بالنقود فى صورة أنواع أخرى من الحقوق •

وخاصة أخرى تميز النقود ، وهى خاصته تدفعنا الى الاحتفاظ على الأقل بقدر معين من أصولنا فى صورة نقدية • هى أن للنقود قدرة على السيطرة على السلع والخدمات وعلى غيرها من الحقوق • وتستمد هذه الخاصية من الطبيعة الرئيسية للنقود وهى كونها وسيلة للدفع مقبولة قبولا عاما • فهى يمكن تحويلها لغيرها من الاشكال بسرعة وبدون خسارة تذكر فى قيمتها •

وتشير كلمة « سيولة » الى مدى درجه السهولة وعدم المخاطرة فى تحويل قيمة الاصل الى نقود دون خسارة تذكر فاذا كان لدينا مثلا منزلا قيمته خمسة عشرة ألف جنيه ، وحسابا بالبنك له نفس القيمة ، فنحن نفترض عادة أن القيمة التبادلية لهذا المنزل هى خمسة عشر ألف جنيه من الاشياء الأخرى • وبمقارنة استخدام هذه الاصول نجد أن الحساب الجارى بالبنك يمكن استخدامه فورا للحصول على أشياء أخرى لها نفس القيمة • أما المنزل فانه لابد من تحويله أولا الى نقود ، بما فى ذلك من مخاطرة الخسارة فى قيمته الرأسماليه ، وكذا التأخير فى الحصول على النقود • ثم بعد ذلك تحول النقود الى غيرها من الاشياء • وهكذا نجد أن الحساب الجارى بالبنك هو فى غاية السيولة ، بينما نجد أن المنزل هو أصل أقل سيولة من غيره • وعلى قمة الاصول السائلة نجد النقود ثم يليها عددا آخر

من الاصول سيحين ذكره عند مناقشاتنا لهذا الموضوع باسهاب اكثر فيما بعد .

### النقود وشبه النقود :

ان التعريف السابق مناقشته عن النقود يدعونا لان نذكر ان العرف قد جرى على اعتبار ان النقود تتكون في المجتمعات الحديثة من العملة الورقية المتداولة في ايدي الافراد Currency in circulation ، وكذا العملة المساعدة Subsidiary Coin وكذا الودائع الجسارية بالبنوك التجارية Demand Deposits . ويطلق على هذه الانواع من النقود لفظ وسائل الدفع ، وهي الوسائل النقدية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على النشاط الاقتصادي في المجتمع . وهناك الى جانب وسائل الدفع ما يسمى بشبه النقود وهذه تشمل الودائع الاجلة بالبنوك وغيرها من المدخرات النقدية Time deposits . وشبه النقود مع غيرها من الاصول الاخرى الاكثر سيولة تكون ما يسمى بالعوامل المؤثرة في وسائل الدفع ، وتسمى كذلك لان في امكانها بسبب درجة سيولتها ان تتحول الى نقود او ان تعود الى حالتها ، مؤثرة بذلك في كمية النقود في المجتمع . ويلاحظ ان وسائل الدفع مضافا اليها العوامل المؤثرة فيها تقيس في مجموعها مقدار السيولة في المجتمع .

وفيما يلي نقدم نموذجا لوسائل الدفع والعوامل المؤثرة فيها في-

جمهورية مصر العربية لشهر نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

## وسائل الدفع والعوامل المؤثرة فيها ( نوفمبر ١٩٦٨ )

### وسائل الدفع :

مليون جنيه

٤٦٣ر٦

( أ ) صافي العملة المتداولة خارج البنوك

٤٥٠ر٢

١ - صافي النقد المتداول

١٣ر٤

٢ - العملة المساعدة

٢٦٦ر٣

( ب ) الودائع الجارية الخاصة

٧٢٩ر٩

المجموع

### العوامل المؤثرة على وسائل الدفع :

#### ١ - الخصوم :

٢٨٥ر٩

( أ ) شبه النقود

٦٩ر٦

١ - الودائع لاجل والتوفير لدى البنوك

٩٨ر٢

( ب ) الودائع الحكومية

٢٢٣ر٦

( ج ) ودائع أخرى

٤٠ر٦

١ - حسابات المقاصة وأخرى بالعملة المصرية

١٤٣ر٤

٢ - ودائع الاموال المقابلة الامريكية

٣٩ر٦

٣ - حسابات صندوق النقد الدولي

٦٠٧ر٧

المجموع

## ٢ - الاصول :

مليون جنيه	
٦٢٥	( أ ) الاصول الاجنبية
٣٦٨٢	( ب ) مطلوبات من القطاع الخاص
٣٢٨٣	١ - القروض والسلفيات
٢٩٩	٢ - الاوراق المالية
١١٩٣	( جـ ) مطلوبات من البنوك المتخصصة
٨٤	١ - استثمارات
١١٠٩	٢ - تسهيلات ائتمانية
١٠١٣٠	( د ) مطلوبات من الحكومة
٩٢٨٢	١ - استثمارات وتسهيلات ائتمانية
١٥٥	٢ - الاموال المقابلة للصلة المساعدة
٦٩٣	٣ - ودائع صندوق توفير البريد
١٤٣٨٠	المجموع

## ٣ - بنود الموازنة :

٩٨١ -	( أ ) رأس المال والاحتياطيات والمنقصات
٢٣ -	( ب ) صافي البنود الأخرى
١٠٠٥	المجموع
٧٢٩٩	مجموع العوامل المؤثرة

\* المصدر : البنك المركزي المصري - المجلة الاقتصادية - المجلد  
التامن - العدد الاول والثاني من ٩٠ - ٩١ .



## الفصل الثالث

### أنواع النقود

جرى العرف الاقتصادى على تمييز ثلاثة أنواع من النقود عرفها التاريخ الاقتصادى فى عصوره المختلفة ، وهذه الأنواع هى :

١ - النقود السلعية .

٢ - النقود الورقية .

٣ - النقود المصرفية .

#### ١ - النقود السلعية :

ان دراسه تاريخ النقود تدل على أن الانسان قد استخدم أنواعا لا حصر لها من السلع كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة . وقد كان طبيعيا أن يختار أى مجتمع نوعا معينا من السلع يتناسب مع الظروف الطبيعية وذوق المجتمع لان تكون هذه السلع نقودا . فقد عرف التاريخ سلعاً مثل الماشية، والاغنام والجمال والبن والشاي والنحاس والحديد والنهب والخرز . الخ . ولا بد وأن توخرت لهذه السلع صفة القبول العام من أفراد المجتمع على أن تكون هذه السلعة وسيطا للتبادل ومقياسا للقيمة .

ومع تطور الزمن شناع استخدام المعادن النفيسة كالفضة والذهب كنقود سلمية وغلب استعمالها كنقود على استعمال السلع المادية الاخرى .

ومن الطبيعي أن يكون للمعادن النفيسة صفاتها التي تجعلها تمتاز عن غيرها من السلع كنقود فهذه المعادن تمتاز بالصلابة وعدم التآكل مع كثرة الاستعمال وطول الزمن . ويمكن أن تنقسم هذه المعادن الى أجزاء صغيرة متجانسة لتفى بأغراض التبادل . ونجد أن من أهم مزايا المعادن النفيسة كنقود كون هذه المعادن متمتعة بندرة نسبية في إنتاجها وبالتالي لا تتغير قيمتها تغيرا محسوسا في الفترات الزمنية المتقاربة .

ومن الملاحظ أن قيمة النقود السلعية تستمد من قيمتها كسلعة ، فهذه النقود لها قيمتها الذاتية **Intrinsic Value** - ومن النادر أن تختلف القيمة القانونية للذهب الخالص كوحدة للنقود عن قيمته السوقية . وإذا حدث هذا طانه ولحق نظام الذهب الآلى وحرية تحويل النقود الى ذهب خالص - لابد وأن تتعادل القيمتين . فمثلا لو ارتفعت القيمة السوقية للذهب عن قيمة الجنيه الذهب لكان في استطاعة الافراد تحويل الجنيه الى ذهب خالص عن طريق صهره . وفي هذه الحالة يقل عرض الجنيهات الذهب فترتفع قيمتها وكذلك يزداد عرض الذهب الخالص في السوق فيقل ثمنه ويتم التعادل بين قيمة وحدة الذهب كسلعة وقيمته كوحدة نقدية .

ومن الملاحظ أنه مع تطور التاريخ الاقتصادي نشأت طريقة جديدة في استخدام النقود السلعية وهي استعمال شهادات ورقية تمثل قيمة هذه النقود السلعية وقد سميت هذه الشهادات الورقية التي تصدرها السلطات النقدية المختصة بالنقود النائبة **Representative money** والنقود النائبة تشبه وتمثل النقود السلعية المعدنية تماما من حيث ارتباط قيمة هذه النقود بقيمة المعدن الذي تمثله . فكل النقود النائبة تمثل قيمتها



١٠٠٪ من قيمة النقود السلعية المعدنية • وتفوق النقود النائبة في صلاحيتها  
النقود السلعية بالآتي :

(٢) أن استعمال النقود النائبة يؤدي إلى توفير النفقات اللازمة في  
سبك النقود السلعية المعدنية • إلا أنه وفي مقابل ذلك فلا بد  
أن يحتسب نفقة توفير وصيانة قطع النقود الورقية النائبة •

(ب) يؤدي استعمال النقود النائبة إلى صيانة النقود المعدنية النفيسة  
من التآكل والضياع كنتيجة لتداولها في أيدي الجمهور •

(ج) إن النقود النائبة يسهل حملها وتداولها إذا ما قورنت بحمل  
وتداول النقود المعدنية •

ويلاحظ أن إحدى المساوئ الرئيسية للنقود النائبة هو سهولة  
تزييفها بواسطة المحتالين ، ذلك ما لم تكن هذه النقود مميزة تمييزا أكيدا  
يجعل تزييفها أمرا صعبا •

وهناك أيضا ما يعرف بالنقود المساعدة **Token money** وهي تصنع  
من المعادن ولكن قيمتها القانونية تكون أعلى من القيمة السوقية لكمية المعدن  
التي تحتويها • ومثال ذلك قطع النقود المعدنية المصنوعة من النيكل والفضة  
والبرونز ، والتي توجد من أجل تسهيل حاجة المعاملات • وحيث أن قيمة  
هذه النقود الرسمية أقل من القيمة السوقية للمعدن الذي تحتويه فإن صك  
هذه النقود يكون من حق الحكومات فقط • ويلاحظ إنه يلزم أن يكون حجم  
هذه العملات المساعدة متمشيا مع حاجة المعاملات حتى لا يفقد ذلك النوع  
من العملة صفة القبول العام •

#### ٤ - النقود الورقية :

يرجع أصل استخدام النقود الورقية الى فكرة الاحتفاظ بالنقود المعدنية لدى بعض المنشآت التجارية والصيارفة أو الخزائنة العامة وإصدار هذه المؤسسات سندات اذنيا بقيمة هذه الودائع لصاحب الوديعة . ومع مرور الزمن أصبحت هذه السندات لحاملها وأصبحت تتداول من يد الى يد دون ما حاجة الى تظهير .

وحيث أن هذه السندات تمثل قيمة معينة من المصادن ، فانه من المفروض أصلا أن تكون قابلة للتحويل الى ما تمثله من معدن وبنسبة ١٠٠٪ من القيمة التي تحملها . ولقد كان هذا هو الوضع فعلا ، الى ذلك انوقت الذى شـعرت فيه المؤسسات التى تصدر هذه النقود الورقية أن هناك ثقة فى التعامل فيما تصدره من أوراق وان كل المودعين لا يقومون بسحب ما أودعوه دفعة واحدة ، بل انه فى كثير من الاحيان تجد هذه المؤسسات أن قيمة المسحوب من الودائع المعدنية تعادل قيمه المودع فيها . فى ذلك الوقت أصبح فى مقدرة هذه المؤسسات أن تصدر أوراق نقدية دون أن يكون لها غطاء معدنيا ( ذهبيا أو غيره ) كاملا . وطالما أن هذه الاوراق مقبولة قبولاً عاماً كوسيلة للتبادل ومقياس للقيمة فانه لم يكن هناك ضرر فى إصدار هذه النقود الورقية .

والواقع أن فى قيام هذه المؤسسات بإصدار نقود ورقية لا يمثلها غطاء كامل يجعل فى إمكان هذه المؤسسات التأثير على النشاط الاقتصادى فى المجتمع - كما سيتضح ذلك من دراسة الموضوعات القادمة . وبشعور الحكومات المختلفة بالآثار الاقتصادية الخطيرة لعمليات الإصدار النقدي نجد أن هذه الحكومة قصرت عملية الإصدار على هيئات بعينها وتحت اشراف

الحكومة . ثم جاء وقت معين أصبح فيه حق الاصدار من سلطة الدولة نفسها وتقوم به ما يسمى بالبنوك المركزية أو بنك الدولة .

وبالطبع ، فإن سلطة الاصدار النقدي بالدولة كانت تقوم بنفع القيمة الكاملة لما تصدره وعند الطلب بما يعادله من ذهب أو غطاء معدني . ولكنه مع تطور الظروف وبنقص كميات الذهب وعدم كفايتها لحاجات التعامل أوقفت السلطات النقدية استعمالها لصرف قيمة البنود الورقية بما يعادلها من غطاء معدني . ويلاحظ أن إلغاء شرط تحويل النقود الورقية الى ما يعادلها من قيمة معدنية لم يلغى احتفاظ سلطات الاصدار بنسبة معينة من المعدن كغطاء للاصدار كما سيتضح من دراستنا للنظم النقدية .

ولما كانت النقود الورقية المصدرة لا يمكن تحويلها الى ما يعادلها من معدن فقد كان ضروريا أن تصبح قوة هذه النقود في التعامل الزامية . ولذا نجد أن القوانين في الدول المختلفة تمنح للصلة الورقية قوة الإجراء العام . وعليه فإنه يمكن تعريف (النقود الورقية) بأنها سندات متداولة صادرة من سلطة نقدية وتمثل ديناً في ذمة هذه السلطة ، وإذا كانت هذه النقود الورقية الزامية فإنها تكون غير قابلة للصرف بما يقابلها من معدن وتتمتع قوتها من قوة القانون والقبول الإفرادي لها قبولا عاما في التداول .

### ٣ - النقود المصرفية :

تكون النقود المصرفية جزءا كبيرا من عرض النقود في الدول المختلفة بل أنها تمثل الجزء الأكبر من عرض النقود في الدول المتقدمة . والنقود المصرفية أو نقود الوضائع هي عبارة عن ذمة البنك قابلة للإنفع عند الطلب ويمكن تحويلها من غير أي قيد أو شرط بواسطة التسيكات . والتسيك هو أمر موجه

من المودع أى الدائن الى المدين أى البنك لى يدفع لامر صاحب الدين او  
لامر شخص آخر أو حامله مبلغا معيناً من النقود . وهكذا نجد أن النقود  
المصرفية ليس لها كيان مادي مليوس إذ أنها إنما توجد فى صورة حساب  
بدفتر البنك . ويلاحظ أن هذه الحسابات هى النقود وليست الشيكات .  
فالشيكات هى وسيلة تحويل هذه النقود . والفرق الواضح بين النقود  
المعدنية والورقية وبين نقود الودائع أن هذه الأخيرة نقود مسجلة أى مسجل  
عليها اسم صاحبها ويلزم لانتقال ملكيتها تغيير اسم صاحبها . أما النقود  
المعدنية والورقية فإن ملكيتها تنتقل بتداولها أو تداول حيازتها . وترجع  
مزايأ استخدام النقود المصرفية للأسباب الآتية :

١ - أن هذه النقود غير قابلة للضياع أو السرقة كغيرها من أنواع  
النقود الأخرى .

٢ - النقود المصرفية يمكن نقلها من مكان لآخر مهما بعدت المسافة  
أو مهما كانت قيمتها دون تكلفة تذكر .

٣ - أن النقود المصرفية يمكن استخدامها مهما كبرت قيمتها لسداد  
دين معين فى أقل وقت يمكن دون حاجة الى التحول فى عملية حصر لعدد  
وحدات العملة الواجب دفعه من عملات مصرفية ومعديته .

٤ - أنه عند ظهور الشيك وقت الدفع فإنه يمكن استعمال هذه  
الشيكات كإيصال وغاء بالدين دون الاحتياج الى استلام إيصال خاص  
بالسداد من متسلم القيمة . فالشيكات التى يحتفظ بها البنك فى النهاية  
أو يحتفظ بصورة لها تدل على أن شخصاً قد دفع مبلغ الى شخص آخر دون  
ما حاجة الى إيصال بالدفع أو دليل آخر على الوفاء بالدين .

غير أن إحدى مساوئ النقود المصرفية الرئيسية هي أنها غير مقبولة كوسيلة في الدفع بقوة القانون ، حيث أنه يمكن رفضها كوسيلة لإبراء الذمة بواسطة الأفراد المختلفين .

والواقع أن هذه الظاهرة نادرا ما تحدث خاصة في المجتمعات المتقدمة حيث جرت العادة على استخدام الشيكات بكثرة ، ومن النادر في هذه المجتمعات ، أن يحدث أن فردا أو هيئة تصدر شيكا دون رصيد لها بالبنك بسبب توفر الثقة واحترام الحسمه ، علاوة على امكانية سرعة التأكد من وجود رصيد للشيك ، ثم العقوبة القانونية الكبيرة التي تقع على من يصدر شيكا بدون رصيد .

وسيتضح من دراستنا للموضوعات القادمة أن النقود المصرفية لها أثرها الكبير على النشاط الاقتصادي في المجتمع .



## الفصل الرابع

### النظم النقدية

يقصد بالنظام النقدي مجموعة القواعد والاجراءات التي تحكم خلق النقود والمعاملات في مجتمع معين . ولعل السؤال الاساسي في دراسة النظام النقدي هو ذلك الذي يتصل باختيار وحدة النقود ونوعها ، ولماذا يفضل المجتمع استخدام شيء معين كنقود عن غيره من الاشياء الاخرى . وحيث أن نوع النقود المستخدمة هي المحور الاساسي في دراسة النظم النقدية ، فقد سميت هذه النظم نسبة الى نوع النقود المستخدمة .

ولقد عرف التاريخ الاقتصادي نوعين رئيسيين من النقود هما النقود المعدنية والنقود الورقية . ولذلك يمكننا أن نذكر أن هناك نظامين نقديين رئيسيين هما النظام المعدني والنظام الورقي .

فاما (النظام المعدني) فهو قائم على اعتبار أن كمية معينة من معدن معين هي التي تستخدم كوحدة نقد أساسية كاعتبار مثلا أن ٢ جرام من الذهب يكونان الوحدة النقدية الأساسية وذلك قد يطلق عليها مثلا الجنيه .

أما النظام النقدي الورقي فيقوم على عدم ثبات ارتباط وحدة النقود بأي نوع من أنواع المعادن ، وعليه فإن النقود الورقية ، وحتى تتصف بصفة

للقبول العام ، فانها تصبح إلزامية بقوة القانون ، وحينئذ يسمى النظام  
بالنظام النقدي والورقي الإلزامي .  
ونقوم فيما يلي بدراسة هذين النظامين من النظم النقدية :

### أولا : النظام المعدني :

هناك نوعان رئيسيان من أنواع النظام المعدني يمكن مناقشتها .  
وحما نظام المعدن الواحد ، ونظام المعدنين . ويند اسم كل من هذين النوعين  
على أن الصفة الأساسية للنظام الأول هو ارتباطه بنوع واحد من المعادن  
( الذهب أو الفضة مثلا ) . وإن الصفة الأساسية لنظام المعدنين هو ارتباط  
وحدة النقود بنوعين من أنواع المعادن .

وسنقوم فيما يلي بدراسة هذين النوعين بصورة موجزة حيث أن أكثر  
أشكال هذه النظم المعدنية أصبحت حاليا شيئا تاريخيا . ثم نناقش بعد  
ذلك ما يسمى بنظام الذهب الآلي ونظام الذهب المدار .

### ( ١ ) نظام المعدن الواحد :

تعتبر دراسة النظام النقدي الذهبي ، أو نظام قاعدة الذهب  
Gold standard system مثالا تقليديا لدراسه نظام المعدن  
الواحد ، ويتميز نظام للذهب بأن قيمة وحدة النقد الأساسية فيه - الجنيه  
أو الدولار أو الفرنك مثلا - ترتبط ارتباطا ثابتا بالنسبة الى الذهب ، وبذلك  
تتمتع القدرة الشرائية لوحدة النقود مع القدرة الشرائية لكميات معينة  
من الذهب .

ومن أشهر أشكال النظام النقدي الذهبي المختلفة : ثلاثة أشكال .

هي :



١ - نظام المسكوكات الذهبية .

٢ - نظام السبائك الذهبية .

٣ - نظام الصرف بالذهب .

وهذه الاشكال الثلاثة لنظام قاعدة الذهب تسير على نفس المبدأ العام ( ارتباطها الثابت بالذهب ) في أداء وظيفتها ، وفيما يلي نناقش بعض خصائص هذه الاشكال من نظام قاعدة الذهب .

### ١ - نظام المسكوكات الذهبية :

في هذا النظام تحتوى الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب الخالص يساوى قيمتها الاسمية . وتعتبر المسكوكات الذهبية من أقدم أنواع النظم الذهبية المعروفة ، ولأن القطع الذهبية تتداول من يد الى يد كنفود في ظل هذا النظام ، فقد أطلق على هذا النظام « نظام الذهب المتداول » .

وقد تستعمل في ظل هذا النظام أنواع أخرى من العملات المصنوعة من معادن مختلفة ( كالبرونز والنيحاس مثلا ) كنفود مساعدة من فئات ذات قيمة منخفضة لحسبة المعاملات التجارية الصغيرة ، ومن المفروض أن تتمتع هذه النقود المساعدة بحرية التحويل الى نقود ذهبية .

وحيث انه في نظام (المسكوكات الذهبية) يجب أن تتساوى القيمة الاسمية لوحدة النقود مع قيمة ما يمثلها من وزن معين من الذهب الخالص ، فانه يجب توافر عدة شروط حتى تتم المحافظة على سعر التوازن هذا ، وهذه الشروط يمكن اجمالها في الآتي :

١ - أن يتم تعيين وزن ودرجة نقاوة كمية الذهب في وحدة النقد لمثلا

إذا كانت وحدة النقد هي الجنيه الاسترليني فيجب ذكر أنه يعادل وزن من الذهب قدره مثلا ٧.٣٣ جراما من درجه نقاوة معينة .

٢- أن يكون هناك حرية كاملة في صهر المسكوكات الذهبية الى سبائك ودون أن يكون هناك حدا لذلك ، وكذلك ضمان تحويل السبائك الذهبية الى مسكوكات ذهبية دون تكلفة تذكر .

والواقع أن هذا الشرط اساسي للمحافظة على تعادل القيمة الاسمية للوحدة النقدية مع قيمة ما تساويه من ذهب . ففي هذه الحالة لو ارتفعت قيمة الذهب عن قيمة الوحدة النقدية ، فإن الأفراد يقومون بتحويل الوحدات النقدية الذهبية وزيادة المعروض من السبائك الذهبية ، هذا على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها . وكنتيجة لهذا الاتجاه ترتفع قيمة الوحدة النقدية وتنخفض قيمة السبائك الذهبية ، وحتى يعود الوضع الى تعادل قيمة كل من وحدة النقد والذهب . وإذا حدث أن ارتفعت قيمة النقود الذهبية بالنسبة الى الذهب ، فإن شرط حرية التحويل من السبائك الى النقود الذهبية ، يدفع الأفراد الى أخذ سبائكهم الذهبية الى دار سك النقود الحكومية وتحويل هذه السبائك الى قطع نقود معدنية ذهبية مسكوكة . هذه الخطوة ايضا تؤدي الى زيادة المعروض من النقود الذهبية وقلة المعروض من السبائك الذهبية وكنتيجة لهذا تأخذ قيمة الوحدة النقدية اتجاهنا نزوليا وتأخذ قيمة السبائك الذهبية اتجاهنا صعوديا . حتى يعود كل منها للتبادل .

٣- يجب أن يتوفر أيضا في ظل نظام المسكوكات الذهبية شرط حرية تحويل النقود الذهبية الى الانواع الاخرى من النقود المتداولة وبالعكس .

وذلك بسعر ثابت . وهذا الشرط ضرورى حتى يمكن المحافظة على ثبات قيمة هذه العملات بالنسبة الى بعضها البعض .

٤- يجب أن يتوفر فى ظل نظام المسكوكات الذهبية أيضا شرط حرية تصدير واستيراد الذهب من الخارج . ويؤدى هذا الشرط الى تعادل قيمة الذهب داخل البلاد مع قيمته خارجها . وبذلك ينتفى تأثير تحركات الذهب على قيمة وحدة النقود المحلية ونسبتها الثابتة الى الذهب . ويؤدى هذا الشرط أيضا الى استقرار أسعار الصرف من عملات الدول المختلفة التى تتبع نظام القاعدة الذهبية النقدية .

ولقد شهد نظام المسكوكات الذهبية استعماله الشائع فى الفترة بين مطلع القرن التاسع عشر وبداية الحرب العظمى الاولى فى سنة ١٩١٤ . فمع بداية الحرب تخلت معظم الدول عن نظام المسكوكات الذهبية الى ما يسمى بنظام السبائك الذهبية . ومما يذكر أن الولايات المتحدة الامريكية كانت آخر الدول المتقزمة التى تخلت عن هذا النظام سنة ١٩٣٣ .

### ٣ - نظام السبائك الذهبية :

لعل السبب الرئيسى فى تخطى الدول عن نظام المسكوكات الذهبية هو خوف هذه الدول من عدم توفر رصيده كاف من الذهب لحاجته المعاملات التجارية فى الداخل والخارج ، خاصة بعد نمو النشاط الاقتصادى الداخلى والخارجى فى العصر الحديث وقصور موارد الدول المختلفة من مدين الذهب . ومن الملاحظ أن هذا الامر يحدث فى وقت تتكشف فيه الفكرة إقنالة بأن حرية تحويل النقود الورقية وغيرها من النقود الى مسكوكات ذهبية وبالعكس هو فى الواقع أمر لا يبرره رأى شديد . فمجرى الامور يدل على أن الافراد لا

يلجأون الى استعمال حقوقهم في تحويل البنكنوت النقدي الى ذهب الا في حالتين ، هما حالة المضاربة على أسعار الذهب ومحاولة الاستفادة من فروق الاسعار ، او حالة وجود ازمات نقدية يهرع عندها الافراد الى طلب الذهب والاحتفاظ به . وليس من المحقول أن يشجع المجتمع أغراض المضاربين الشخصية في تحقيق ارباح على حساب النشاط الاقتصادي للدولة ، او يشجعهم على ذلك بالسماح بشرط حرية تحويل النقود الى ذهب دون ما قيد او شرط .

كذلك في اوقات الازمات النقدية وحينما يزداد المطلب فجأة على اكتناز الذهب لانه من الصعب ايجاد الكميات المطلوبة فوراً والتي تكفي كل رغبات الجمهور .

ازاء هذه الاسباب المذكورة أعلاه ورغبة الحكومات المختلفة في الاحتفاظ برصيد الذهب لأغراض المعاملات الخارجية ، فقد نشأت الحاجة الى نظام يقتصد في استخدام الذهب ، وبالتالي اشترطت الدول حرية تحويل البنكنوت أو انواع العملات المختلفة الى ما يعادلها بقيمة الذهب ولكن في حدود لا تقل عن قدر معين ، وذلك حتى تمنح عامة الافراد من الاقبال على طلبات التحويل هذه .

لذلك نجد ان الدولة أصبحت مستعدة لتحويل وحدة النقد الاساسية الى ما يعادلها من سبائك ذهبية والتي قد لا يقل وزن الواحدة منها عن حد ادنى قدره ( ١٠٠ اوقية ) ذهب مثلاً . ومن هنا أطلق على هذا النظام نظام السبائك الذهبية . ويلاحظ أن أحد الفروق بين شكل المسكوكات الذهبية وشكل نظام السبائك الذهبية هو اختفاء المسكوكات الذهبية من التداول في ظل هذا النظام النقدي الذهبي الاخير . على أن أوجه

الشبه بين هذين الشكلين من أشكال النظام قائمة وتتمثل في أن وحدة النقد الأساسية تكون مرتبطة بالذهب بنسبة ثابتة. وأن الدولة تكون مستعدة لببيع وشراء الذهب بسعر ثابت ، وأن كان هناك حد أدنى لحجم كل عملية وكذلك في توفر حرية تصدير الذهب واستيراده .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن نظام السبائك الذهبية وإن كان يمنع صغار المتعاملين من التعامل في سوق الذهب إلا أنه لا يمنع كبارهم من محاولة اكتناز الذهب والمضاربة عليه ولقد ساد نظام السبائك الذهبية في إنجلترا في الفترة بين ١٩٢٥ - ١٩٣١ .

### ٣ - نظام الصرف بالذهب :

يتميز هذا النظام بأن وحدة النقد الأساسية فيه تكون مرتبطة بالذهب بطريق غير مباشر وعن طريق وحدة النقد الأساسية لدولة أجنبية. تسير على قاعدة الذهب .

وكمثال على هذا النظام نذكر ما كان عليه الوضع بالنسبة للجنيه المصري في الفترة بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣١ حيث كان الجنيه المصري يرتبط بالجنيه الأسترليني وكان هذا الأخير يرتبط بالذهب بحكم كون إنجلترا متبعة لنظام السبائك الذهبية في ذلك الوقت فحينئذ كان الجنيه المصري يعادل تقريبا معينا ثابتا من الجنيه الأسترليني الذي يرتبط بالذهب وبذلك كان الجنيه المصري قابلا للصرف بالذهب ولكن عن طريق عمله دولة أخرى وسيطة هي إنجلترا . ولا شك أن هذا النظام يحقق مزايا.

«السير على قاعدة الذهب دون احتفاظ سوى بعمله دولة أجنبية»  
 (الاسترليني) وإلى جانب ما يوفره الاحتفاظ بعمليات دولة أجنبية من  
 اقتصاد في استعمال الذهب فإنه باحتفاظ الدولة بعمليات أجنبية في بنوك  
 هذه الأخيرة فإنها في إمكانها تحقيق فائز مالية على أرصدها من العملة  
 الأجنبية بحيث يعتبر هذا مورداً مالياً للدولة التي تسير على قاعدة  
 الصرف بالذهب .

ولقد وجد أن هذا النظام قد اتبع بواسطة عدد كبير من الدول  
 الصغيرة التابعة لدول كبيرة . فالدولة كمصر والهند كانت متبعة لهذا النظام  
 وقت أن كانت هذه الدول مستعمرات لـإنجلترا ومرتبطة بها اقتصادياً  
 وسياسياً . وهذه التبعية ذاتها تكون إحدى مساوئ هذا النظام حيث  
 يقتضى الاحتفاظ به أن تظل الدولة تابعة اقتصادياً لمجريات الأمور في  
 الدولة المتبوعة ، وكذلك في أوقات الأزمات الاقتصادية النقدية فإن  
 الدول المتبعة لنظام الصرف بالذهب ستجهد نفسها في أزمة نقدية بحكم  
 ارتباطها بالدولة الأخرى .

#### (ب) نظام المدينين :

يتميز نظام المدينين بوجود نوعين من أنواع المعادن يحددان قيمة  
 «الوحدة النقدية في المجتمع» . ومثال ذلك أن ترتبط الوحدة النقدية  
 الأساسية بالذهب كما ترتبط أيضاً بالفضة ، على أن تقوم الحكومة بوضع  
 نسبة ثابتة قانونية بين المدينين . وعندما كان نظام المدينين متبعاً في  
 الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فقد كان  
 الدولار الفضي يعادل في وزنه ١٦ مرة وزن الدولار الذهبي . وهكذا

كانت بالنسبة القانونية بين الذهب والفضة هي ١ : ١٦ وكان يمكنه  
استبدال الفضة بالذهب في أي وقت حسب هذه النسبة .

ومن المفروض - حتى يمكن لنظام المعدنين أن يباشر وظائفه - أن  
تتوفر الشروط اللازمة للمحافظة على العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة  
النقدية وبين قيمة كل من المعدنين . وهذه الشروط تتطلب حرية سك  
الذهب والفضة إلى نقود دون تكلفة تذكر ، وحرية تحويل هذه  
المسكوكات إلى سبائك ، وكذلك توافر حرية كاملة في استيراد هذه  
المعادن وتصديرها .

ولزم حتى يقرر كلا المعدنين في التداول أن تتبادل النسبة بين  
القيمة القانونية لكل من المعدنين مع النسبة بين قيمتهما السوقية . وأن  
أي اختلاف بين هاتين النسبتين سيؤدي إلى اختفاء المعدن الذي ترتفع  
قيمتة السوقية من التداول . وفي دراسة النقود تعرف هذه الظاهرة  
التقليدية بقانون جريشام *Gresham's Law* وهو الذي ينص على أن  
( النقود الرخيصة تطرد النقود الجيدة من التداول ) .

ولشرح قانون جريشام يمكننا أن نفترض المثال التالي :  
نفرض أن النسبة القانونية بين الذهب والفضة هي ١ : ١٦ حيث  
تساوي وحدة من الذهب ستة عشرة وحدة من الفضة . وأن هناك دائما  
حرية في صهر وسك المعادن من وإلى نقود في ظل هذه النسبة القانونية .  
فإذا افترضنا أن عرض الفضة ازداد فجأة في السوق نتيجة لزيادة انتاج  
الفضة . وإذا افترضنا أن الطلب على الفضة بقي على ما هو عليه . فالنتيجة  
الاحتمالية لهذه الظاهرة هي انخفاض القيمة السوقية للفضة بحيث تصبح

وحدة ذهب = ١٧ وحدة فضة مثلا - في هذه الحالة يقوم الافراد بصهر نقودهم الذهبية وتحويلها الى سبائك ثم استبدالها بالفضة حتى يحقق الافراد ربحا يقدر بوحدة اضافية من الفضة . وينتهى الامر في هذه الحالة باختفاء عملة المعدن الذي ارتفعت قيمته ( الذهب ) من التداول .

ومن مزايا نظام المعدنين انه يحقق زيادة في حجم المساعدة النقدية المتاحة للدولة وبالتالي يزيد من تمسك النقود المطلوبة مع حاجة المعاملات . كذلك ليس من الضروري ان يختفى المعدن الجيد من التداول نهائيا . ففي المثال السابق ذكره ، واذا زاد تحويل العملة الذهبية الى سبائك واستبدالها بفضة فان هذا يؤدي الى زيادة عرض الذهب وبالتالي تنخفض قيمته ، وفي المدة الطويلة سيكون هناك تعادل بين نسب القيمة القانونية والسوقية لكلا المعدنين .

#### ( ج ) نظام الذهب الآلي ونظام الذهب المدار :

Automatic & managed gold standard

يقصد بنظام الذهب الآلي ، ذلك النظام الذي تسبب فيه تغيرات كمية الذهب في النولة آثارا على كمية النقود ومستوى الاسعار والنشاط الاقتصادي دون أي تدخل من جانب النولة أو السلطات النقدية . أما النظام المدار فهو الذي تتدخل فيه السلطات النقدية بعزل الآثار الاقتصادية التي تترتب على زيادة كمية النقود أو نقصها .

ومن مزايا نظام الذهب الآلي أنه يؤدي الى :

- ١ - ثبات نسبي في اسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة .
- ٢ - ثبات في مستويات الدخل والعمالة بين الدول المختلفة .



وسوف نقوم فيما يلى بشرح هذه المزايا التى يتمتع بها نظام الذهب  
الآلى :

وبالنسبة لقولنا بأن نظام الذهب الآلى يؤدى الى ثبات نسبي في  
اسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة ، فان هذه العبارة تعنى أنه في  
ظل اتباع نظام قاعدة الذهب فان اسعار الصرف بين عملات الدول المتبعة  
لهذه القاعدة لا تتقلب الا في حدود معينة وطفيفة . مثال ذلك قولنا أنه لو  
كان الجنيه الاسترلينى في ظل قاعدة الذهب يساوى خمسة دولارات ، فانه  
لو انخفضت أو ارتفعت قيمة الجنيه الاسترلينى فان ذلك يكون في حدود  
معيّنة قدرها دولارا واحدا مثلا ، أى يصبح الجنيه الاسترلينى مساويا لاربعة  
دولارات ( انخفاض ) أو ستة دولارات ( ارتفاع ) ولا يمكن في ظل هذه  
القاعدة أن تنخفض أو ترتفع قيمة الجنيه الاسترلينى لأكثر من ذلك . ويدور  
السؤال الآن عن السبب في ذلك .

الواقع أن نظام الذهب الآلى يكون فعالا في الوقت الذى تتبع فيه  
مجموعة من الدول نظام القاعدة الذهبية التى ترتبط فيها قيمة العملة النقدية  
بنسبة ثابتة من الذهب .

ولقد كان هذا هو الوضع في كثير من دول العالم الكبرى في خلال  
القرن التاسع عشر وقبل بداية الحرب العظمى سنة ١٩١٤ . وحسب معنى  
قاعدة الذهب ( ارتباط العملة بنسبة من الذهب ) فقد كان القانون في  
انجلترا ينص فعلا على أن الجنيه الانجليزى يساوى ١٣.٠٠١٥ حبة من  
الذهب الصافى وكانت السلطات مستعدة لاستبدال الجنيه بالذهب أو  
الذهب بالجنيه في حدود هذه النسبة . وكان القانون الأمريكى ينص على  
أن الدولار الأمريكى يعادل ٢٣.٢٢ حبة من الذهب الصافى . وهكذا كانت

نسبة التبادل بين الجنيه الاسترليني وبين الدولار الأمريكي هي  
 $113.0015 \div 23.72 = 4.7665$  أى ٤.٧٦٦٥ بمعنى أن كل ١ ج. ك يساوى  
 ٤.٧٦٦٥ دولار ، أو لغرض البساطة فى الإيضاح يمكننا أن نذكر أن  
 الجنيه الاسترليني كان يساوى خمسة دولارات .

وإذا افترضنا أن هناك مستورد انجليزى يرغب فى سداد ثبته  
 بضائحه المستوردة من أمريكا فإن هذا المستورد سوف يواجه واحد من  
 طريقتين لسداد ثبته مشترياته :

١ - إما أن يقوم بشراء دولارات من البنوك فى إنجلترا وذلك فى  
 صورة شيك مسحوب لمر المصدر الأمريكى وذلك بسعر صرف واحد  
 ج. ك = ٥ دولارات أمريكية .

٢ - أو أن يقوم المستورد الانجليزى بشراء كميات من الذهب  
 من بنك إنجلترا بسعر ١ ج. ك = ١١٣ حبة ذهب ويشحن الذهب الى  
 أمريكا ويقدمه للبنوك هناك ويحصل على خمسة دولارات مقابل كل ١١٣  
 حبة ذهب (  $23/113 = ٥$  دولارات تقريبا ) . ويقوم بتسليم الدولارات  
 للمصدر الأمريكى .

ونكن نلاحظ أن شحن الذهب الى أمريكا يلزمه مصاريف شحن وهذه  
 يتحملها المستورد بالطبع الذى سيقوم بشحن الذهب . فإذا كانت تكلفة  
 شحن ١١٣ حبة ذهب من دولارا أمريكا واحدا ، فمعنى هذا أن سعر  
 الصرف الصافى فى حالة شحن الذهب من ١ ج. ك = ٥ دولارات - ١  
 دولار تكلفة = ٤ دولارات . أى أنه فى حالة شحن الذهب سوف يكون  
 المستورد الانجليزى فى موقف من يدفع ١ ج. ك للحصول على أربعة دولارات  
 أمريكية . ولا شك أنه من الأفضل فى هذه الحالة أن يذهب المستورد

الانجليزى الى البنك فى انجلترا ويقوم بشراء دولارات أمريكية ويسحب بقيمتها شيك لأمر المصدر الأمريكى . فى هذه الحالة ستكون قيمة الجنيه الاسترلىنى = ٥ دولارات أمريكية .

وهكذا نرى مما سبق أنه عندما يتحدد سعر الصرف بـ ١ ح ك = ٥ دولارات ، فإن المستورد الانجليزى سوف يفضل اتباع الاسلوب الأول وهو شراء شيك مصرفى بهذه القيمة بدلا من القيام بشحن الذهب ، حيث أن شحن الذهب سوف يجعله يحصل على أربعة دولارات فقط وبالتالي تكون قيمة الجنيه الاسترلىنى قد انخفضت .

الا أن الامر يصبح مختلفا لو ذهب المستورد الانجليزى الى البنك فى انجلترا لشراء الشيك المصرفى بسعر ١ ح ك = ٥ دولارات وفوجئ بانخفاض أسعار الاسترلىنى بحيث إن البنك يبيع كل ٣ دولارات بواحد جنيه استرلىنى . ان زيادة الطلب لسبب أو لآخر على الدولارات الأمريكية أدى لارتفاع ثمنها ( وانخفاض قيمة الجنيه الاسترلىنى ) . حينئذ سوف يفكر المستورد الانجليزى فى شحن الذهب ، فهو فى هذه الحالة سيحصل على أربعة دولارات لكل واحد جنيه استرلىنى .

ونلاحظ مما سبق أنه بانخفاض قيمة الجنيه الانجليزى بمقدار أكبر من تكلفة شحن الذهب ( واحد دولار فى هذه الحالة ) فإن المستورد الانجليزى يفضل شحن الذهب ، وحيث تعلم البنوك فى انجلترا بهذه الظاهرة ، فهم طبعاً لن تشتري الجنيه الاسترلىنى الا بمقدار أربعة دولارات فأكثر ، والا ابتعد الافراد عن التعامل معها وفضلوا شحن الذهب . وكان أقصى ما يمكن أن تنخفض به قيمة الجنيه الاسترلىنى هو واحد دولار وهى قيمة معادلة لتكلفة شحن الذهب . ان تكلفة شحن الذهب هى الحد الأدنى الذى يمكن أن تنخفض به قيمة الجنيه الاسترلىنى ، وحيث أنه اذا انخفضت

قيمه الجنيه الاسترليني لاكثر من ذلك يبدأ الافراد فى شحن الذهب للخارج  
فانه يطابق على الوضع اصطلاح " حد تصدير الذهب " Gold Export Point  
ان حد تصدير الذهب يشير الى القيمة التى ينخفض اليها سعر الصرف  
وعندها يبدأ الذهب فى الخروج .

منذ سبق يتضح اذن ان هناك حدا أدنى لانخفاض اسعار الصرف فى  
ظل قاعدة الذهب ، وان هذا الحد يقدر بقيمة تكلفه شحن الذهب .

ويمكننا ان نتصور حالة عكسية للوضع السابق اذا كان التاجر  
الانجليزى مصدرا وله رصيد من الدولارات فى أمريكا يريد تحويله الى  
جنيهات استرلينية . فانه قد يشتري جنيهات استرلينية من لندن بسعر  
1 ج ك = 5 دولارات أو يقوم بشحن الذهب الى لندن . فاذا كانت قيمة  
الجنيه الانجليزى مرتفعة وطلوبته البنوك فى انجلترا بدفع 7 دولارات مقابل  
كل جنيه استرليني يحصل عليه فان هذا الشخص قد يفضل ان يستورد  
ذهبا من أمريكا معادلا لقيمة دولاراته . ويقدم الذهب الى بنوك لندن ويحصل  
على جنيهات استرلينية مقابل ذلك ( وبسعر 5 دولارات فى هذه الحالة لكل  
جنيه استرليني ) ولكن يلزم ان نضيف أيضا مصاريف شحن الذهب وهى  
واحدة دولار لكل 113 حبة ذهب . وبالتالي ستجد ان صافى سعر الشراء  
هو 96 دولارات لكل واحد جنيه استرليني .

ونحيث تعلم البنوك فى لندن بهذه الظاهرة السابقة وهى ان ارتفاع  
سعر الاسترليني بأكثر من تكلفة شحن الذهب سوف يؤدى الى عدم التعامل  
معه فى سوق الصرف وإنما الى خروج الذهب من أمريكا ، فانهم لن يرفعوا

سعر الاسترليني لاكثر من ٦ دولارات يأتى حال من الاحوال، عادة أن تقوم  
سعر الصرف في هذه الحالة يسمى بحد دخول الذهب Gold Import Point ،  
حيث انه بارتفاع سعر الصرف عن ٦ دولارات سوف يبدأ  
المصدرون الانجليز في استيراد الذهب بدلا من الدولارات الى انجلترا .  
وهكذا أيضا نجد أن هناك حدا أقصى لما يمكن أن ترتفع به قيمة الجنيه  
الاسترليني .

أن سعر الصرف لا يتقلب اذن - في ظل قاعدة الذهب - الا في حدود  
تكاليف شحن الذهب .

وهكذا نجد أن سعر الصرف بين الدول يكون في حالة استقرار نسبي  
ولا يتغير الا في حدود طفيفة .

على أن الامر لا يقف عند خروج الذهب أو دخوله الى دولة معينة على  
حدوث آثار على سعر الصرف فقط . فالحقيقة أن هناك سلسلة من الاحداث  
تجرى داخل الدولة كنتيجة لدخول أو خروج الذهب منها ، فإذا افترضنا  
أن هناك دولتان ( س ) ، ( ص ) وأن هاتين الدولتين تتمتعان بتوازن في  
ميزان مدفوعات كل منهما ومستويات الأسعار الداخلية . فإذا حدث أن زاد  
طلب الأفراد في الدولة ( س ) على منتجات الدولة ( ص ) - نتيجة انخفاض  
مقاييس في أسعار السلع بهذه الدولة الأخيرة ، فإن هذا يزيد من الطلب على  
بملة الدولة ( ص ) . وازدياد الطلب على عملة الدولة ( ص ) يرفع من  
قيمتها الى حد أن الدولة ( س ) تجد من الأفضل أن تقوم بتصدير الذهب الى  
( ص ) بدلا من شراء عملتها في سوق الصرف - ان خروج الذهب من الدولة  
( س ) يؤدي الى نقص في ميزان مدفوعاتها ، كذلك ( لارتباط كمية النقود  
بالاحتياطي الذهبي ) فإن خروج الذهب يؤدي الى نقص في كمية النقود  
الموجودة داخل الدولة وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار والاجور داخلها .

وفي نفس الوقت فإن دخول الذهب الى الدولة ( ص ) يؤدي الى زيادة الرصيد الذهبي بها والى زيادة كمية النقود . وكنتيجة لزيادة كمية النقود ترتفع مستويات الاسعار والاجور فى الدولة ( ص ) . وهذا الاجراء يؤدي الى توقف طلب الافراد فى الدولة ( س ) على منتجات الدولة ( ص ) . بل ان استمرار ارتفاع الاسعار فى الدولة (ص) عنه فى الدولة (س) يدفع الافراد فى الدولة (ص) الى طلب منتجات الدولة (س) . وهذا الاجراء العكسى يستمر حتى يعود التبادل فى ميزان مدفوعات ومستويات الاجور والاسعار فى كل من الدولتين ( س ) و ( ص ) .

على ظل نظام الذهب الآلى تتغير أسعار الصرف فى حدود معينة هي حد تصدير الذهب وحد استيراده . كذلك تؤدي تحركات الذهب ومن تلقاء نفسها الى اعادة التوازن فى أسواق الصرف ومستويات الاسعار والاجور . وهذا النظام الذى يحقق صفة الاستقرار النسبى فى أسعار الصرف يؤدي خدمة ممتازة للمصدرين والمستوردين وهي زيادة عنصر الاطمئنان والتأكد من عائد المعاملات التجارية الدولية وخاصة فى المدة الطويلة . كذلك يؤدي تعادل مستويات الاسعار فى الدول المختلفة الى تشجيع التبادل التجارى بين هذه الدول . على أن الناقدين لنظام الذهب الآلى يوجهون نقدين رئيسيين لهذا النظام .

**أولا - ثبات أسعار الصرف الدولي على حساب عدم الاستقرار فى مستوى الاسعار :**

فإذا افترضنا وجود دولتين ، ( س ) ، و ( ص ) ولسبب أو لآخر انخفضت الاسعار فى الدولة ( س ) . فإذا بقيت أسعار الصرف بين الدولتين ثابتة ، فإنه يلزم الدولة ( ص ) أن تخفض من مستويات الاسعار بها أيضا

حتى يمكنها منافسة الدولة ( س ) دوليا . وليس من السهل عادة أن تقوم الدولة بخفض مستويات الاسعار بها . فانخفاض الاسعار يؤدي الى انخفاض نسبة الارباح وهذه لها تأثيرها السيئ على رجال الاعمال . حتى اذا كان في امكان رجال الاعمال أن يخفضوا من تكلفه الانتاج حرصا على مستوى معين من الارباح ، فمن المعتقد أن معدل انخفاض الاسعار يكون عادة أسرع من معدل انخفاض التكلفة . ونتيجة لذلك يقل النشاط الاقتصادي وتعم البطالة المجتمع . وتكون الآثار النهائية لمثل هذا الحدث هي الكساد .

وهناك مثال تقليدي على الآثار السيئة لثبات معدل الصرف . وهو ما حدث في بريطانيا في المدة من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٣١ . ففي هذا الوقت كانت بريطانيا متبعة لقاعدة السبائك الذهبية ، وقد حددت سعر الصرف بين الجنيه الاسترليني وبين الدولار الأمريكي بحيث أن ج . ١ = ٤.٨٦٦ دولارا . ولقد اتضح للامريكيين وللنول عدة أخرى أن سعر الجنيه الاسترليني - كما حددته إنجلترا - هو سعر مرتفع وأن مبلغ ٤.٨٦٦ دولار يمكنه أن يشتري عددا أكثر من السلع في أمريكا وغيرها من الدول . ونتيجة لذلك هبطت صادرات بريطانيا ، وحاول رجال الاعمال البريطانيين جهودهم أن يخفضوا من تكلفة انتاجهم ، وبالتالي مستوى أسعارهم ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك . ولو أن سعر الجنيه الاسترليني حدد على أساس أقل مما كان عليه ، كان يتحدد بسعر ١ ج . ١ = ٤.٢٥ دولار مثلا لكان في امكان بريطانيا أن تستعيد الكثير من أسواقها . ولقد خرجت بريطانيا كلية عن قاعدة الذهب في عام ١٩٣١ بسبب ضغط الظروف الداخلية والعالمية في ذلك الوقت .

### ثانيا : حركات الذهب وبعض آثارها السيئة :

يقول بعض المعارضين لنظام الذهب الدول أن هناك أنواعا من تحركات الذهب قد تحدث في ظل هذا النظام ، وتؤدي الى أسوأ المواقف .

لهذه الاحتمالات كثيرة لان تحدث ارتباطات مالية في دولة من الدول التي تتبع قاعدة الذهب ، وخلال نظام الذهب الآلى ينتقل هذا الارتباك الى الدول الاخرى . وليس هناك في الواقع دولة تتبع هذا النظام وتستطيع ان تحصر نفسها ضد اخطار انتقال الازمات النقدية التي تحدث بدولة اخرى . فلا تالت دولة تتبع نظام القاعدة الذهبية ثم حدثت بها ازمة سياسية او ثورا وطنية او حرب اهلية ، فان هناك احتمالات كبيرة لهروب الذهب Flight of gold من هذه الدولة الى دول اخرى اكثر استقرارا في هذه الحالة يكون الضرر قد لحق بكل الدولتين ، الدولة التي تعاني من الازمة والدولة التي كانت تتمتع بالاستقرار والهدوء . فالدولة التي يخرج منها الذهب تنقص فيها كمية النقود وتنخفض مستويات الاسعار ويقل فيها النشاط الاقتصادي . والدولة التي ينتقل اليها الذهب تزداد فيها كمية النقود وترتفع فيها مستويات الاسعار دون حاجة الى ذلك ، وقد تؤدي مظاهر الانتعاش الواهية والتي لا اساس لها الى نتائج وخيمة .

### انهيار نظام الذهب الدولي :

منذ قيام الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ ونظام الذهب الدولي يواجه المشاكل ، حتى انه لم تنقض فترة طويلة بعد ذلك ، ووجدت معظم الدول نفسها خارج نظام القاعدة الذهبية . وكانت آخر دولة تخلت عن نظام المسكوكات الذهبية هي الولايات المتحدة سنة ١٩٣٤ . ويذكر الاقتصاديون ان الظروف التي سمحت لنظام



الذهب الدولى بأن يعمل فى القرن التاسع عشر لم تعد قائمة منذ الحرب العالمية الاولى . وهناك عدة أسباب ساهمت فى انهيار نظام الذهب الدولى واهيها :

١ - زوال عصر الحرية التجارية : فبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ومعظم الدول قد انتابها شعور بالقومية الاقتصادية . ووجدت هذه الدول أن من مصلحتها أن تتبنى السياسات النقدية والمصرفية التى تحافظ بها على مركزها الاقتصادى بين بقية الدول - فقد خرج العالم من الحرب العالمية وقد تدهورت حالة انجلترا الاقتصادية بعد أن كانت متزعة حركة التجارة العالمية وظهرت قوة أخرى قائمة ومنافسة هى الولايات المتحدة الامريكية . أخذت انجلترا على عاتقها حماية مصالحها بتفضيل التعامل مع الدول الخاضعة لامبراطوريتها ، وكذا عرضت الولايات المتحدة الضرائب الجمركية الحامية . وهكذا قامت العراقيل فى وجه التجارة الدولية . وكنتيجة لهذه العقبات اختلفت مستويات الاسعار فى الدول المختلفة - وبالتالي - فقد انهارت إحدى مقومات النظام الذهبى الدولى .

٢ - سوء توزيع الرصيد الذهبى : فقد كان نتيجة للحرب الاولى أن فقدت كثيرا من الدول احتياطياتها من الذهب ، وتكدست خزائن دول أخرى بكميات من الذهب تفوق الحاجة اليها . فقد نتج عن الحرب هروب الذهب الى دولة مثل الولايات المتحدة بحثا عن مصادر للاستثمار ومكانا أكثر استقرارا من مناطق شرق ووسط أوروبا . وكان على دولة مثل ألمانيا دفع تعويضات للحلفاء مما قضى على رصيدها من الذهب . وحيث اختلف رصيد الدول من الذهب فقد ظهرت السياسات النقدية والمصرفية ، التى تهدف الى المحافظة على مابقى من احتياطي ، وانقضى عهد حرية دخول وخروج الذهب .

٣ - جمود مستويات الاسعار : شهدت الفترة بعد الحرب الاولى نمو الشركات الكبيرة والشركات القابضة التي تحتكر الانتاج فى كثير من القطاعات ، وكان فى امكان هذه الشركات ان تتحكم فى تحديد اسعار منتجاتها ، وتنامى بكل شدة فى اى انخفاض لهذه الاسعار . كذلك نشأت نقابات العمال القوية ، الواعية التي لا تقبل اى تخفيض فى الاجور بل دائما تسمى نحر رقبها .

٤ - عدم الاستقرار السياسى : ادى عدم الاستقرار السياسى الذى انتشر منذ الحرب العالمية الاولى بصورة واسعة وانعكس فى قيام الحرب العالمية الثانية الى تشكك كثير من الافراد ورجال الاعمال فى سلامة النظم النقدية التي تخضع لانظمة سياسية متهاوية وكان كلما نشأت بوادر أزمة سياسية فى دولة ما اندفع اصحاب الثروات الذهبية فيها الى اخراج ارصدتهم الى دولة اخرى خشية على مصيرها فى داخل الدولة الاصلية . هذا الارتفاع فى تحريك الذهب على غير اساس اقتصادية يؤدى الى احداث ارتباك فى مستويات الاسعار واحتياطيات الذهب فى الدول المختلفة . وكان على النظم السياسية فى كثير من الدول ان تضع القواعد والقوانين لحمايه ارصدها الذهبية وتلك كانت البداية فى التخلص عن النظم النقدية الآلية الى النظم النقدية المدارة .

ومن الجدير بالذكر ان مثل مجموعة كبيرة من الدول - وحرصا على التعاون الاقتصادى الدولى بينها - قد اجتمعوا فى برتن وودز Bretton woods بولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة سنة ١٩٤٤ واقرروا انشاء ما يعرف بصندوق النقد الدولى لحل المشاكل النقدية ، ويهدف صندوق النقد الدولى الى تحقيق الثبات فى اسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة ومساعدة هذه الدول على التغلب على مشاكل

العجز في ميزان مدفوعاتها بتقديم القروض اللازمة . وهكذا تحاول الدول المختلفة أن تحصل على الوظائف التي كان يؤديها نظام الذهب الدولي ، ولكن في صورة أكثر مرونة ويسرا من خلال صندوق النقد الدولي .

### ثانيا : النظام النقدي الورقي الاكراهي :

يشتمل النظام النقدي الورقي الاكراهي بأن النقود لا تستمد قيمتها فيه من ذاتها ، كما كان الحال في ظل النظام المعدني ، إنما تستمد هذه النقود صفتها مما ينص عليه القانون من اعتبارها وسيلة لإبراء الديون .

وقد سبق أن ذكرنا أن نشأة النقود الورقية ترجع الى العصور الوسطى حينما كان التجار وأصحاب الثروات يقومون بإيداع أموالهم لدى الصيارفة والصاغة حفظا عليها من الضياع . وفي مقابل ذلك يصدر الصيارفة سندات لأصحاب الودائع بقيمة الوديعة . وقد جرت الامور على أن يسحب أصحاب الودائع ما يمتلكون مرة واحدة بل على دفعات متوالية . هذا الأسلوب في سحب الودائع الذهبية يمكن الصيارفة من اقراض جزء من الودائع الى الغير وذلك بإصدار سندات لهؤلاء المقترضين . وحيث توفرت الثقة بين مختلف الافراد في هذه السندات فإنها استعملت كنقود وأصبح الصيارفة بمثابة هيئة اصدار للنقود . وفي وقت من الاوقات وجدت الدولة أنه ليس من المصلحة العامة أن يترك أمر اصدار النقود الى الهيئات والافراد حيث أن هذا الاصدار يؤثر في التسيار الاقتصادي . حينئذ نقلت الدولة حق الاصدار لنفسها ، وأعطت امتياز الاصدار لبنك الدولة أو للبنوك المركزية . وفي بادى الامر كانت كميات النقود المصدرة ترتبط باحتياطي ذهبي معين القدر ، ولكن مع مرور الزمن

وجدت الدول أن حاجتها من النقود المصدرة تزيد عن الاحتياطيات الذهبية المطلوبة ، وبهذا انخفضت قيمة هذه الاحتياطيات بالنسبة الى النقد المصدر وأصبحت النقود غير قابلة للتحويل الى ذهب وكانت هذه المرحلة تتطلب إذ أن تجعل الحكومة للنقود قوة الزامية فى التداول .

والواقع أن تفكير الحكومات فى تعميم النقود الورقية يرجع الى غترات الحروب والحاجة الى تمويلها ، فكان فى مقدور الحكومات أن تصدر كميات كبيرة من النقود فى ذلك الوقت بهدف تمويل نفقات الحرب . ونظام النقود الورقى الإلزامى يفيد فى تطبيق ادارة الانسان للنظام النقدي ، وامكانية خفض وزيادة الاصدار حسب ما تتطلبه الاحوال الاقتصادية . وهذه الميزة الرئيسية للنظام الورقى تقضى على الجمود فى استخدام السياسات النقدية والذي يفرضه استخدام نظام الذهب .

غير أن أحد الاعتراضات الرئيسية للنظام الورقى الإلزامى هو ما يتيح من اغراء للسلطات الحكومية فى اصدار النقود بكثرة ، فحيث يتغيب فى هذا النظام وجود قيد مادي حازم على كميات النقود المصدرة ، فإن الحكومات المختلفة قد لا تتورع فى اصدار النقود فى كل مناسبة تحتاج فيها اليها دون مراعاة لاثر الزيادة فى كمية النقود على مستويات الاسعار فى الدولة . فحيث تزداد كمية النقود وترتفع مستويات الاسعار يعانى الاقتصاد القومى من حالة تضخم تقدى لها آثارها السيئة على ذوى الدخل المحدود ، وعلى التجارة الخارجية للدولة . وما يؤدى اليه من مضاربات لا تراعى الاسس السليمة للنشاط الاقتصادى . هذا بالإضافة الى ان التضخم يسبب فقدان الثقة بقيمة العملة ويثير أزمات نقدية قد تؤدى الى انهيار النظام تماما . ويذكر التاريخ فى هذا المجال ، ما حدث فى ألمانيا

بعد الحرب العالمية الاولى من المغالاة فى اصدار المارك الالمانى بصورة ملهله  
مما افقد الثقة تماما فى تداول المارك الالمانى .واستخدام بدلا منه السلع  
( كالسجائر ) كأداة للتبادل النقدى • ولم ينته التضخم فى هذا الوقت الا  
باصدار نوع جديد من العملة •

ويرد المدافعون عن النظام الورقى بأن مخاطر التضخم التى قد  
تصاحب هذا النظام ليس مرجعها الى النظام نفسه ، بقدر ما ترجع الى سوء  
استخدام الحكومات لهذا النظام وعدم تطبيقه بالطريقة المثلئ • ويذكر  
المدافعون عن النظام بأن النقود الورقية الالزامية هى انعكاس لاستخدام  
المقدرة الذهنية للانسان على توجيه النشاط الاقتصادى للدولة بدلا من أن  
يكون لتوجيه آليا وبواسطة كمية المعادن النفسية التى تمتلكها الدولة •



# الباب الثالث

النظم النقدية المعاصرة

النظام المصرفي





## الفصل الخامس

### النقود المصرفية والنظام المصرفي

في هذا الفصل من الدراسة الحالية سوف نقوم بمناقشة موضوع النقود المصرفية ( أو الائتمانية ) ودور البنوك التجارية في خلق هذه النقود . وسوف نعالج هذا الموضوع في خمسة نقاط مختلفة وهي :

١ - نشأة النقود المصرفية .

٢ - وظيفة الائتمان وأهميته .

٣ - دور البنوك التجارية واختلافها عن بقية الوسطاء الماليين في خلق الائتمان .

٤ - العلاقة بين خلق الائتمان وإضاعة السيولة الى الأصول المختلفة .

٥ - قدرة البنوك على خلق الائتمان .

وفيما يلي نقوم باستعراض هذه النقاط السابقة :

#### ١ - نشأة النقود المصرفية :

تستخدم معظم المجتمعات الاقتصادية الحديثة نوعاً من النقود يسمى بحسابات الودائع Demand deposits ، أو النقود المصرفية ، أو البنود الائتمانية ، ويقوم بخلق هذه النقود المصرفية في المجتمع مجموعة

البنوك التجارية التي توجد فيه . وكلما ازداد الرقي الاقتصادى للمجتمع كلما كانت النقود المصرفية هي النسبة الغالبة من النقود المستعملة وذلك بمقارنتها بنسبة النقود الورقية والمصرفية الموجودة في المجتمع .

ويرجع الاصل التاريخي للنقود المصرفية ، والبنوك عموما ، الى ما ذكرنا من قبل عن نشاط الصيارفة ورجال الصاغة في القرون الوسطى . فعندما تكسب الذهب لدى الافراد والتجار ، أو دعوه لدى الصياغ والصيارفة وذلك محافظة على هذه الاموال من الضياع . وفي مقابل ذلك اعطى الصياغ والصيارفة ايصالات للافراد والتجار تعادل قيمة ما أودعوه من ذهب واموال . وفيما بعد تطورت الامور بحيث أصبح التجار يتبادلون هذه الايصالات فيما بينهم بدلا من تبادل الذهب كوسيلة لسداد الديون . فبتظهر ايصالات الايداع الى شخص آخر تنتقل ملكية المودع من عملاء ذهبية الى المظهر اليه . ولقد كان تداول الايصالات أو سندات الايداع صورة عملية وفعالة لإبراء الديون .

وحيث أن الافراد لم يكن يقوموا بسحب كل ما أودعوه دفعة واحدة فقد كان دائما في حوزة الصياغ والصيارفة جزءا من الاموال الراكدة ، ومن ثم كان تفكير الصيارفة هو استغلال هذه الارصدة الراكدة باقراضها للغير . ولم يكن الاقراض يتم بتداول الودائع ذاتها ، ولكن بتسليم ايصالات الى المقترض بان لديه ودائع لدى الصيارفة ، ويقوم المقترض بتداول هذه الايصالات واستعمالها في سداد الديون مع غيره من التجار . وكان لقبول هذه الايصالات قبولا عاما بواسطة التجار ورجال الاعمال أن اضيفت الى الصاغة والصيارفة صفة خلق النقود . فكان بإمكان الصاغة والصيارفة تقديم هذه السندات الى التجار ورجال الاعمال أن يضيفوا الى حجم النقود المتداولة في المجتمع .

وقد جاء فيما بعد وقتا وجدت فيه الحكومات أن عملية الاضلفة الى النقود في المجتمع لها آثارها على النشاط الاقتصادي في الدولة . في مثل هذا الوقت كان حتما على الدولة أن تقوم بتنظيم هذه العملية من عمليات خلق النقود . وقد شاهدت نفس الفترة عصر تطور خدمات الصيرافة والصاغة الى بيوت المال الشهيرة في القرن الثامن والتاسع عشر الى ما نراه اليوم من تنظيمات البنوك التجارية والبنوك المركزية .

## ٢ - وظيفة الائتمان وأهميتها :

تشير كلمة ائتمان في معناها الواسع الى الترتيبات والاجراءات التي تمكن الهيئات والافراد من الحصول على منتجات لم يتم انتاجها بواسطةهم ، وانما بواسطة افراد آخرين . ومعنى هذا يتضح اذا اعدنا ذكر مثالنا السابق عن منتج الصوف الذي يرغب في استبداله بسلة القمح . في هذا المثال نجد أن هناك شخصا ينتج سلة الصوف ولكنه لا يريد أن يستهلكها بل يرغب في استهلاك سلة أخرى ينتجها شخصا آخر . وهي سلة القمح . وحيث أن منتج القمح لا يرغب في الحصول على الصوف ، فعلى منتج الصوف أن يبحث اذن عن سلة أخرى مقبولة قبولاً عاماً ويمكن لمنج القمح أن يقبلها بدل الصوف ( النقود ) فالشخص الذي انتج سلة ولا يرغب في استهلاكها يجب أن يبحث عن طريقة تمكنه من الحصول على السلع الأخرى ، والاسلوب المتبع عادة هو الحصول على نقود ( أن عملية الائتمان تشمل اذن الترتيبات او الاجراءات التي تمكن الفرد من الحصول على سلة غير تلك التي يساهم في انتاجها ، وهي كما نلاحظ ترتيبات تتعلق بتوفير النقود في المجتمع وبالنظام النقدي عموماً . وبأسلوب آخر فإن هناك ارتباطاً أكيداً بين الائتمان وبين النقود والنظام النقدي :

ان المناقشة السابقة تعلقت بتعريف ماهية الائتمان ، أو بالمقصود من عملية الائتمان . ويلاحظ ان تعريفنا للائتمان كان تعريفاً وظيفياً أى أنه تضمن فى محتواه الوظيفة الائتمان الأساسية . وهى تمكن الافراد من استهلاك سلعة ( أو الاحتفاظ ) بسلعة غير تلك التى ساهموا فى انتاجها مباشرة . هذه الوظيفة التى تم صياغتها فى عبارة مختصرة لها أهميتها الكبيرة بالنسبة للنشاط الاقتصادى . ان أهمية الائتمان تنعكس أساساً على زيادة امكانية المجتمع على الانتاج والاستفادة من مزايا التخصيص والتقسيم العمل . أنه لولا تمكن الافراد من استهلاك سلعة غير التى تخصصوها فيها ، لكان من الصعب الاستفادة من مزايا التخصيص والتقسيم ، بل أكثر من هذا فإنه كان يصعب اغراء الافراد على العمل وزيادة الانتاج . وفيما يلى سوف نوضح أهمية الائتمان وصلته بطبيعة العملية الانتاجية والنشاط الاقتصادى فى المجتمع .

فى المجتمعات الاقتصادية الحديثة يقوم الافراد بالعمل وخلق الانتاج لبعضهم البعض . أى أن كل فرد فى هذه المجتمعات يعمل من أجل أفراد آخرين . ونلاحظ دائماً أن الناتج أو الدخل الناشئ عن القيام بالعملية الانتاجية يساوى دائماً قيمة دخول الافراد الذين يشتركون فى القيام بعملية الانتاج لذاذا اشترك عدد من العمال ، وأصحاب رأس المال ، وأصحاب الارض وعلدا من المنظمين ( عمل - رأس مال - أسهم - تنظيم ) ، اذا اشترك أصحاب عوامل الانتاج فى انتاج سلعة معينة ، فإن الدخول التى يحصلون عليها جميعاً لابد أن تساوى قيمة الناتج النهائى . والمفروض أن قيمة الناتج النهائى توزع على أصحاب عوامل الانتاج ، كل حسب نصيبه فى عملية الانتاج .

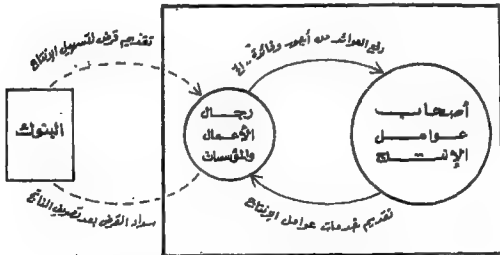
فمثلاً اذا أنتجت احدى المؤسسات مجموعة من أجهزة الراديو ، وكانت قيمتها الصافية بعد خصم ثمن المواد الأولية هى ١٠٠٠٠ جنيه ، فإن العمال

لهم قطعا نصيبهم في هذه القيمة ، وكذا أصحاب رأس المال لهم حق على  
النتائج يعادل قيمة الفائدة المستحقة لهم ، وكذا بقية أصحاب عوامل الانتاج  
كل منهم له حق على النتائج A claim against: The Product يعادل قيمة  
عملهم أو خدمات عامل انتاجهم . على ان أصحاب عوامل الانتاج لن يشعروا  
بسعادة اذا حصلوا على نصيبهم من العائد في صورة ورقة من المؤسسة تؤكد  
لهم قيمة هذا العائد ، وان في امكانهم بمقتضى ذلك ان يحصلوا على عدد من  
اجهزة الراديو مساو لهذه القيمة . فاذا كان نصيب العمال يمثل نصف  
القيمة ( ٥٠٠٠ جنيه ) فان في امكانهم طبقا لذلك ان يحصلوا على نصف  
اجهزة الراديو المنتجة . ولكن في المجتمعات الحديثة كما ذكرنا لا يقبل  
الافراد ان يستهلكوا نفس السلعة التي ساجموا في انتاجها . فالحقيقة المؤكدة  
هي ان العمال لا يرغبون في نصف اجهزة الراديو بل يرغبون في الحصول على  
قيمتها نقدا ، حيث يمكنهم مبادلة النقود بسلع أخرى يعيشون عليها كالمال  
والملبس . وكان النقود اذن تمثل حقا على النتائج ويمكن لكافة الافراد ان  
يقبلوه كوسيط للتبادل .

ويتضح مما سبق ان اغراء الافراد على العمل والانتاج يتطلب توفير  
قسرا من النقود يتمشى مع احتياجاتهم . والمفرد الذي ينطوى عليه هذا  
الحديث السابق يعبر عن أهمية الائتمان كوسيلة لاغراء الافراد على زيادة  
الانتاج . وبالتالي الاستهلاك ، وعموما زيادة النشاط الاقتصادي في  
المجتمع .

ولزيد من الايضاح في بيان أهمية الائتمان وصلته بالانتاج والنشاط  
الاقتصادي في المجتمع نذكر بطريقة أخرى كيف يعمل الائتمان أو النظام

النقدى • أنه من أجل اغراء الافراد على المساهمة فى عملية الانتاج بتقديم خدمات عوامل انتاجهم المختلفة فان رجال الاعمال واصحاب المؤسسات لابد وأن ينطع لهم نقدا • والنقود يتم الحصول عليها من البنوك لتدفع لاصحاب عوامل الانتاج ويتم الحصول على النقود فى صورة قرض أو ائتمان فيلزم اذا الحصول على نقود حتى يظهر الانتاج الى الوجود • وعندما يتم تصريف الناتج نى عندما يتم بيع الانتاج الى المستهلكين ويتوفر لدى رجال الاعمال كمية من النقود معادلة لقيمة الناتج ( وقيمة القرض ) فان رجال الاعمال يقومون بسداد قيمة القرض الى البنك • فالنقود تتواجد لكى تساعد على وجود الانتاج ، والنقود تختفى من التداول ( وتعود الى البنوك ) عندما يتم استهلاك الناتج ، وبذلك تنتهى عملية الائتمان • وفى صورة بيانية يمكننا أن نستعمل الشكل الاتى :



أهمية الائتمان فى تسيير الإنتاج

وهذا الشكل السابق يوضح قيام أصحاب عوامل الإنتاج بتقليد خدماتهم الى رجال الاعمال والمؤسسات ، مقابل الحصول على حق على الناتج فى صورة عامة ( نقود ) . وحتى تنفع المؤسسات التزاماتها نقدا تقوم بالاقتراض من البنوك . لقد تواجدهم الإنتاج فى هذه الحالة مع تواجدهم النقود . وعندما تم بيع الإنتاج من أجل الاستهلاك تقوم المؤسسات بسداد قيمة المقرض الى البنك . أن النقود التى خرجت من البنك لتسهيل الإنتاج تعود الى البنك وتختفى من التداول بعد ظهور الإنتاج ووصوله الى يد المستهلكين . وما لم تتوفر النقود ( أو الائتمان ) بواسطة البنوك لكان من الصعب اغراء الافراد على المساهمة فى عمليات الإنتاج .

هذه الفكرة السابقة عن أهمية الائتمان ، هى فكرة غاية من التبسيط ، وكل ما تذكره هذه الصورة المبسطة ، هو أن كمية النقود التى توفرها البنوك تساوى قيمة الإنتاج فلو كانت قيمة الإنتاج تساوى ١٠٠٠ جنيه ، فإن كمية النقود التى توفرها البنوك تساوى ١٠٠٠ جنيه . وهكذا فإنه طالما أن حجم الائتمان يساوى دائما قيمة الزيادة فى الإنتاج ، فإنه لا خوف على الإطلاق من أى آثار سلبية للنقود على النشاط الاقتصادى . ان مستوى الاسعار يبقى دائما ثابتا فى هذه الحالة . فإذا كانت الزيادة فى النقود هى ١٠٠٠ جنيه وقيمة الناتج هى ١٠٠٠ جنيه فإن مستوى الاسعار يساوى الواحد الصحيح . وإذا كانت قيمة الإنتاج فى وقت ما هى ١٠٠٠ جنيه ولكن زادت كمية النقود الائتمانية الى ٢٠٠٠ جنيه ، فإن قيمة الكمية الثابتة من الإنتاج ترتفع ويتضاعف مستوى الاسعار . وحيث أن هذا الحدث الأخير لا يحتمل وقوعه ( فى ظل قولنا إن كمية الائتمان تساوى قيمة الناتج ) ، فإن

مستويات الاسعار لا يمكن ان تتغير ارتقاها أو انخفاضها ولا يمكن أن يسبب حجم الائتمان أضرارا اقتصادية مثل التضخم أو الانكماش .

وسنرى بعد قليل أن هذه الفكرة السابقة عن التعادل الدائم بين كمية النقود وحجم الانتاج ليست فقط غاية في البساطة وانما أيضا لا يعقل وقوعها الا الاشخاص الذين هم في غاية السذاجة . فالارتفاع والانخفاض في مستوى الاسعار هو امر كثير الحدوث مما يوضح أنه في الواقع لا تعادل دائما كمية النقود الائتمانية مع حجم الانتاج . وكما ذكرنا سنرى فيما بعد تفسيراً لهذه الاختلافات .

أوضحنا فيما سبق أن وظيفة الائتمان هي تمكين الأفراد من استهلاك سلع غير تلك التي يبيعونها في إنتاجها ، وقد أوضحنا أيضا أن أهمية الائتمان تظهر في تسهيل عمليات الانتاج والاستهلاك والنشاط الاقتصادي عموما . وقبل أن ننتقل الى الحديث عن دور البنوك المتجارية في خلق الائتمان سوف نتحدث عن الفرق بين أهمية حصول الأفراد وحصول الهيئات على الائتمان ، وما تقودنا اليه هذه التفرقة من ضرورة التمييز بين الحقوق العامة والحقوق المقيّدة على الناتج .

ذكرنا من قبل أن الأفراد يعملون ويساهمون في عمليات خلق الناتج ، وبذلك يكون لكل فرد من أصحاب عوامل الانتاج حقا على الناتج Claim against The Product مساويا لمجهوده . والملاحظ أن الافراد فقط هم الذين يؤدون خدمات إنتاجية . ومن ثم فالأفراد فقط هم الذين يكون لهم الحق على الناتج لانهم يقدمون خدماتهم من عمل ودأس هال . الخ . وبالتالي يتم توزيع قيمة الانتاج بالكامل على الافراد أصحاب عوامل الانتاج في صورة حقوق على الناتج ، (أما الهيئات) وهي بالطبع



ليست أفراداً ، وليس في المكاسب أن تؤدي خدمات انتاجية ، فالهيئات اذا  
 ليس لديها في ذاتها أي حق على الانتاج . ولكن كلنا نعلم أن الهيئات حتى  
 تسهل عملية الانتاج لابد وأن تحتفظ بأدوات وأصول رأسمالية ويمخزون  
 من السلع . وحتى يمكن للهيئات أن تحتفظ بالأصول الانتاجية ، فلا بد أن  
 تحدث عملية ائتمان أو بمعنى آخر عملية اقتراض ( حصول أو اقتراض حق  
 عام على النتائج - نقود ) من البنوك . فالهيئات التي لا تملك بطبيعتها حقا  
 على النتائج ، يجب لكي تحتفظ بهذا الناتج الرأسمالي أن تقوم بالحصول على  
 ائتمان . أن الهيئات إذن يتجتم عليها الاقتراض حتى تباشر نشاطها في  
 تسهيل الانتاج .

أما الأفراد فلهم الحق على الناتج طالما ساهموا في خلقه ، وحتى يحتفظوا  
 بالناتج ، يكفيهم أن يحتفظوا بحقوقهم على الانتاج . على أنه اذا أراد الأفراد  
 أن يحصلوا على ناتج غير ذلك الذي ساهموا في انتاجه فلا بد أن يتعرضوا  
 لعملية ائتمان .

وكما قررنا في كثير من المناقشات السابقة بأن المجتمعات الحديثة في  
 حاجة ماسة الى نوع من الحقوق على الناتج . يكون له صيغة القبول المقيد  
 كافة الأفراد ( النقود ) . فأننا نذكر هنا أيضا حاجة المجتمعات الى نوع  
 آخر من الحقوق على الناتج تكون له صيغة القبول المقيدة ، وتسمى بالحقوق  
 المقيدة على الناتج Restricted Claims

وفي المجتمعات الحديثة يحدث عادة أن يرفض الأفراد أن يحصلوا على  
 كل الناتج الذي ساهموا في انتاجه ويكتفى الأفراد في هذه الحالة بالحصول  
 على جزء من هذا الناتج والاحتفاظ بالجزء الباقي في صورة منسوخات .  
 كذلك بالنسبة لهيئات الانتاج ، فهي في العادة ترفض أن تسلم كل انتاجها

الى الافراد وتحاول دائما أن تثبى جزء من هذا الانتاج فى صورة استثمار ( مبانى وآلات - مخزون من السلع ) . فى هذه الحالة يكون على بعض الافراد أن يقبلوا حقوقا على الناتج لا تمكنهم من الاستحواذ على الناتج فورا ، ولا يمكن قبولها مبادلة لناتج آخر بيسر وسهولة . وعادة ما تكون هذه الحقوق المقيدة على الانتاج فى صورة أسهم رأس مال ، وكثيرا ما يكون تفكير الافراد يتجه الى هذا المعنى الاخير من معانى التمويل عندما يتردد استخدام لفظ ( تمويل ) فينصرف تفكير الافراد فى هذه الحالة الى فكرة الاقتراض والاقتراض والى سوق الاوراق المالية .

من المحتمل أن تكون المناقشات السابقة قد أدت بنا الى الاعتقاد بأن النقود تتواجد عند الحاجة الى زيادة الانتاج وتنتهى باستهلاك الانتاج . أى أنه طالما هناك انتاج ، فالنقود موجودة ، وإذا اختفى الانتاج تختفى النقود . والواقع أن النقود تتواجد دائما فى أى مجتمع ولا تظهر أو تختفى بمثل هذه الصورة السريعة التى تمثلت فى أذهاننا . ولعل من الاسباب التى تدعونا الى الاعتقاد بأن النقود لابد أن تكون موجودة فى المجتمع فى أى وقت من الاوقات ما يأتى :

١ - ليست كل المعاملات تتم فى نفس الوقت بطريقة منفصلة وصافية وقابلة بذاتها . فالمؤسسات سوف يكون لديها دائما منتج لم يتم بيعه والافراد سوف يكون لديهم دائما نقودا لم يتم انفاقها .

٢ - ان بعض الافراد يرغبون فى الحصول على نقود أكثر أو أقل لمدة غير محدودة ، فحينما الافراد يرغبون عادة فى الاحتفاظ بأدوات مالية توغر لهم دخلا من الملكية ( فوائد أو ارباح ) فان هناك أيضا أفرادا آخرون يفضلون الاحتفاظ بنقود مائلة . فاذا كنت أنت واحدا من الاشخاص

الذين يرغبون في ألا يقل رصيدهم في البنك عن ٢٠٠ جنيه مثلا ، فانك تكون واحدا من أولئك الذين يرغبون في الاحتفاظ بالنقد لمدة غير محدودة .

٣ - وأكثر أهمية من أى شئ آخر ، فإن المؤسسات ذاتها أكثر ما نرغب في الاحتفاظ بنقد لمدة غير محدودة ، لربما بفرض المضاربة أو الاحتياط أو غيرها من الأغراض .

٤ - ان النقود لا تستعمل فقط من أجل التأثير على تبادل الخدمات والمنتجات الجديدة ، ولكن تستعمل أيضا من أجل تيسير تبادل أصول موجودة في المجتمع سواء كانت طبيعية أو مالية .

وهكذا فليس هناك من صلة دقيقة بين كمية النقود الموجودة في المجتمع وبين مقدار النشاط الاقتصادي الذي يحدث في ذلك الوقت .

٣ - دور البنوك التجارية واختلافها عن بقية الوسطاء الماليين في خلق الائتمان :

ان كل الوسطاء الماليين Financial Intermediaries سواء كانوا بنوكا تجارية أو بنوك استثمار أو هيئات تكوين الاموال والمنحدرات ... الخ ، يتشابهون في أنهم يحتفظون بأدوات مالية (أصول) ويصنعون أدوات مالية أخرى (خصوم) وكاسهم ورأس مال (البنوك التجارية) تحتفظ بأدوات مالية في صورة نقد ، وشيكات مصرفية ، وأوراق تجارية كالسببيلات ، وتصدر أدوات مالية أخرى في صورة حسابات الودائع (النقد الائتمانية)

ولكى صورة أسهم رأس المال . كذلك نجد أن بنوك الادخار تحتفظ بأدوات مالية في صورة نقود وأوراق تجارية وتعهيدات بالدفع ، وتصدر في نفس الوقت حسابات ادخل وأسهم رأس مال . ان كل الوسطاء الماليين متشابهين اذن في احتفاظهم بأدوات مالية في صورة أصول ( نقود - أوراق تجارية وأصول أخرى ) واصدارهم أدوات مالية لأخرى في صورة خصوم أو التزامات ، حسابات ودائع وادخل ، وأسهم رأس مال ) .

هذه العلاقة السابقة بين الاحتفاظ بأدوات مالية واصدار أدوات مالية هي علاقة صحيحة لكل أنواع الوسطاء الماليين ، الا أن هناك فرقا في الطريقة التي تنشأ بها هذه العلاقة في البدايه . ان البنوك التجارية وهي أحد الوسطاء الماليين تصدر وتحتفظ بأدوات مالية وكذا بنوك الادخار وهي وسيط مالي آخر ، تصدر وتحتفظ بأدوات مالية ، ولكن هناك فرق كبير وهام بين الطريقة التي تنشأ بها عملية الاصدار والاحتفاظ بالأدوات المالية في كل من هاتين المؤسساتين .

فبالنسبة الى **بنك الادخار** وبقيّة الوسطاء الماليين ، الآخرين ( غير البنوك التجارية ) يتم احتفاظ البنك ( بنقود ) لكي يتمكن من اصدار حساب ائتمان . فمثلا اذا أراد الفرد أن يحصل على حساب ادخار لدى هيئة الادخار فإنه يلزم الفرد أن يودع نقودا لدى بنك الادخار ، حتى يتمكن هذا الأخير من اصدار حساب له . ولكي صورة حسابات خوف ( T ) يتم الآتي :

### ج / بنك الادخار

١٠٠٠ جنيه نقدية		ج / ادخل ١٠٠٠ جنيه
نفرض أن الفرد ( أ ) أودع مبلغ ١٠٠٠ جنيه لدى بنك الادخار		
فزادت أصول البنك بنوع من الادوات المالية هو النقود لديه ١٠٠٠ جنيه ،		

ولم نفس الوقت أصدر البنك أذنة مالية أخرى هي ح / الادخار باسم  
الشخص ( أ ) قدره ١٠٠٠ جنيه . ان الشخص ( أ ) قد تخلى عن  
الاحتفاظ بالنقود واحتفظ بحساب ادخار بدلا من النقود . ان النقود التي  
كانت في يد الشخص ( أ ) أصبحت الآن في يد البنك .

وقد يرغب شخصا آخر مثل ( ب ) في أن يقترض هذا المبلغ من  
بنك الادخار . وسيقبل بنك الادخار أن يقرض ( ب ) الأموال حيث أن  
البنك يحصل على فائدة ( عائد ) نتيجة اقراضه الأموال ، ولكن سيطلب  
البنك من نفس الوقت تعهد من ( ب ) بسداد هذه الأموال فيما بعد . أن  
وعد الدفع A promise to pay الذي يقدمه ( ب ) الى البنك سيمنحه من  
الحصول على حساب ودیعة .

ولم صورة حسابات حرف (T). يصبح الوضع كالآتي :

#### ح / بنك الادخار

١٠٠٠ جنيه نقد ( أ )	ح / ادخار ١٠٠٠ جنيه
١٠٠٠ جنيه وعد بالدفع	ح / ودیعة ( ب ) ١٠٠٠ جنيه

ان الحساب السابق يوضح أن النقود التي أودعها الشخص ( أ ) قد  
تم اقراضها بواسطة بنك الادخار الى الشخص ( ب ) ونلاحظ أن عملية  
الاقراض في بنك الادخار قد تميزت بالآتي :

١ - وجود شخص ( أ ) يودع النقود ويحتفظ بحساب ادخار  
وبذلك يتمتع عن حق استعمال هذه النقود طول مدة الادخار .

٢ - وجود شخص آخر ( ب ) يقدم وعد بالدفع ، ويحصل على ح / وديعة يمكنه استعماله في أي وقت .

٣ - أن كمية النقود في المجتمع ثابتة وقد تحولت ملكيتها من الشخص ( أ ) الى الشخص ( ب ) بواسطة بنك الادخار .

أما بالنسبة للبنوك التجارية فإن عملية الاقتراض تأخذ شكلا مختلفا .  
ان كل المطلوب للحصول على قروض من البنك التجاري هو أن يتقدم فرد مثل ( ب ) بوعده دفع إلى البنك التجاري ، فيقوم هذا الأخير بإصدار حساب وديعة بقيمة القرض . فإذا افترضنا أن ( ب ) يرغب في الحصول على قرض قيمته ١٠٠٠ جنيه ، فإنه يقدم وعد دفع قيمته ١٠٠٠ جنيه إلى البنك ، ويقوم البنك بفتح حساب جاري مقداره ١٠٠٠ جنيه باسم ( ب ) ، ويقدم البنك دفتر شيكات الى ( ب ) ليتمكن هذا الأخير من السحب من حسابه عن طريق كتابة شيكات . ان حساب الوديعة الجاري هو النقود التي يقرضها البنك ، أما دفتر الشيكات فليس نقودا ، وإنما هو وسيلة لتحويل ملكية النقود ، ونلاحظ أساسا أن عملية الاقتراض تطلبت خطوة واحدة وشخصا واحدا لكي يتم الاقتراض ، فعندما تقدم ( ب ) بوعده الدفع ، أصدر البنك نقودا ( هي حساب الوديعة ) .

وفي صورة حسابات حرف (T) كان الوضع كالآتي :

ح / البنك التجاري

١٠٠٠ جنيه | ح/ وديعة ل ( ب ) ١٠٠٠ جنيه

ونلاحظ أن الحساب السابق يوضح أن أصول البنك قد ولدت بقيمة  
وعُدّ الدفع ، وإزادات خصومه بقيمة النقود التي يصدرها في صورة  
حساب وديعة . أن حسابات الوديعة تصدرها هي نقودا لأنها تمثل كما  
ذكرنا سابقا أداة من الأدوات المالية المقبولة قبولاً عاماً كوسيط للتبادل  
ومقياس للقيمة ، وهي تكون النسبة الغالبة من النقود في المجتمعات  
الحديثة .

إن الصورة السابقة عن نشاط البنك التجاري بقبوله وعوذا بالدفع  
واصداره حسابات وديعة ( نقودا مصرفية ) هي مصدر العبارة الشائعة  
الاستخدام وهي أن البنوك تخلق نقودا . أن البنك التجاري عندما تسلم  
وعُدّ المبلغ قد أضاف إلى كمية النقود الموجودة في المجتمع بما قيمة ١٠٠٠  
جنيه ولم تكن هذه النقود موجودة من قبل . وبالرغم من أننا سنعود إلى  
فحص هذه العبارة ( البنوك تخلق نقودا ) بدرجة أكبر من التفصيل فيما  
بعد ، إلا أنه يلزم أن نؤكد هنا أن نشاط البنوك التجارية قد أدى فعلاً إلى  
زيادة كمية النقود بمقدار ١٠٠٠ جنيه في هذا المثال السابق .

ومرة أخرى نذكر الفرق بين نشاط الوسيط الماليين المختلفين مثل  
بنوك الادخار ، وبين البنوك التجارية . إن عملية الحصول على حساب لدى  
بنك الادخار تطلب شخصين وخطوتين . فقد أودع ( أ ) نقودا وحصل على  
حساب ادخار . ثم أودع ( ب ) وعُدّ بالمبلغ وحصل على حساب لدى البنك  
الادخار يعطى له حق استعمال نقود ( أ ) . أن كمية النقود لم تزداد في  
المجتمع في هذه الحالة . أما في حالة البنك التجاري فقد تطلب الأمر فرداً  
واحداً ( ب ) ، خطوة واحدة وهي إصدار وعد دفع والحصول على حساب  
وديعة ، وقد ازدادت كمية النقود في المجتمع نتيجة إصدار هذا الحساب  
الحديث .

وقد يتسائل البعض عن أن عملية خلق الائتمان بواسطة البنوك التجارية قد تم بأسلوب غاية في البساطة ، وأنه في الواقع يكون الامر أكثر تعقيدا من ذلك . فمثلا قد يثور السؤال عن مدى احتياج البنوك التجارية الى نقود سائلة حتى يصبح في إمكانها خلق حساب وديعة . فهل من الضروري ان تحصل البنوك التجارية أولا على نقود ثم تقوم بعد ذلك باصدار حساب الوديعة ؟ خاصة وأن صاحب حساب الوديعة قد يطلب بسحب حسابه في صورة نقدية وليس في صورة تحويل ملكية الحساب .

فمثلا ، ذكرنا بالنسبة للبنك التجاري أن الشخص ( ب ) يذهب اليه لايداع وعد بالفتح ، والحصول على ح / وديعة ، ولنفرض أن ( ب ) قد طالب ببيعة ح / الوديعة في صورة نقدية سائلة فكيف يتصرف البنك التجاري في هذه الحالة ؟ وقد تكون الاجابة بأن البنك للتجاري يلزمه الحصول أصلا على نقود سائلة من ايداعات أشخاص آخرين حتى يمكنه تلبية طلبات ( ب ) . وفي صورة حسابات حرف ( T ) من المفروض أن يتم الاتي :

#### ح / البنك التجاري

١٠٠٠ نقدية		ح / وديعة ١٠٠٠
------------	--	----------------

وهذا الحساب السابق يذكر أن شخصا ما ( أ ) أودع ١٠٠٠ ج نقدا وحصل على ح / وديعة بمقدار ١٠٠٠ جنيه . نلاحظ أن هذا الشخص قد حصل من البنك التجاري على حساب وديعة وليس على حساب ادخار ، أى أنه حصل على نقود في صورة حسابات وديعة . ان كمية النقود ثابتة في هذه الحالة ولا زال في امكان هذا الشخص ( أ ) أن يستعمل هذه النقود ولكن



لى صورة ح / وديعة ٠ ان ( أ ) لم يتخلى عن النقود وانما غير من شكلها ،  
 من نقدية سائلة الى ح / وديعة ٠ الا ان هذا التصرف تم لرغبة ( أ ) فى عدم  
 استعمال النقود كلها مرة واحدة ، وبالتالى غُضِل الاحتفاظ بها فى صورة  
 حساب وديعة ٠ وقد يعلم البنك التجارى بأن صاحبنا ( أ ) لن يطلب نقدا  
 طوال الفترة القادمة أكثر من ٥٠٠ جنيه ، حيث جرت العادات المصرفية على  
 أن من يفتح حسابا بإيداع نقدي لا يستعمل أكثر من نصفه نقدا مثلا ٠  
 حينئذ سيكون البنك التجارى فى حالة تسمح له بقبول وعد بالدفع من  
 ( ب ) قدره ٥٠٠ جنيه وفتح ح / وديعة قدره ٥٠٠ جنيه ٠ ولو طالب  
 الشخص ( ب ) بقيمة ح / الوديعة نقدا فإن فى إمكان البنك أن يعطيها  
 له ٠ وهذه هى النقطة الرئيسية التى كانت منها البداية أن شخصا يصدر وعدا  
 بالدفع للبنك ٠ ويصدر له للبنك ح / وديعة ، ويمثل ح / الوديعة إضافة  
 جديدة الى كمية النقود ٠ أن الشخص ( أ ) الذى يودع نقودا بالبنك التجارى  
 حصل على ح / وديعة بمقدار ما أودعه ولم يتخلى عن النقود التى قدرها  
 ١٠٠٠ جنيه ٠ وفى نفس الوقت ونتيجة للعادات المصرفية المتبعة والمعروفة  
 لدى البنوك التجارية كان فى الاستطاعة أن تقبل وعدا بالدفع من ( ب )  
 وتزيد كمية النقود بمقدار ٥٠٠ جنيه ٠ ونلاحظ أن العمليات لدى بنك  
 الادخار لم تؤدى الى زيادة كمية النقود على الإطلاق ٠ وهذا هو الفرق الرئيسى  
 بين البنوك التجارية وغيرها من الوسطاء الماليين ٠ اننا لم نهتم عند فحصنا  
 لدور البنوك التجارية بالخطوة الاولى التى تطالب بضرورة اصدار أفراد  
 النقود حتى يتمكن البنك التجارى من اصدار حسابات ودائع ٠ ان هذه لم  
 تكن مهمة لانها لا تزيد من عرض النقود ، وإن كانت مهمة من ناحية مسألة  
 توفر السيولة النقدية لدى البنك ( وهو موضوع سنعالجه بالتفصيل فيما  
 بعد ) ٠ ان اهتمامنا كان باصدار النقود المصرفية ، وقد وجدنا أن البنوك  
 التجارية فقط هى التى تتمتع بقدرة الحصول على وعد بالدفع واصدار نقود  
 ائتمانية جديدة فى صورة ح / ودائع ٠

اتضح من المناقشات السابقة أن بنوك الادخار وبقية الوسطاء الماليين غير البنوك التجارية لا يمكنها أن تضيف إلى عرض النقود في المجتمع ، بينما يمكن للبنوك التجارية أن تساهم في زيادة عرض النقود يخلق حسابات ودائع جديدة • وعلى هذا الأساس فإن أمام المؤسسات ورجال الأعمال أن تلجأ ( عند قيامها بزيادة الانتاج ) إلى الاقتراض إما من بنوك الادخار أو من البنوك التجارية ، وللاقتراض من أى من هذه الهيئات اثره المختلف على مستوى الاسعار •

فإذا افترضنا إحدى المؤسسات من بنوك الادخار فإن هذا يتم بأن تصدر المؤسسة وعدا بالنفع إلى بنك الادخار ويقوم بنك الادخار باقراض نقود لأدعها أشخاص آخرون إلى مؤسسة ، والمؤسسة تدفع هذه الأموال إلى العمال وأصحاب عوامل الانتاج مقابل الحصول على ناتج • نلاحظ في هذه الحالة إذن أن عملية الاقتراض ساعدت على زيادة الانتاج ، وفي نفس الوقت لم تزداد كمية النقود في المجتمع ( نقود ملخنة ) • أن الزيادة في الانتاج تتم في ظل ثبات كمية النقود طالما أن مصدر التمويل هو هيئات الادخار • وبالتالي حينما يزداد الانتاج ، وتكون كمية النقود ثابتة ، فإن مستويات الاسعار تنخفض . ولا يكون هناك أى احتمالات أو تفكير في حدوث حالة تضخم أو ارتفاع في مستويات الاسعار •

وقد يكون الاقتراض من بنوك الادخار لا يفرض القيام بعملية انتاج جديد ( زيادة الناتج ) وإنما يفرض التحويل في ملكية انتاج قائم ووجود في المجتمع فعلا • فمثلا قد يمتلك شخص من الأشخاص سندا حكوميا أو منزلا أو قطعة أرض • الخ • ثم يفكر في شراء سيارة موجودة في أحد معارض السيارات • وحيث لا يمكن مبادلة المنزل بالسيارة • فإن هناك حاجة إلى وسيط للتبادل ( النقود ) •

وقد يصدر صاحب المنزل وعده بالغم الى بنك الادخار ( بضمان المنزل )  
ويحصل على قرض ( نقود مدخرة بواسطة أفراد آخرين ) . في هذه الحالة  
تخلي شخص عن حق استعمال ممتلكاته النقدية ( مدخرات نقدية ) وحصل  
شخص آخر على هذا الحق ( قرض ) من أجل شراء سيارة موجودة في المجتمع .  
ان كميات النقود ثابتة وكذا حجم الاصول الاخرى في المجتمع ثابتة ، وبفرض  
بقاء الاشياء الاخرى على حالها مثل سرعة دوران النقود وحجم الانتاج الخ ،  
فان مستويات الاسعار تبقى على حالها ، ان كمية النقود كانت ثابتة في هذه  
الحالة وكذا حجم الانتاج . ان النتيجة التي نخرج بها من هاتين الحالتين السابقتين  
هي انه طالما ان عمليات التمويل تتم عن طريق وسطاء ماليين غير البنوك  
التجارية ، فانه اذا كان هذا التمويل يتم لحلق انتاج جديد فان مستويات  
الاسعار تنخفض ، واذا كان هذا التمويل يتم لاجل تحويل في ملكية اشياء  
قائمة ، فان مستوى الاسعار يبقى على حاله ، وفي كلتا الحالتين فلا خوف من  
ارتفاع مستوى الاسعار .

اما الاقتراض من البنوك التجارية فانه قد تكون له اثر مختلفة  
بعض الشيء على مستوى الاسعار . فاذا رغبت إحدى المؤسسات في زيادة  
الانتاج ، واصدرت لذلك وعد دفع الى أحد البنوك التجارية للحصول على  
حساب وديعة لدفع التزاماتها لاصحاب عوامل الانتاج ، فانه في هذه الحالة  
يتم زيادة كمية النقود وفي نفس الوقت يزداد الانتاج ، ومع بقاء الاشياء  
الاخرى على حالها ، فان زيادة الانتاج مع زيادة كمية النقود في نفس الوقت  
تؤدي الى بقاء مستويات الاسعار على حالها . ان الاقتراض من البنوك التجارية  
لزيادة الانتاج ( مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ) يؤدي الى ثبات مستويات  
الاسعار ، اما الاقتراض من بنوك الادخار لزيادة الانتاج ، فانه يؤدي الى  
انخفاض الاسعار .

والاقتراض من البنوك التجارية قد لا يكون من أجل زيادة الإنتاج وإنما من أجل الحصول على إنتاج قائم وموجود فعلا ( تحويل في الملكية ) وفى مثل هذه الحالة سنجد ان شخصا يرغب فى الحصول على سلعة يمتلكها الغير ( سيارة مثلا ) مقابل سلعة يمتلكها هو نفسه ( منزل ) وحيث ان صاحب السيارة يرغب فى الحصول على نقود وليس على منزل مقابل التخل عن السيارة فان عملية ائتمان يجب أن تتم . فاذا أصدر صاحب المنزل وعدا بالنفع الى احد البنوك التجارية وحصل على حساب وديعة ( نقود مصرفيه ) من أجل شراء السيارة ، فانه فى هذه الحالة تكون كمية النقود قد ازدادت فى نفس الوقت الذى تكون فيه كمية السلع والخدمات ثابتة فى المجتمع . وطالما ان كمية النقود قد ازدادت مع بقاء حجم الانتاج ثابتا ، فان مستويات الاسعار لابد أن ترتفع ( وذلك بشرط بقاء الاشياء الاخرى على حالها ) . ان البنوك التجارية فى امكانها ان تؤدى الى ارتفاع الاسعار اذا كان خلق حسابات الودائع من أجل التحويل فى ملكية السلع والخدمات الموجودة فى المجتمع فعلا وبشرط بقاء بقية المتغيرات الاخرى فى المجتمع على حالها .

ولتلخيص ما سبق نذكر ان الاقتراض أو الائتمان قد يكون من بنوك تجارية أو من وسطاء ماليين آخرين غير البنوك التجارية مثل بنوك الادخار . ويتم التأثير على مستويات الاسعار حسب طبيعة الائتمان كالاتى :

{ من أجل زيادة الانتاج ← انخفاض الاسعار من أجل تحويل ملكية ← بقاء الاسعار على حالها	الائتمان من البنوك الادخار
--	-------------------------------

ثمنان من بنوك تجارية  
( ارتفاع مستوى الاسعار ← من أجل زيادة الانتاج  
( من أجل تحويل ملكية ← بقاء الاسعار على حالها

ونلاحظ من هذا الحديث السابق أن التمويل من بنوك الادخار قد يؤدي الى انخفاض الاسعار أو بقاء الاسعار على حالها ، أما الائتمان من البنوك التجارية فقد يؤدي الى بقاء الاسعار على حالها أو ارتفاع الاسعار . ان ارتفاع مستويات الاسعار ( ظاهرة التضخم ) وهى ظاهرة لاتسر كثيرا من الاشخاص قد تاتي الى الوجود بفعل البنوك التجارية ، ومن هنا كان مصدر الاهتمام بقدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية لما لذلك من اثاره ليس فقط على حجم الانتاج وانما أيضا على مستوى الاسعار .

#### ٤ - العلاقة بين خلق الائتمان وازدادة السيولة الى الاصول المختلفة :

ان قدرة البنوك التجارية على زيادة كمية النقود المصرفية والتاثير على مستويات الاسعار تثير مزيدا من التساؤل عن العبارة المألوفة وهى أن ( البنوك التجارية تخلق الائتمان ) أو أنها تخلق نقودا مصرفية . ان السؤال الذى يهمنا هو معرفة مدى صحة هذا التعبير وهو ان البنوك التجارية ( تخلق ائتمانا ) ، لانه كما نرى فان هذا التعبير يعطى البنوك التجارية مقدرة فائقة وهى المقدرة على ( خلق ) النقود . والواقع ان من يتمتع فى عملية خلق حسابات الودائع لدى البنوك التجارية سيجد ان هناك تجاوزا من جانبها فى استخدام لفظ ( خلق ) الودائع ، فالبنوك لا تخلق شيئا من لا شئ . ان الحصول على حساب وديعة لدى البنك التجارى يتم بأن يصدر صاحب الحساب وعدا بالفتح الى البنك بقيمة هذا الحساب . ان الخطوة الاولى فى زيادة كمية النقود المصرفية تأتي من جانب الافراد باصدار وعد الدفع . ان

ماتفعله البنوك التجارية بعد هذه الخطوة هو اضافة السيولة الى قيمة وعد الدفع ، وذلك بفتح حساب الوديعة . ان كل ماتفعله البنوك التجارية هو تلبية رغبة أصحاب وعود الدفع في تحويل قيمة هذه الودود الى صورة أكثر سيولة وهي ح / الودائع . وبالتالي فانه لزيادة كمية النقود يلزم أن تتطابق رغبة الافراد في اصدار وعود بالدفع مع رغبة البنوك في تحويل قيمة هذه الودود الى صورة سائلة . ان صاحب المنزل الذي يرغب في الحصول على سيارة ، اصدر وعد دفع ( بضمن المنزل ) من أجل الحصول على السيارة ، وتم تحويل قيمة هذا الاصل ( المنزل أو وعد الدفع ) الى صورة سائلة ( ح / الوديعة ) بواسطة البنك التجاري . ان البنوك التجارية اذن لاتخلق شيئا من لا شيء ، وليس لها ( بمفردها ) أية قدرة على زيادة كمية النقود ، وكل ماتفعله هو اضافة السيولة الى قيمة الاصول . ان ما أخذ عليه الكثيرين من ترديد استخدام لفظ ( خلق الائتمان ) لربما يرجع السبب فيه الى التركيز على البنوك التجارية دون أخذ الصورة كاملة بإدخال مصدرى وعود الدفع فيها . وكلما قابلنا اصطلاح خلق النقود المصرفية أو خلق الائتمان ، وهو ما جرت العادة على استخدامه في كثير من كتب النقود والبنوك فأننا نجب أن نتقبله على اعتبار أنه يشير الى فكرة اضافة السيولة الى قيمة الاصول .

#### ٥ - قدرة البنوك على خلق الودائع :

اوضحت المناقشات السابقة ان البنوك يمكنها خلق النقود المصرفية ( او حسابات الودائع ) عندما تقبل نقدا من الافراد أو عندما تحصل على وعد بالدفع منهم . غير أن البنوك لا يمكنها أن تتماهى في قبول وعد الافراد بالدفع واقراضهم باصدار حساب وديعة . غالبنوك لن تكون مستعدة في كل وقت لقبول دغبات أى فرد يتقدم اليها طالبا الحصول على قرض أو سلفة ( بتقديمه وعد بالدفع ) ومطالبة البنك بفتح حساب وديعة له .

والسبب في امتناع البنوك عن اصدار مزيد من حسابات الودائع في وقت معين هو ضرورة احتفاظ البنوك بنسبة احتياطي نقدي لمواجهة طلبات الأفراد النقدية هذه النسبة من الاحتياطي النقدي هي التي تقرر الحد الذي يتوقف عنده البنك أو البنوك في اصدار حسابات الودائع . وفيما يلي نقوم بتوضيح لسبب الاحتياطي النقدي هذه وكيفية كونها حدا على خلق الودائع :

لنفترض أن أحد الأفراد يرغب في الحصول على حساب وديعة لدى أحد البنوك . ان إحدى الطرق المعتادة هي تقديم نقد للبنك واستبداله بحساب الوديعة .

وبالنسبة للبنك فان البنود الآتية تظهر في سجلاته :

اصول	البنك الوطنى	مخصص
١٠٠٠٠ جنيه نقدا بالخزينة	/	حساب وديعة ١٠٠٠٠ جنيه

فاذا لم يتم البنك بقبول وعد بالدفع وتقديم سلفيات أو قروض الى افراد آخرين ، فان العرض الكلى للنقدود يكون ثابتا ، فكل ماحدث هو أن فردا قد استبدل مجموعة من العملات ( نقود ) بنوع آخر من النقود هو حساب الوديعة .

وفي هذه الحالة يمكننا أن نذكر ان البنك يحتفظ بنسبه ١٠٠٪ من الاحتياطي النقدي ، أى أن قيمة الاصول البنقدية السائلة التي يمتلكها البنك تعادل تماما قيمة الودائع التي يمتلكها الافرد .

وقد يكون السبب في احتفاظ البنك بـ ١٠٠٪ من اصوله في صورة نقد سائل هو اعتقاد البنك أن الافراد المودعين قد يحضروا فجأة اليه ويستبدلون حسابات الودائع التي حصلوا عليها بالنقد التي أودعوها بالبنك . ولذلك يحتاط البنك لهذه الاحتمالات المفاجئة ويحتفظ بكل نقودهم سائلة . ومن هنا كانت العبارة أن ( نسبة الاحتياطي ) القائمة هي ١٠٠٪ . غير أن عادات الافراد غالبا ما تكون أكثر مرونة ، فإذا أودع الفرد أو الافراد مبلغ ١٠ الاف جنيه في البنك فيحتمل ( عادة ) أن يطلب الافراد مثلا مبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقدا ويحتفظون بالباقي ( ٨٠٠٠ جنيه ) لدى البنك لمدة زمنية اطول ، ويلزم للبنك أن يحتفظ دائما في هذه الحالة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه كاحتياطي نقدي لا يمكنه أن يتصرف فيه - أي أن نسبة الاحتياطي في هذه الحالة هي ٢٠٪ من الوديعة الاصلية . ويمكن للبنك في هذه الحالة أن يقبل اعطاء سلفيات أو قروض ( يقلل وعود بالدفع ) في حدود مبلغ ٨٠٠٠ جنيه وأن يفتح حسابات ودائع بهذا المقتطع . حينئذ تصبح سجلات البنك كالآتي :

اصول	البنك الوطني	خصوم
١٠٠٠٠ جنيه نقدا بالخرينة		حساب وديعه ١٠٠٠٠ جنيه
٨٠٠٠ قروض وسلفيات		حساب وديعه ٨٠٠٠ جنيه

وتوضح سجلات البنك الآن أنه قبل وعودا بالدفع وأقرض الافراد في حدود مبلغ ٨٠٠٠ جنيه وأنه احتفظ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقدي ، ويمثل الاحتياطي النقدي ٢٠٪ من الوديعة الاصلية . وهذا يعني أنه لو قام أصحاب السلفيات بطلب قيمة سلفياتهم نقدا أو بتحويل حساباتهم لبنوك أخرى بسحب هذه الحسابات وإيداعها لدى البنوك الاخرى فإن السلامة المالية



للبنك لن تتأثر وسيكون في إمكان البنك تلبية الرغبات النقدية لأصحاب الوديعة الأصلية ( في حدود ٢٠٠٠ جنيه ) وكذا تلبية الرغبات النقدية لأصحاب القروض في حدود ( ٨٠٠٠ جنيه ) .

واحدى الملاحظات الهامة التي يجب أن نلاحظها الآن هي أن هذا البنك لم يكن في مكانه أن يضاعف من قدر الوديعة الأصلية ، بل كانت أقصى مساهمة له في خلق الودائع هي في حدود جزء من الوديعة النقدية الأصلية وليس في إمكان البنك - في مثالنا هذا - أن يضاعف من حجم الودائع إلى مقدار ٥٠٠٠٠ جنيه مثلا فقد يظن البعض أن البنك يجب أن يحتفظ ب ٢٠٪ احتياطي نقدي ، وقد حصل على وديعة أولية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه يمكن أن يقبل وعودا بالدفع ويخلق وداائع في حدود ٥٠٠٠٠ جنيه . هذا الاعتقاد غير صحيح بالنسبة لبنك واحد ، فبالنسبة للبنك الواحد أو البنك الفرد - وكما ذكرنا منذ لحظات سابقة - لا يمكن أن يزيد حجم الودائع الجديدة أو الودائع المستتقة عن مبلغ ٨٠٠٠ جنيه . فإذا زادت عن ذلك فقد يطالب الأفراد بقيمة هذه الحسابات نقدا ، وحينئذ يكون وضع هذا البنك غير سليم ماليا ولن يمكنه أن يلبي طلبات أصحاب الودائع الجديدة بما يترتب على ذلك من اضطراب مالي .

الا ان الوضع يختلف الى حد كبير بالنسبة للبنوك مجتمعة . فانه يمكننا أن نذكر أنه لو حصل أحد البنوك على وديعة نقدية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه فان في إمكان البنوك ( مجتمعة ) أن تخلق حسابات وداائع في حدود ٥٠٠٠٠ جنيه ، وذلك طالما كانت نسبة الاحتياطي المطلوبة هي ٢٠٪ .

ويمكن توضيح قدرة البنوك في مجموعها على مضاعفه حجم الوديعة النقدية الأصلية اذا ذكرنا أنه عندما يتسلم البنك الاول الوديعة الأصلية

وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه فإنه يمكنه أن يقرض ويخلق ودائع في حدود ٨٠٠٠ جنيه « فإذا قام أصحاب الودائع الجديدة بسحبها نقداً وإيداعها لدى بنك آخر ، فإن هذا البنك الثانى يستطيع أن يقيد مبلغ الـ ٨٠٠٠ جنيه كوديعة أصلية ، ويمكنه خلق وديعة جديدة ( مراعىا نسبة ٢٠٪ احتياطى ) قدرها ٦٤٠٠ جنيه . وإذا قام أصحاب الودائع الجديدة بسحب مبلغ الـ ٦٤٠٠ جنيه وإيداعها بنكا ثالثا فإن هذا البنك الثالث يمكنه خلق ودائع جديدة قدرها ٥١٢٠ جنيه . ويمكننا ايضاح الصورة التى تتضاعف بها الودائع الجديدة لدى النظام المصرفى عموما باستخدام الجدول الآتى :

**التوسع فى الودائع على أساس احتياطيات نقدية  
بالنسبة للنظام المصرفى فى مجموعه**

حسابات الودائع الجديدة - نقود الودائع	الاحتياطيات النقدية التي يحتفظ بها ٢٠٪	الودائع النقدية الجديدة التي يتسلمها البنك
٨٠٠٠	٢٠٠٠	البنك الاول ١٠٠٠٠
٦٤٠٠	١٦٠٠	البنك الثانى ٨٠٠٠
٥١٢٠	١٢٨٠	البنك الثالث ٦٤٠٠
٤٠٩٦	١٠٢٤	البنك الرابع ٥١٢٠
٣٢٧٦	٨١٩	البنك الخامس ٤٠٩٦
١٣١٠٨	٣٢٧٧	بقية البنوك التالية ١٠٣٨٤
٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	المجموع الكلى ٥٠٠٠٠

ويجب أن توضح هنا أن في هذه الامثلة السابقة أموراً افتراضية .  
وليست من الواقع العملي . ففي افتراضنا أن كل مبلغ يتم سحبه من بنك  
من البنوك سوف يودع في بنك آخر ، هو أمر نظري بحث فليس شرطاً ان  
يتم ذلك دائماً وكثيراً ماتتسرب النقود من البنوك الى التداول خارج النظام  
المصرفي . فإذا وضع مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في البنك الاول ، وتوسع هذا البنك  
في خلق الودائع بمقدار ٨٠٠٠ جنيه فليس شرطاً أن يذهب هذا المبلغ  
الاخير بأكمله الى النظام المصرفي ، فقد تبقى ٦٠٠٠ جنيه من هذا المبلغ داخل  
النظام ويتسرب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه الى خارج النظام المصرفي ويبقى متداولاً في  
يد الافراد . بل ان جزءاً من هذا المبلغ قد يعود الى نفس البنك الاول . ولا بد  
أن يكون واضحاً أنه باختفاء جزء من هذه النقود من النظام المصرفي فان قدرة  
البنوك على خلق الودائع سوف تنخفض أو تنكمش بأربعة أضعاف ما فقدته  
من احتياطي نقدي .

كذلك افترض المثال السابق أن كل بنك في الجهاز المصرفي سوف  
يحتفظ بنسبة ٢٠٪ احتياطي ، وليس شرطاً أن تتبع كل البنوك هذه النسبة  
فقد يحتفظ بعضها بنسبة ٣٠٪ أو ٤٠٪ احتياطي . كذلك أيضاً افترض  
المثال أن البنوك ستكون مستعدة للتوسع في السلفيات لكل من يتقدم  
بطلبها ، وكذلك كان الافراد في رغبة أكيدة للحصول على هذه السلفيات  
وليست هذه أمور ضرورية في دنيا الواقع .



## الفصل السادس

### الربحية السيولة

البنك كمشروع تجارى :

أوضحت المناقشة السابقة أن الفكرة الأساسية فى نشاط البنك التجارى هى قبوله لوعود بالدفع وإصدار حسابات ايداع مقابل هذه الوعود . وتمثل وعود الدفع التى يقبلها البنك ما يمتلكه البنك من اصول ، وتمثل حسابات الإيداع ما على البنك من خصوم . وإذا كان لهذا النشاط المصرفى أثره الكبير على مستوى النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، فان لهذا النوع من الخدمات المصرفية أثره على البنك التجارى نفسه كوحدة إنتاجية تؤدى خدمة اقتصادية . فالبنك التجارى ، كمؤسسة إنتاجية تؤدى خدمة مصرفية ، تبحث من وراء ادائه هذه الخدمة الى الحصول على ربح .

مصادر الربح للبنك :

والربح هو صافى الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة . وكلما زاد الدخل - مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل - كلما زاد الربح . ويحصل البنك على زيادة فى دخله كنتيجة لاحتفاظه بحجم أكبر من الاصول . فاصول البنك والتى تتكون أساسا من وعود بالدفع فى صورة قروض وسيلفيات ، تتم مقابل معدل يدفعه المقترض للبنك نتيجة استعماله للقروض . غالبلك عندما يقبل وعدا بالدفع قدره

١٠٠ جتنيه يتم سداده بعد سنة مثلا ، يقوم بفتح حساب دائن ( حساب وديعة ) لصاحب الوعد . على أن مقابل اصدار هذا الحساب يطلب البنك عادة فائدة قدرها مثلا ٥٪ من قيمة هذا الحساب ( القرض ) يدفعها المقترض للبنك . وتعتبر الفوائد مصدرا أساسيا من مصادر الدخل لدى البنك ، بل هي تكون النسبة الكبرى من دخل البنك .

وليست أصول البنك من القروض والسلفيات بالمصدر الوحيد لدخل البنك . فهناك أنواع أخرى من الأصول يمكنها أن تدر أيضا دخلا للبنك ، وهناك أصول لا يمكنها أن تدر دخلا على الإطلاق . واحتفاظ البنك بنقدية بالجزئية ، يمثل احتفاظه بأصول لا تدر أى دخل ، كذلك فإن شراء البنك لأوراق مالية كسهم وسندات ، يمثل احتفاظ البنك بأصول تدر ربحا . وهكذا نرى أن أصول البنك تتدرج فى قدرتها على تحقيق دخل للبنك . فهناك أنواع من الأصول يكون الدخل منها منعجم ، وأنواع تدر دخلا منخفضا ، وأنواع أخرى تدر دخلا مرتفعا . فاعطاء البنك قرضا لمدة سنة قد يكون بسعر ٥٪ فائدة ، ولربما احتفظ البنك بأسهم مالية لاحدى الشركات لكان معدل الربح عليها مثلا ١٠٪ ويبدو أن هناك ارتباطا أكيدا بين معدل العائد وبين المخاطر التى يتعرض لها الأصل المحتفظ به .

### مخاطر الاحتفاظ بأصول :

والواقع أن أصول البنك تتمتع بدرجات مختلفة من المخاطر فى الاحتفاظ بقيمتها . فاحتفاظ البنك بنقود سبائله فى الخزينة ، يمثل احتفاظ البنك بأقل الأصول تعرضا للتغير فى القيمة . ويتضح من ذلك مقارنة احتفاظ البنك بنقود فى الخزينة باحتفاظ البنك بأسهم مالية . فإذا كان هناك اتجاه هبوطى فى قيمة الأوراق المالية فإن أصول البنك تصاب بخسارة محققة . ولاشك أن للخسارة فى قيمة الأصول أثرها السئ على

جانب المحصوم ، أو التزامات البنك قبل الغير . فحيث أن الأصول تعادل دائما المحصوم ، فإن انخفاض قيمة الأصول لابد وأن يؤثر على قيمة المحصوم ، وبخفض هذه القيمة يعجز البنك عن الوفاء بالتزاماته . وإذا حدث شك من جانب الأفراد في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته فإن ذلك سيؤدي إلى اندفاع الأفراد على البنك مطالبين بودائعهم : وحيث لا يقوى البنك على الوفاء بها فإن النظام لابد وأن ينهار .

يتضح مما سبق أن البنك في اختياره لأصوله المختلفة يجب أن يراعى احتمالات الخسارة التي تتعرض لها هذه الأصول . وبالتالي لا يستطيع البنك أن يتغالي في قبول وعود بالنفع قد تزيد من دخله وأرباحه ، ولكنها تعرضه للمخاطر . كذلك من اللازم أن يحتفظ البنك بقدر من أصوله في حالة نقدية سائلة حتى يمكنه أن يواجه طلبات المودعين من نقد سائل ، بسرعة ودون خسارة تذكر ، وحتى تستعمل هذه القيمة النقدية في تلبية طلبات العملاء من النقد فوراً عند الطلب .

### الموازنة بين الربح والخسارة :

ومن التضييل بمكان أن يذكر الفرد أن البنك يسعى جاهداً لتعظيم حجم أرباحه ، بالحصول على أقصى ربح ممكن ، ومن التضييل أيضاً أن نذكر أن البنك سوف يتعهد بأن يعتمد عن هذا الهدف أو أن يتغيب عن تحقيقه لمدة طويلة . فالبنك عادة ، وسواء كان يهدف إلى الحصول على أقصى ربح ممكن ، أو إلى مجرد الحصول على قدر معين من أرباح ، يقابل أمورا صعبة في الموازنة بين الحصول على أرباح مستقبلة والحصول على أرباح حالية . فالسياسات الخاصة بحفظ الأوراق المالية والتي تؤدي إلى الحصول على أقصى ربح ، قد تؤدي نفسها إلى تقليل الأرباح بشدة ، وربما إلى الخسارة ، في الفترات المستقبلية . . ويكون السبب في ذلك هو

ان هذه السياسات تؤدي الى نفور العملاء ونقص ثقتهم في البنك ولربما الى انهيار البنك بأكمله . ومن ناحية أخرى فان بعض السياسات التي تهدف الى الحصول على أقصى ربح ممكن في المستقبل البعيد ، قد يؤدي الى أرباح غير مرضية على الإطلاق في الأمد القصير ، ولربما الى خسارة محققة . ومما لا شك فيه أن البنوك تختلف في الطرق التي تستعملها لتحقيق التوازن بين أرباحها المستقبلية والحالية وكذلك يختلف هذا التوازن في ذات البنك الواحد بين فترة وأخرى . ومن النادر حقا أن يكون هناك بنك يهتم كل الاهتمام بالحصول على أقصى ربح في الفترة الحالية على حساب الأرباح في فترات مستقبلية . ان غالبية البنوك تسعى لان تكون مؤسسة انتاجية قائمة بممارسة نشاطها ولفترة طويلة من الزمن تأمل فيها من تحقيق مستقبل أفضل وأرباح أكثر . ولعل هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تدعو البنوك الى الاحتفاظ بدرجة معقولة من السلامة المالية والسيولة النقدية .

### سلامة الأصول :

يقصد بسلامة الأصول ثبات واستقرار قيمة الأصل مع مرور الزمن . وليس هناك قطعا أي بنك يشكو من ( خطورة ) ارتفاع قيمة أصوله . ولكن ( خطورة ) انخفاض قيمة الأصول هي مصدر كل اهتمام . وهناك عادة ، مصدرين رئيسيين للخطر في كل عملية التزام بدين وحما . ( ١ ) احتمال أن المدين لن يدفع ما وعده به من أصل الدين والفوائد المستحقة ( ٢ ) احتمال ارتفاع أسعار الفائدة ، وبالتالي انخفاض القيمة الرأسمالية للأصل ، حتى لو قام المدين بدفع كافة ما عليه من ديون . التي تتعلق بمستوى أسعار الفائدة في المستقبل . وبعض الالتزامات التي بهذا ينوقف تقدير المخاطرة في أصول معينة الى حد ما على التوقعات بنوع كافة السلامة المالية عندما تكون أسعار الفائدة ثابتة نسبيا أو من المتوقع انخفاضها ، تصبح شديدة المخاطرة عندما يكون هناك ارتفاع في



مصر الفائدة • ولعل هذه الأمور شيئا معتادا في حالة الالتزامات طويلة الأجل •

وكما ذكرنا من قبل ، فإن ما يمتلكه البنك من وعود بالدفع يختلف اختلافا كبيرا فيما تتمتع به من درجات السلامة والخطورة المالية • ولتوضيح هذا مرة أخرى نذكر في حالة وجود نوعين متطرفين من الأصول المالية ، وهى حالة أصول قصيرة الأجل لمقترضين لا يشك في إعطائهم السلفيات والقروض ، وحالة أصول طويلة الأجل تتمتع بقدر من الضمان المالى أقل بكثير من حالة الأصول قصيرة الأجل • هذا الاختلاف في درجات المخاطرة يصطحب عموما باختلاف في قدر معدلات الفائدة ، ومن الصعب بمكان أن نقول ما اذا كان هذا الاختلاف في معدل الفائدة يعوض من درجة المخاطرة بدرجة عادلة ، أو بدرجة تفوق أو تقل عما يعتبر تمويضا عادلا لدرجة المخاطرة • ويواجه كل بنك مشاكل معقدة عندما يتخذ قرارا بأنواع وقدر المخاطرة التي يتحملها • فإذا اتخذ البنك قرارا بالاحتفاظ بأسلم أنواع الأصول المالية ، فإن أرباح هذا البنك تكون أقل ما يمكن • وأكثر من هذا ، فإن البنك قد يفشل في مقابلة الطلبات المعقولة لعملائه من أنواع القروض التي يرغبون فيها • ولربما حصل مثل هذا البنك على شهرة سيئة بأنه لا يمكن الاعتماد عليه في الحصول على قروض واعتباره مصدرا للسلفيات ، وفي هذه الحالة قد يفقد البنك عملاءه ، وأصوله التي لا بد وأن تنسرب الى بنوك أخرى •

ومن ناحية أخرى فإن هناك مخاطر حقيقية في الاحتفاظ بأصول لا تتمتع بقدر كافٍ من السلامة المالية • والسبب في هذا أن البنك قد يعانى من خسائر كبيرة على الأصول ذات المخاطرة العالية حتى أن المائد الصافى على هذه الأصول يكون أقل مما هو عليه على الأصول ذات السلامة المالية

الزائدة • وبالإضافة لذلك أيضا فإن الخسارة الكبيرة ، أو حتى مجرد احتمالات هذه الخسائر لها أثرها السيء على مستقبل البنك •

### قدرة البنك على تحمل المخاطر :

والبنوك التجارية عادة ما تكون محدودة في قدرتها على تحمل المخاطر بسبب ارتفاع نسبة الخصوم النقدية الى مجموع الأصول • فغالبا ما لا تزيد نسبة رأس مال البنك التجاري عن ١٠٪ من مجموع الأصول • وتمثل نسبة ال ٩٠٪ الباقية خصوم ، معظمها ودائع لها قيمة نقدية ثابتة ، فإذا انخفضت قيمة أصول مثل هذا البنك بأكثر من ١٠٪ ، فإنه يصاب بخسارة محققة ، فقيمة أصول البنك تصبح أقل من قيمة خصومه والتزاماته ناحية المودعين • وقد يضطر البنك الى غلق أبوابه في مثل هذه الحالة من أحوال الخسارة • ودائما ما يواجه البنك نتائج خطيرة قبل أن تتدهور قيمة أصوله الى درجة تمنح معها قيمة رأس مال البنك ، ويصبح البنك معها في موقف غير سليم • فحينما تنخفض قيمة رأس المال ، فإن المودعين يصابون بكثرة الشك في أمور البنك وتصرفاته ويواجه البنك مشاكل جديدة في اجتذاب ودائع العملاء ، بل حتى في مواجهة الاحتفاظ بالودائع القائمة • مثل هذه الأوضاع لها آثارها السيئة على قدرة البنك في منح الائتمان •

نستطيع البنوك أن تحافظ على درجة معقولة من السلامة المالية بطريقتين مختلفتين : ( ١ ) بزيادة رأسمال البنك ، ( ٢ ) بالمحافظة على السلامة المالية للأصول الموجودة لدى البنك • ان إحدى طرق زيادة رأسمال البنك هو عن طريق الاحتفاظ بالأرباح • غير أن هذه الطريقة لها حدود واضحة • فإذا كانت الأرباح منخفضة ، فإن الزيادة في رأس المال تأخذ وقتا طويلا حتى ولو امتنع البنك كلية عن دفع أية أرباح الى أصحاب

رأس المال • والى ذلك الحد الذى يخفض فيه البنك من دفع الارباح فان قيمة الاسهم المالية لذات البنك تصبح معرضه للخسارة المالية • غير ان البنك يستطيع ان يزيد من القيمة الصافية لاصوله ببيع مزيد من أسهم رأس المال وعندما يفعل البنك ذلك ، فقد يشعر بتبرير لقبوله نسبة أكبر من الأصول ذات المخاطر المرتفعة ، وهكذا يزيد البنك من أرباحه • الا أن هناك أيضا حدا على مدى امكانية قيام البنك بمثل هذا العمل بطريقة مربحة فتدل الخبرة على أن البنوك تستطيع أن تحصل على معدل ربح مساو لتعدلات الارباح فى الصناعات الأخرى فقط اذا ما احتفظت بقدر من الأصول يدر ربحا ، وعلى ألا تتعدى قيمة هذه الأصول قيمة رأس المال بأكثر من حدود معقولة • وفى مرحلة معينة يرى البنك أنه ليس من المربح أن يتوسع فى زيادة رأسماله بالنسبة الى بقية الأصول ، ويلزم للبنك إذن أن يقيد من حجم المخاطر التى يتحملها •

وهكذا ، فعند تكوين هيكل محفظة الأوراق المالية **Portfolio composition** يواجه البنك عددا من المشاكل فى موازنة السلامة المالية مع الربحية فالبنك يجب أن يقرر مقدار المخاطر التى تلحق بالأنواع المختلفة من الأصول الممكن الحصول عليها وأن يقارن المخاطر المقدرة بأسعار الفائدة المختلفة التى تفرض عليها وأن يعتبر كل من النتائج قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، ثم يقرر هذه الموازنة ، فإذا انحاز البنك بصورة عنيدة عن السلامة المالية فإنه لن يواجه فقط بأرباح غير عادلة بل أيضا سوف يواجه بمطالب من العملاء التى لا يمكن تلبيتها ، وإذا انحاز البنك الى جانب تحصيل المخاطر فإنه قد يواجه كوارث مالية أو على الأقل يعرض قدرته على جذب الودائع الى المخاطر • والبنك يجب أن يتذكر دائما حاجته الى السيولة • ونناقش فيما يلى هذه المشكلة :

## سيولة البنك Bank Liquidity

نعني بلفظ السيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته بسرعة ودون حسابية تذكر . وكما لاحظنا من قبل فان البنوك التجارية يجب ان ترمي بافتتاحها مبدأ السيولة وذلك على غير العادة لدى مؤسسات الائتمان . لاخرى كهيئات الادخار وشركات التأمين . ولعل السبب في ذلك هو النسبة المرتفعة للمصوم البنك اذا ما قورنت بأصوله النقدية ، وأيضا لطبيعة المصوم التي هي في العادة قصيرة الاجل ، فالودائع تحت الطلب يجب ان تدفع فورا عند طلبها أما الودائع الآجلة فيجب ان تدفع بعد وقت قصير جدا من طلبها ، فالبنوك الحديثة تعمل على اختراع أنه ليس كل ودائعها أو حتى نسبة كبيرة من هذه الودائع سوف يتم سحبها في مرة واحدة أو حتى بعد فترة قصيرة ، وبالرغم من ذلك فان كل بنك يجب ان يكون مستعدا أن يؤدي مدفوعات صافية من نوعك : ( ١ ) أن يقابل مسحوبات من النقود لأغراض التداول ، ( ٢ ) أن يغطي ما يطلب منه من ارصدة كنتيجة للمقاصة مع البنوك الأخرى ، وبعض هذه المطالب لها صفة الانتظام أو الدوري أو يكون لها مواسم تزداد فيها عن غيرها ، ويمكن للبنك أن يتنبأ بها بدرجة دقيقة وأن يستعد لمواجهةها . وان عدم المقدرة على مواجهة هذه الطلبات تعنى فورا فشيل البنك أو على الأقل تقليل ثقة الأفراد في أعماله .

ويستطيع البنك - بالطبع - أن يقوم بإدائه دوره بأمان كامل play it safe عن طريق أن يحتفظ بنقد يعادل كل التزاماته ، الا أن آنا مثل هذا الاجراء خطيرة على دخل البنك . فمجموعة من الأصول التي تدربها والتي تعادل فقط قيمة رأس المال فان اجتمالى أدخل البنك لن

يفعلي نفقاته . ومن ناحية أخرى يستطيع البنك أن يختار أصولاً لا يحكمه في اختيارها إلا دافع الدخل وليس السيولة . هذا الاجراء أيضا يؤدي الى كارثة مالية بل ربما الى نهاية حتمية لوجود البنك . وهكذا فإنه حتى في تكوين هيكل محفظة الأوراق المالية يجب على البنك أن يوازن بين رغبته في الدخل وبين رغبته في السيولة . وعادة ما يحاول البنك أن يشتري أي قدر من السيولة بأقل تكلفة ممكنة مقدرة بتضحية في الأرباح الصافية . ولكل بنك فرد مصدرين رئيسيين للسيولة هما الاقتراض من الغير ، وبيع جزء مما يمتلكه من الأصول .

### مصادر متاحة للسيولة :

ويعتمد القدر من السيولة الذي يتطلبه البنك توافره في أصوله على مقدرة البنك على الاقتراض وعلى تكلفة الاقتراض ، فإذا تأكد للبنك أنه يستطيع أن يقرض مبالغ كبيرة دون عناء وبأسعار غائصة منخفضة فإنه يمكن للبنك أن يعتمد الى حد كبير على مصدر الاقتراض كوسيلة للحصول على السيولة وبالتالي فإن البنك يحتفظ بقدر أقل من الأصول السائلة . ولكن إذا كانت قدرة البنك على الاقتراض غير متأكد منها أو إذا كان هناك عناء في الاقتراض . أو إذا كانت تكلفة الاقتراض أعلى من العائد الذي يحصل عليه البنك من أصوله فإن البنك لا يد . وإن يحتفظ بقدر أكبر من الأصول السائلة .

إن أحد المصادر المتاحة للبنك (الاقتراض) هي البنوك المركزية ، فالبنك المركزي نادراً ما يرفض أن يقرض بنك تعاني من نقص في احتياجاتها ، وإن كانت البنوك المركزية لا تدع هناك سرا في اذاعة حقيقة أن مصدرها يجب أن يكون نادر الاستعمال . فالبنوك المركزية تؤكد أن الاقتراض هو امتياز تمنحه وليس حقاً من حقوق البنوك التجارية وهي تذكر البنوك بأن التقليد الشائع يسير ضد الاقتراض المستمر وتستخدم في ذلك وسائل

الضغط الادبى لتحث المقترضين على عدم الاقتراض وتشجيعهم على دفع ما عليهم من ديون ، ولربما ترفع البنوك سعر إعادة الخصم فى بعض الاحيان .  
ومصدر آخر من مصادر الاقتراض هو اقتراض البنوك من بعضها البعض  
وهو اجراء عادة ما تلجأ اليه البنوك .

ولاسباب متعددة مثل الخوف من أن البنك لن يكون فى امكانه أن  
يقترض لو أن التقليد السارى هو عدم الاقتراض الدائم أو ان تكلفة  
الاقتراض مرتفعة فإن البنك يحتفظ بجزء من اصوله فى صورة شديدة  
السيولة .

ومرة أخرى فإنا نؤكد أن ما نعبه بلفظ سيولة هو قدرة البنك على  
استبدال اصوله بنقود بسرعة ودون خسائر تذكر . ان النقود فى ذاتها  
تتمتع بنوع نسبى من الاستقرار ومن الممكن الحصول عليها لأغراض الطبع  
الفورية دون تكلفة تذكر . والاصول الأخرى تتمتع بالسيولة بقدر ما  
تشارك به خصائص النقود من سيولة . وتعتمد سيولة الأصل جزئيا على  
طبيعة هذا الأصل نفسه وجزئيا على الترتيبات والتنظيمات التى يمتاز بها  
السوق النقدي . هكذا فإن وعود الدفع قصيرة الاجل ضد مدينين لا يجوز  
الشك فى قدرتهم على سداد الائتمان تتمتع بسهولة أكبر مما تتمتع به  
وعود الدفع طويلة الاجل ولتى يشك فى قدرة أصحابها على سدادها . وأن  
السندات التى تتمتع بسوق نقدي حسن التنظيم لابد وأن تكون سيولتها  
أكثر من السندات التى ليس لها سوق نقدي .

وعادة ما يكون متاحا لدى البنوك عددا كبيرا من أنواع الاصول  
التي تختلف درجة سيولتها . وضمن أكثر الاصول سيولة نجد بند النقدية  
بالجزئية والودائع لدى البنوك المركزية ، والودائع لدى البنوك الأخرى  
والقروض تحت الطلب المتأجل ، وكذا القروض قصيرة الاجل المحكومات .

ومن الأصول الأقل سيولة نجد بند السلفيات للعملاء - السندات طويلة الأجل - وعموما فإنه كلما ازدادت درجة سيولة الأصل كلما نقص العائد على الأصل ، وإن المحتفظين بالأصول المالية يجب أن يكونوا مستعدين للتضحية ببعض من السيولة إذا رغبوا في الحصول على دخل وإن يضخوا بجزء من الدخل إذا رغبوا في الحصول على سيولة . ويواجه كل بنك إذن مشكلة الموازنة بين رغبته في الحصول على دخل وبين رغبته في الحصول على سيولة . ويكون متحني طلب البنك على السيولة عادة ذو انحدار من أعلى إلى أسفل . فبعض السيولة تكون عامة جدا للدرجة أن البنك ، وعند الضرورة ، سوف يضحي بجزء من الدخل لشراء هذه السيولة وسوف يشتري مزيدا من هذه السيولة بأقل قدر ممكن من التكلفة مقدرة بالتضحية في أرباحه .

ويحسن أن نذكر أن الاحتياطات القانونية اللازمة ليست أصلا هاما من الأصول السائلة للبنك . إذ النقدية بالجزء والودائع لدى البنك المركزي والتي من المطلوب قانونيا أن يحتفظ بها البنك لا يمكن أن يتحصل عليها البنك ويقومها كمدفوعات للغير في أي وقت . إن الاحتياطات التي تفوق هذه النسبة القانونية هي فقط التي يمكن أن تكون متاحة لهذا الغرض . ولكن الاحتياطات القانونية يمكن أن توفر قسما من السيولة لأيام قليلة ذلك لأنه ليس من الضروري للبنك أن يقابل نسبة الاحتياطات القانونية كل يوم ولكن عليه أن يواجه متوسط هذه النسبة خلال فترة معينة قد تكون أسبوع أو شهر حسب ما يقرره النظام المصرفي .

ولنفرض أن بنكا من البنوك كان عليه أن يقدم مدفوعات لما كتقد أو مدفوعات لبنوك أخرى كنتيجة لخسائر في قدر ودائمه . يستطيع البنك أن يمول هذه المدفوعات من احتياطاته القانونية إلى ذلك الحد الذي تنخفض به الاحتياطات القانونية للبنك ، والتي تعادل المساواة في الودائع

مضروبة في نسبة الاحتياطي المطلوب . فمثلا اذا كانت نسبة الاحتياطي هي ١٥٪ فإن كل خسارة في الودائع قدرها جنيه واحد تؤدي الى خفض الاحتياطي بمقدار ١٥ قرشا وسوف تحرر فقط هذا القدر من النقود لاغراض المنفوعات . اما بقية الـ ٨٥٪ فيجب ان يتم الحصول عليها من مصادر أخرى ، وكلما قلت نسبة الاحتياطي المطلوبة كلما زادت نسبة الاموال المطلوبة لاغراض الدفع والتي يجب ان يتحصل عليها من مصادر اخرى .

ويستطيع البنك ، بالطبع ، ان يحتفظ بقدر من السيولة في صورة نقدية بالخزينة وودائع لدى البنك المركزي تفوق نسبة الاحتياطي النقدي او ان يحتفظ بقدر اكبر من الودائع لدى مجموعة أخرى من البنوك . الا ان هذه الاصول شديدة السيولة لها ضرر هام وهو ان هذه الاصول لا تدر دخلا . ويضطر رجال البنوك اذن ان يحتفظوا بجزء كبير من اصولهم في صورة اصول سائلة لا تدر دخلا .

ويجب الا نفترض ان نسبة الاصول السائلة الى مجموع اصول البنك هي نسبة ثابتة . فمثلا قد تحتفظ البنوك بدرجة كبيرة من السيولة اذا كان العائد على الاصول السائلة يعادل تقريبا العائد على الاصول الاقل سيولة ، وقد تقل نسبة احتفاظ البنك بالسيولة اذا كان العائد على الاصول السائلة قليلا . وتسمح البنوك بانخفاض سيولتها من اجل ارضاء الطلبات المتزايدة للعملاء على القروض .

### ترتيب سيولة الاصول :

ويمكننا ان نذكر ان من عادة البنوك ان تضع اصولها في صورة تظهر بها الاصول السائلة اولا ثم الاصول الاقل سيولة حتى يسهل المقارنة بين اصول البنك المختلفة .



ولعل الأمر الأصول سيولة هي النقدية بالجزئية التي يحتفظ بها البنك ،  
أو يستطيع البنك أن يتصرف فيها فوراً عند طلب العملاء نقداً . ويعتبر  
ضمن الأصول الشديدة السيولة الودائع النقدية التي يحتفظ بها البنك  
التجاري لدى البنك المركزي ، وهذه تمثل أموال فائضة لدى البنك التجاري  
ويعتبر نفسه دائن بها لدى البنك المركزي ويطلبها في الوقت الذي يحتاج  
فيه إلى نقد لتلبية رغبات المتعاملين .

ويحاول كل بنك من البنوك التجارية أن يحتفظ بنسبة من هذه  
الودائع السائلة تمشي مع عادات الأفراد في هذا المجتمع الذي يتواجد فيه  
البنك . وحيث تنتشر العادات المصرفية واحتفاظ الأفراد بودائعهم مدة  
طويلة في البنك واستعمالها فقط عن طريق الشيكات المصرفية وليس عن  
طريق السحب النقدي المباشر فإن نسبة بند الاحتياطي النقدي Cash  
Reserve والذي يشمل النقدية بالجزئية لدى البنك المركزي ، إلى  
بقية أصول البنك تكون نسبته صغيرة للغاية . أما المجتمعات التي لا ينتشر  
فيها النوع المصرفي بدرجة كافية ، ويكثر فيها سحب الأفراد نقداً لها  
يتسلموه من شيكات مصرفية ، فإن نسبة الاحتياطي النقدي التي يحتفظ  
بها البنك التجاري يجب أن تكون نسبة مرتفعة .

#### وتمثل الأموال تحت التحصيل In course of collection البند التالي

في ترتيب سيولة الأصول . وتتضمن الأموال تحت التحصيل مجموعة  
الأرصدة التي تدوين بها البنوك الأخرى للبنك التجاري والتي لم يتسلمها  
البنك بعد . ومثال ذلك أن يمتلك البنك شيك مسحوب على بنك آخر وحتى  
يصل الأسماء الخاص بتحصيل هذا الشيك فإن قيمته تظهر في بند أموال  
تحت التحصيل . وعادة ما تأخذ عملية تحصيل الشيك وقتاً قصيراً لا  
يتعدى عدة أيام . وقد يعتبر البعض أن هذا البند يمثل نقداً شبهاً حيث

أن ثقة البنوك في بعضها يجب أن يكون شيئا أكيدا وأن أمر الحصول على ديون البنك لدى غيره من البنوك هي مسألة أيام لا أكثر . غير أن هذا الاعتقاد يصبح شيئا ضعيفا حينما نعلم أن النقدية داخل خزانة البنك هي أمرا ، مهما يكن ، يختلف عن النقدية التي يمتلكها البنك ولكنها في خزائن البنوك الأخرى ، فليس هناك أكثر من ثقة واطمئنان غير تلك التي تتوفر في ثقة البنك في خزائنه . وبالإضافة لذلك فإن بعض الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى قد تكون بنون رصيد ولا يتم تحصيل قيمتها نقدا .

ويأتي في المرتبة التالية لترتيب سيولة الأصول بند القروض تحت الطلب أو التي تستحق بعد فترة قصيرة money at call & short notice والتي تعودت البنوك أن تقرضها إلى السماسرة وتجار الأوراق المالية في أسواق النقد في بعض الدول الغربية . وهنا يقرض البنك ما يفيض عن حاجته من أموال إلى من يحتاجها من سماسرة الأوراق المالية في البورصات لأغراض تمويل عملياتهم في سوق النقد والمال ، ولكن يكون الأقراض لفترة زمنية قصيرة جدا أو عند الطلب حيث قد يحتاج البنك فجأة لهذه الأموال ، وعادة ما لا تمتد مدة هذه القروض الأيام القليلة أو الأسبوع . ويستفيد البنك من هذه القروض بحصوله على سعر فائدة كان سيحرم منه لو بقيت أرصده النقدية عاطلة دون استغلال .

(5)

هناك أيضا بند الكبيالات الخصومة Discounted Bill ويشمل الأوراق المالية والكبيالات التي تخصمها البنوك أو تعيد خصمها . ويشمل هذا البند أيضا أدوات الخزينة التي تشتريها البنوك التجارية . وتفضل البنوك أن تتعامل في الكبيالات وفي أدوات الخزينة لقصر المدة التي يستحق فيها استرداد قيمة هذه الأوراق ولما تدره من عائد للبنك . كما أن عنصر المخاطرة في هذه الأصول يكون عادة منخفضا ، تتوفر الثقة ،

فى اذونات الخزانة ولرفض البنوك قبول كمبيالات والاقرض عليها الا اذا كانت بين بيوت تجارية ذات سمعة عالية ومركز تجارى موثوق به . كذلك فان فى امكان البنوك التجارية اذا احتاجت الى نقد سائل ان تقوم باعادة خصم هذه الاوراق التجارية لدى البنك المركزى والحصول مقابل ذلك على نقود . وفى امكان البنك ان يرتب احتفاظه باذونات الخزينة وكمبيالات تستحق فى مواعيد تتوافق مع رغبة البنك فى الحصول على كميات صغيرة او كبيرة من الاموال . ومن امثلة الاستثمارات التى يحتفظ بها البنك شرائه لسندات حكومية طويلة الاجل او بشراء أسهم مالية للشركات الكبيرة . ومن طبيعة الاستثمارات طويلة الاجل ان يصعب تحويلها الى نقد سائل بسرعة ، وعادة ما تتحمل البنوك خسارة مالية اذا أسرع فى استرداد القيمة النقدية لهذه الاستثمارات بتقديم مجموعة كبيرة منها الى السوق فعلى قيمتها كذلك اذا ارتفعت أسعار الفائدة فى المدة الطويلة فان قيمة ما يملكه البنك من استثمارات مالية تنخفض .

ومن الاصول التى يصعب تحويلها الى نقد سائل ما يقدمه البنك من قروض الى عملائه فى صورة سحب على المكشوف . ومن الصعب ان يتم سداد المبالغ التى يتم سحبها على المكشوف حيث ان من يحصل على هذه المبالغ ينفقها فور استلامها على شراء السلع الضرورية أو سداد الديون الاخرى التى دفعته الى السحب على المكشوف . ومن المستبعد ان يحصل البنك على قيمة ما يسحب منه على المكشوف فورا وعند طلبه لهذه المبالغ من العملاء . فكتيرا ما يحتاج الامر الى بعض الوقت الذى يمكن ان يسددوا فيه ما يطلبه منهم البنك .

### مفاتيح السيولة :

ولتقدير نسبة سيولة الاصول التى يحتفظ بها البنك التجارى يمكننا

أن تستخدم واحدا من المقاييس الثلاثة التالية وإن كان كل منهم يعبر عن مستوى مختلف من مستويات السيولة :

$$١ - \text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدي بخرينة البنك}}{\text{الودائع}}$$

$$٢ - \text{نسبة الاحتياطي النقدي} = \frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزي} + \text{النقدي بخرينة البنك}}{\text{الودائع}}$$

$$٣ - \text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزي} + \text{النقدي بخرينة البنك} + \text{أصول نقديه أكثر سيولة}}{\text{الودائع}}$$

ولعل المقياس الثالث للسيولة هو أكثر المقاييس أهمية من حيث نظرة البنك الى فكرة الربحية والسيولة ، فالمقياس الاول والثاني يوضحان نسبة أصول لا تتحصل على أية إرباح ، أما المقياس الثالث فيحتوى على نسبة من الأصول تدربحها ، وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها نقودا ، أو بالأصح يمكن تحويلها الى نقود بسرعة ودون خسارة تذكر .

ويذكر البعض المجموعة التالية من العوامل التي تؤدي الى زيادة نسبة الرصيد النقدي لدى البنك التجاري :

- ١ - ايداع نقود جديدة من جانب الافراد والهيئات .
- ٢ - سداد قروض كان البنك قد أقرضها للمتعاملين .
- ٣ - تحقيق رصيد دائن للبنك قبل البنوك الاخرى .
- ٤ - الاقتراض من البنك المركزي .

• - زيادة رأس المال •

والتجاء البنك الى أحد هذه العوامل يؤدي الى زيادة نسبة الرصيد النقدي وبالتالي يسمح للبنك بزيادة قروضه وخلق مزيد من حسابات الودعية •

ولا شك أن التأثير على العوامل السابقة تأثيرا عكسيا يؤدي الى خفض نسبة الرصيد والى الحد من مقدرة البنك على خلق الائتمان •

وفي دراستنا للبنوك المركزية سوف يتضح مدى امكانية البنك المركزى فى التأثير على قدرة البنوك التجارية فى خلق الودائع •



## الفصل السابع

### التضخم ومستوى الأسعار

تحتل دراسة ظاهرة التضخم مكانا رئيسيا فى دراسات النقود والبنوك ، ويرجع ذلك أساسا الى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى الذى كان يربط دائما بين الزيادة فى كمية النقود وارتفاع مستويات الأسعار . وقد جرت العادة على النظر الى موضوع التضخم بكثير من الحوف وعدم الثقة ، ذلك ان آثاره ليست دائما واضحة المعالم لعامة الافراد بل أنه أيضا دليل وجود أخطاء شائعة فى الاقتصاد القومى لا يستطيع الشخص العادى أن يتلمسها . ان رد الفعل النفسى السئ الذى يسببه التضخم يرجع فى كثير من الاحوال الى الاضرار التى يسببها لمعتقداتهم ومبادئهم ، ان من مبادئ عامة الافراد أن الوقوع فى الدين أمرا غير مرغوبا فيه ، وأن الادخار فضيلة ، وأن المقامرة والمضاربة تضر بمصالح الاقتصاد القومى . ويأتى التضخم فيكافئ المدين ويعاقب الدائن ، وكذا يمنح للمقامرة والمضاربة فرصة ليس لها مثيل ، ويضر بالمنخرين فتتخفض قيمة مدخراتهم من نقود بسبب ارتفاع الأسعار ، وتذهب فى الهباء كل آمالهم فى تأمين وضمان مستقبلهم .

وبالإضافة الى ما سبق فإن ظاهرة التضخم أصبحت أمرا شائعا فى كثير من دول العالم اليوم وأصبحت كثيرا من الحكومات تهتم برسم السياسات المالية والتقدية لمحاربة التضخم أكثر من اهتمامها بمشاكل الكساد والبطالة . لكل هذه الاسباب السابقة سوف نعطى لموضوع التضخم مزيدا من الاهتمام فى الدراسة الحالية ، خاصة وأن هذا الموضوع

قد كثرت فيه الكتابات الحديثة وتغيرت بذلك كثيرا من المفاهيم التي جرت  
المعادة على تواجدها في عديد من الكتابات التقليدية .

وسوف نعالج الموضوعات الرئيسية للتضخم بالترتيب الآتي :

- أولا : معنى التضخم وقياسه .
- ثانيا : أسباب الاهتمام بالتضخم .
- ثالثا : أنواع التضخم وأسبابه .
- رابعا : علاج التضخم ( ومنفرد للـك فصلا خاصا ) .

### أولا - معنى التضخم وقياسه

#### زيادات متوالية ولفترة زمنية كافية :

ويشير لفظ ( التضخم ) الى الزيادات المتوالية في المستوى العام  
للاسعار والتي تبقى لفترة زمنية معينة . ومعنى هذا الاصطلاح يحيط به  
الغرض الى درجة كبيرة ولا اعتبارات متعددة : فليس هناك اجماع في الرأي  
على درجة ارتفاع المستوى العام للاسعار ، ولا على المدة اللازمة لبقاء هذا  
المستوى المرتفع حتى يمكن تبرير استخدام لفظ التضخم . مثال ذلك اذا  
ارتفع المستوى العام للاسعار بمقدار ٥٠% ( نصف في المائة ) لمدة ثلاثة  
اشهر . فهل يعتبر هذا تضخما أم أن هذا الارتفاع الطفيف في مستوى  
الاسعار ولتلك الفترة الزمنية القصيرة هو أمرا ضئيل الاهمية لا يبرر  
استخدامها للفظ التضخم . ان أولى المشاكل التي تقابلنا اذن في مفهوم



التضخم تتعلق بدرجة الارتفاع في مستوى الأسعار وكذا بطول الفترة الزمنية التي يبقى خلالها مستوى الأسعار مرتفعا حتى يمكننا أن نفرق بين ما هو تضخم وبين ما هو استقرار نسبي في مستوى الأسعار . وبالرغم من أن الفرق بين الثبات النسبي في مستوى الأسعار وبين ما يطلق عليه تضخم هو فرق غامض إلى حد ما ، إلا أن فكرة التضخم لها أهميتها الكبيرة ومن الضروري ألا نخلط بين فكرة التضخم وغيرها من الأفكار . إن الزيادة في كمية النقود ليست تضخما ، وبالرغم من أنها في بعض الأحوال قد تسبب تضخما . وكذا العجز في ميزانية الحكومة ( انفاق الحكومة أكثر من إيراداتها ) ليس تضخما ، وإن كان ذلك يسبب تضخما إذا حدث في ظل ظروف معينة . إن الزيادات الفردية في الأسعار ، أو حتى الزيادات في مجموعات كبيرة من الأسعار مثل أسعار السلع غير الزراعية ليست تضخما . إن الفترات القصيرة من الزيادات المعقولة في مستوى الأسعار لا تعتبر عادة تضخم ، وما من شك في أن هذا التعليق الأخير يظهر بوضوح خطورة استخدام لفظ التضخم في كثير من الأحوال .

### فكرة متوسط الأسعار :

في الواقع أنه من الأفضل بكثير أن يحضر في ذهننا عند الإشارة إلى التضخم بأنه ارتفاع مستمر لفترة زمنية في مستوى الأسعار ، فكرة أن مستوى الأسعار ينعكس لنا متوسط الأسعار في المجتمع . ففي أي مجتمع اقتصادي تحدث دائما تغيرات في هيكل الأسعار . فأسعار بعض المنتجات نجد أنها متزايدة ، وأسعار بعض المنتجات الأخرى على حالها . أن التغيرات في هيكل الأسعار أمر يمكن توقعه في أي وقت من الأوقات ، وما لم تحدث مثل هذه التغيرات فلا بد أن ينتابنا القلق ، ذلك إن مثل هذه التغيرات تعكس عمليات مستمرة من التغيرات في فنون الإنتاج ، وأنواع المنتجات

وفي تفضيلات المستهلكين ، فبعض الاسعار لابد وأن ترتفع فى وقت من الاوقات لربما معلنة بذلك عن أن أفراد جدد أقبلوا على سلعة لم يكن هناك اقبالا عليها من قبل . وتلك طبيعة المجتمعات المتحركة النامية المليئة بالحيوية تنخفض فيها أسعار بعض السلع وترتفع أسعار بعض السلع الاخرى . بعكس المجتمعات الساكنة التى تبقى فيها الاشياء على حالها . وحيث أن التضخم يتضمن زيادة فى مستوى الاسعار . فلا بد أنه يعبر اذن عن الزيادة فى متوسط الاسعار ، أن مستوى الاسعار المرتفع هو النتيجة الصافية لحالة الاسعار فى المجتمع فى المتوسط ، بعد أن أخذنا فى الحسبان أن أسعار بعض السلع قد انخفضت وأن أسعار السلع الاخرى قد ارتفعت وأن متوسط هذه الاسعار فى النهاية كان مرتفعاً .

أوضحت المناقشة السابقة أن التعبير عن التضخم بأنه ارتفاع فى مستوى الاسعار ، هو تعبير يحوى فى طياته فكرة متوسط الاسعار . ولذلك فقد يتقبل كثير من الافراد تعريف التضخم بأنه ارتفاع فى متوسط أسعار المنتجات . ويلاحظ أنه يحتل وجود ارتفاع فى متوسط الاسعار حتى ولو ارتفعت أسعار القليل جدا من المنتجات إذا كانت مهمة أو إذا كانت أسعارها قد ارتفعت بدرجة كبيرة ، فالزيادة فى سعر الاقلام الرصاص لن تؤدى الى نفس الاهمية التى تؤدى اليها الزيادة فى أسعار السيارات أو بعض المواد الغذائية . فعند حساب متوسط الاسعار يجب أن نأخذ فى الاعتبار الاهمية النسبية للسلع التى يجرى حساب متوسط أسعارها وذلك بطريقة احصائية سليمة . فعند ارتفاع أسعار هذه المنتجات المهمة فى المجتمع سنجد أن مستوى الاسعار ، أو متوسط الاسعار سوف يرتفع .

### مقياس التضخم :

إن أحد مقاييس التضخم المبسطة هي (الرقم القياسي لمستوى الاسعار) والمخرج بكميات السلع . ولشرح هذا المقياس يمكننا أن نفترض مثلا أن

سعر إحدى السلع قد ازداد من عشرة جنيهات هذا العام الى عشرين جنيها في العام التالي . وبالنسبة لهذه السلعة فان مستوى الاسعار قد ارتفع بمقدار ١٠٠٪ . ويلاحظ ان حساب ارتفاع السعر بنسبة السعر في سنة المقارنة الى السعر في سنة الأساس أو السنة الأصلية يتم عادة باعتبار أن السعر في سنة الأساس يمثل ١٠٠٪ والرقم القياسي للاسعار يمثل النسبة المئوية التي وصلت اليها مستويات الاسعار ، بالنسبة الى سنة الأساس ، وفي المثال السابق اذا اعتبرنا أن سعر سنة الأساس ( ١٠ جنيهات ) يمثل ١٠٠٪ فان سعر سنة المقارنة ( ٢٠ جنيها ) يصبح ٢٠٠٪ .

الا أن حساب الرقم القياسي بالطريقة السابقة يمثل نوعا من المبالغة حيث أنه يأخذ في الحسبان عنصر الاسعار لحقت دون أهمية هذه الاسعار . فاذا ذكرنا مثلا أن أسعار الاقلام الرصاص ارتفعت الى ٤٠٠٪ بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الى ١٥٠٪ فلما من شك أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أمرا له أهمية كبيرة والتي تفوق كثيرا أهمية ارتفاع أسعار الاقلام الرصاص . ولذلك يجب إعطاء وزن خاص أو أهمية خاصة لكل نوع من أنواع السلع عند حساب الرقم القياسي لمستوى الاسعار . ولقد جرت العادة على استخدام كميات السلع كمعصر ترجح به أهمية السلعة . ويتم ذلك بضرب كميات السلعة في أسعارها ، وكلما زادت أو نقصت كمية السلعة كلما زادت أو نقصت أهمية السلعة . ولذلك يلزم عند حساب الرقم القياسي لمستويات الاسعار أن تنسب الكميات المضمرة في أسعار سنة المقارنة الى الكميات المضمرة في أسعار سنة الأساس ، ويجب أن تكون الكميات ثابتة في هذه الحالة حتى تظهر فقط آثار التغيرات في مستوى الاسعار . فاذا رمزنا الى :

كميات سنة الأساس بالرمز ك

- وكميات سنة المقارنة الرمز ك<sub>١</sub>
- وأسعار سنة الأساس بالرمز ع
- وأسعار سنة المقارنة بالرمز ع<sub>١</sub>

فإن حساب الرقم القياسي لمستوى الأسعار لمجموع السلع يتم كالآتي :

$$\frac{\sum ك \times ع_١}{\sum ك \times ع} \times ١٠٠$$

وترمز العلاقة (  $\frac{\sum ك \times ع_١}{\sum ك \times ع} \times ١٠٠$  ) الى كلمة مجموع ، والرموز السابقة كلها تعنى أن الرقم القياسي لمستوى الأسعار تم حسابه بنسبة مجموع حاصل ضرب كميات السلع لسنة الأساس  $\times$  أسعار سنة المقارنة الى مجموع حاصل ضرب نفس الكميات في أسعار سنة الأساس ، كل هذا  $\times ١٠٠$  .

وفي صورة مثال يمكن أن نذكر البيانات التالية عن كميات وأسعار مجموعة من السلع في المجتمع ثم نقوم بحساب الرقم القياسي لمستوى الأسعار لنفس هذه المجموعة .

السلعة	كميات سنة الأساس ك <sub>٠</sub>	أسعار سنة الأساس ع	أسعار سنة المقارنة ع <sub>١</sub>
أ	١٠	٨	٦
ب	٢٠	٦	١٢
ج	١٠	١٢	١٥
د	٢٠	١٠	١٤

جدول يمثل كميات وأسعار بعض السلع لحساب الرقم القياسي .

$$\text{الرقم القياسي لمستوى الاسعار} = \frac{100 \times \frac{12 \times 100}{100}}{100} = 120$$

$$\text{الرقم القياسي لمستوى الاسعار} = \frac{100 \times \frac{12 \times 100 + 11 \times 100 + 12 \times 100 + 11 \times 100}{4}}{100} = 115$$

ونلاحظ من هذا الجدول السابق ومن حساب الرقم القياسي للاسعار ان هذا الرقم يبلغ ١٤٠ بالنسبة لسنة الاساس وهي ١٠٠ ، أى ان مستوى الاسعار قد ارتفع بمقدار ٤٠٪ عن سنة الاساس . ونلاحظ أيضا ان كميات سنة الاساس ثابتة لا تتغير حتى يظهر فقط التغير في مستوى الاسعار المرجع بالكميات . والواقع ان هناك طرق أخرى متعددة لحساب الرقم القياسي لمستوى الاسعار بطريقة تظهر فيها أهمية السلع المختلفة ويتم دراسة هذه المقاييس المختلفة بصورة أكثر في مجال علم الاحصاء ، ونحن نكتفى لاغراض دراسة التضخم بهذه الفكرة المبسطة لقياس التغيرات في مستوى الاسعار .

### انواع مختلفة من الارقام القياسية :

أوضحت المناقشات السابقة معنى التضخم وقياسه ، الى ان التضخم عموماً هو ارتفاع في متوسط أسعار المنتجات . ويمكن أن نقسم عند هذا الحد عن مدى إمكانية استخدام رقم قياسي واحد يعبر عن سلوك متوسط أسعار المنتجات في المجتمع . والواقع ان فكرة استخدام رقم قياسي واحد يعبر عن متوسط أسعار جميع السلع في المجتمع هي فكرة غير عملية الى حد كبير . ففي المجتمعات الاقتصادية تختلف طبيعة السلع الموجودة وكلها طبيعة النشاط الاقتصادي مما يحتاج الى استخدام انواع مختلفة من الارقام القياسية . فمثلا هناك مجموعة السلع الاستهلاكية في المجتمع والتي يهتم

غالبية أفراد الشعب بأسعارها • وكذا السلع الرأسمالية والتي تعطى رجال الأعمال اهتماما كبيرا للتغيرات في أسعارها • وكذلك هناك البضائع التي يتم تداولها في سوق تجارة الجملة ، وكذا السلع الزراعية والسلع الصناعية كل هذه مجاميع مع السلع وأنواع من النشاط الاقتصادي لها طابع مختلف ولذا يصبح أمرا غير منطقيا أن تندرج جميعها في رقم قياسى واحد لمستوى الأسعار •

ولعل السبب أيضا في أن وجود رقم قياسى واحد لمستوى أسعار جميع السلع هو أمرا غير منطقيا • ما نلاحظه من أن هذا الرقم ( وهو متوسط أسعار أساسا ) لابد أن يتأثر بمختلف العناصر التي تتكون منها • فإذا ارتفعت أسعار السلع الرأسمالية بشدة • فإن هذا يرفع من مستوى الأسعار الموحد ، وقد يصبح هذا الأخير ( مستوى الأسعار الموحد ) ركاما مضللا عن سلوك مستويات الأسعار بالنسبة للمستهلكين مثلا •

مما سبق يتضح إذن أنه لا يوجد رقم قياسى واحد لأسعار جميع السلع إنما يوجد أرقام قياسية متعددة مثل الرقم القياسى لأسعار السلع الاستهلاكية ، أو الصناعية ، أو أسعار الجملة • الخ •

وهكذا نرى أن ( التضخم ) و ( ثبات مستوى الأسعار ) هي مصطلحات تشير إلى مستوى ( عام ) للأسعار • وإن معنى هذه المصطلحات لن يتكامل حتى يتوفر مجموعة من السلع المتجانسة في طبيعتها والتي يمكن بالإشارة إلى هذه السلع أن نتحدث عن مستوى معين من الأسعار • وحيث أن الهدف الغالب للنشاط الاقتصادى هو امداد المستهلكين بالسلع والخدمات ، فإن وجود رقم قياسى لأسعار السلع الاستهلاكية ( أو كما يطلق عليه في بعض الأحيان الرقم القياسى لنفقة المعيشة ) يصبح أمرا ضروريا ومهما ، وسنعود بعد قليل إلى مناقشة هذا النوع من الأرقام القياسية بطريقة أكثر تفصيلا •

## بعض المشاكل الفكرية الموجودة في حساب الأرقام القياسية :

نلاحظ عند حساب الرقم القياسي لمستوى الأسعار أننا نقارن كميات وأسعار سنة مقارنة بكميات وأسعار سنة الأساس ، مع ثبات الكميات في سنوات الأساس والمقارنة حتى تظهر التغيرات فقط في الأسعار ، فالكميات استخدمت لأعطاء وزن أو أهمية للسلع الداخلة في حساب الرقم القياسي . والواقع أن حساب الرقم القياسي بهذه الطريقة يحمل في طياته عدة مشاكل من الصعب التخلص منها .

وأول المشاكل التي يحتويها (مقياس التضخم) هي عدم أخذه في الحسبان اختلاف أنواع السلع من سنة إلى أخرى . فمثلا عند مقارنة مستويات الأسعار في سنة ١٩٦٠ بأسعار سنة ١٩٥٠ فإنه من المفروض أن نقارن أسعار ( نفس كميات ) سنة ١٩٦٠ بأسعار ( نفس هذه الكميات ) سنة ١٩٥٠ حتى يظهر التغير في مستوى الأسعار . ولكن هذا الثبات في كميات السلع بل وفي أنواعها لا يمكن أن يحدث في الواقع . لكميات السلع التي وجدت سنة ١٩٥٠ تختلف كثيرا عن كميات السلع سنة ١٩٦٠ . فكميات سلع ١٩٦٠ أصبحت تشتمل على سلع عديدة لم تكن توجد سنة ١٩٥٠ ، وكذلك اختفت سلع كثيرة سنة ١٩٦٠ وكانت موجودة سنة ١٩٥٠ ، إن سلعة الطرابيش قد اختفت وكذا أطواق ( الهولاهوب ) . وظهرت سلع أخرى جديدة مثل التليفزيون والراديو والترانزستور في هذه الحالة التي تختلف فيها الكميات من سنة لأخرى يصبح من الصعب القول بأن الارتفاع في مستويات الأسعار كان تضخما ، لأن السلع التي تحسب أسعارها مختلفة في الواقع .

والمشكلة الثانية التي يحتويها مقياس التضخم هي عدم أخذه في الحسبان التغير في جودة السلع . فحتى إذا افترضنا أن نفس نوع السلعة

لم يتغير ، فأننا من الصعب أن نتقبل القول بأن جودة السلعة لم تتغير ، لأن كثيرا من السلع تتغير في جودتها من سنة إلى أخرى . فسلعة مثل السيارات تتغير من عام إلى آخر ، ومن الصعب أن نفصل بين التغيرات في الثمن نفسه وبين التغيرات في الثمن المتصلة بالتغيرات في جودة الناتج . فإذا استجد هذا العام نوع من السيارات يزداد طوله ٢ بوصة ، وتزداد قوته بـ ١٠ حصان ، بينما ارتفع ثمنه بمبلغ ٣٠٠ جم عن العام الماضي ، فإنه من الصعب أن نفرق بين الزيادة في الاسعار بسبب التغير في الجودة والزيادة المصاحبة في الاسعار والتي تعتبر تضخما . بل ان الامر يزداد تعقيدا في هذه الحالة المذكورة اذا علمنا أن اسعار السيارات في ارتفاع مستمر سنويا ، وفي نفس الوقت تتحسن جودتها مع مرور الزمن ، فهل هذا الارتفاع في السعر يعتبر تضخما أم أنه يعود إلى جودة السلعة ؟ ان الاجابة على هذا الاستفسار هي أمرا صعبا للغاية حيث أن تقييم الجودة يختلف من وجهه نظر لأخرى .

ولبيان أنه من الصعب الحكم على أن ارتفاع الاسعار كان يسبب التضخم وليس بسبب التحسن في الجودة نذكر أحد الأمثلة عن ارتفاع الاسعار ونشاهد أن بعض الافراد تعتبر هذا الارتفاع تضخما بينما الآخرين يعتبرونه ارتفاعا في الاسعار بسبب التحسن في الجودة . فإذا افترضنا أنه أعطيت لبعض الافراد مبلغ ١٠٠٠ جنيه وأنه ترك لهم الخيار في شراء منتجات سنة ١٩٤٨ بأسعار سنة ١٩٤٨ أو منتجات سنة ١٩٦٢ بأسعار سنة ١٩٦٢ ولكن لا يمكنهم المزج بين الاثنين . في مثل هذا الاختيار فإن كثيرين سوف يفضلون السيارات البسيطة الأقل تكلفة ويفضلون أنواع الافلام الاسود والابيض والمربعة الصغيرة ويفضلون نوعا من التليفزيون دون صورة ملونة ونوعا من العلاج الطبي أقل تكلفة ولكن أقل جودة . في هذه الحالة نجد أن هؤلاء الافراد يعتبرون ان أسعار سنة ١٩٦٢



تمثل تضخما وأن نفس منتجات سنة ١٩٤٨ التي تباع سنة ١٩٦٢ لم تظهر جودتها الى ذلك الحد الذي يبرز هذا الارتفاع في الاسعار . ومن ناحية اخرى قد نجد أفرادا آخرين يفضلون منتجات عام ١٩٦٢ بأسعار عام ١٩٦٢ موضحين بذلك أنه بالنسبة لهم قد تحسنت جودة السلع وأن قيمة الجنيه قد ازدادت ولم تنخفض وكل فرد يختار سنة ١٩٦٢ بأسعارها ومنتجاتها يكون في الواقع معبرا عن رأيه في أن قيمة ال ١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٦٢ هي أكثر من قيمتها سنة ١٩٤٨ . وهكذا نجد أنه من الصعب أن نحكم على أن الارتفاع في أسعار السلع كان مرجعه التضخم وليس التحسن في جودة السلعة .

والمشكلة الثالثة التي نقابلها عادة عند حساب ارتفاع الاسعار باستخدام الارقام القياسية هي التحيز نحو بيان شيء من الارتفاع في الاسعار نتيجة عدم أخذ أثر الاحلال في الحسبان . فعند اتخاذ سنة من السنوات كأساس للمقارنة «لأننا افترضنا أن نفس الكميات يتم شراؤها في سنة المقارنة . والواقع أن الكميات لا تثبت دائما في سنة المقارنة حيث أنه بان ارتفاع أسعار بعض السلع يقوم الأفراد باحلال سلع أخرى محلها وبالتالي يقل مشترياتهم من السلع التي ارتفع سعرها» .

وحيث أننا لا نقلل من كميات السلع التي ارتفع سعرها في سنة المقارنة فإن الاسعار في سنة المقارنة تظهر بصورة مرتفعة أكثر من اللازم ( الاسعار المرتفعة يتم ترجيحها بكميات أكثر من الواقع ) .

هذه المشاكل السابقة والمتعلقة باختلاف أنواع السلع وجودتها وأثر الاحلال تمثل بعض المشاكل الرئيسية التي يمكن أن تصادفها على قياس التضخم ، والتي من الصعب أن نتغلب عليها . غير أن أحد الطرق التي تقلل من أثر هذه المشاكل على قياس التضخم هو أن نحاول دائما أن نقيس التغير

فى مستوى الاسعار بين سنوات مثالية ومقاربة لان تقارب السنوات عادة ما يعنى أن أنواع السلع وجودتها واحلالها بغيرها لم يحدث الا بصورة بسيطة ، يعكس تباعد سنوات المقارنة فهى تنطوى عادة على أن هذه المشاكل السابقة تكون كبيرة مما يجعلنا نشك فى صحة أن الاختلاف فى الاسعار هو أمرا تضخيميا بما تحتويه كلمه تضخم من المفاهيم والانعكاسات المختلفة .

### الرقم القياسى لنفقة المعيشة ( لاسعار السلع الاستهلاكية ) :

ذكرنا من قبل أن الرقم القياسى لنفقة المعيشة Cost of living index اذ كما يسمى عادة الرقم القياسى لاسعار السلع الاستهلاكية ، هو أكثر أنواع الارقام القياسية تعبيرا عن التضخم بالنسبة الى جماهير الشعب . وفى هذا المجال سوف نستعرض طريقة الحصول على هذا الرقم القياسى . وحيث أن الرقم القياسى لاسعار المعيشة والنسبة تصدرة الحكومة الامريكية عن سلوك أسعار السلع الاستهلاكية بالولايات المتحدة هو أشهر أنواع الارقام القياسية شهرة وأكثرها دقة ، لذلك فاننا سنناقش هذا الرقم كمثال لبناء هذه الارقام القياسية .

وطى حساب هذا الرقم القياسى لنفقة المعيشة فان مكتب احصائيات العمل بالولايات المتحدة يتخذ من سنوات ١٩٥٩/١٩٥٧ أساسا لحساباته . وحتى يتم حساب الرقم القياسى فانه يتم تسجيل أسعار السلع الاستهلاكية التى يشتريها شخص افتراضى يمثل مستوى اعتيادى من المستهلكين . ويجب أن تكون المنتجات المشتراة بواسطة هذا الشخص الافتراضى نموذجيا لنفس المنتجات - ويتم تحديد ذلك بواسطة دراسات متوالية - التى يشتريها عامل بالمدينة وكذا عائلات صغار الموظفين . أى أن حسابات هذا الرقم القياسى تأخذ فى الاعتبار ما تشتريه العائلات التى تعيش فى المدن

وليس في الريف ، وتتسليم :خلا متوسطا ليس مرتفعا ولا منخفضا ولها  
ذوق افراد الطبقة المتوسطة المسكن والماكل واستعمالات الاجهزة المختلفة .

وحيث ان هذه الاسمة هي أسرة افتراضية وتمثل متوسط فهي  
تتصرف بطريقه شاذة بعض الشيء فهي مثلا تمتلك جزءا من جهاز تكييف  
هواء وجزءا من ثلاجه وجزءا من سيارة تشتريها كل سنة ( حيث ان الافراد  
الحقيقيون لا يشترون سيارة جديدة كل عام ) . ويتم أيضا تحديد العينة  
المستخدمة وإعادة النظر في سلوك الافراد ناحية شراء مختلف أنواع السلع  
الاستهلاكية مرة كل أربع سنوات حتى تكون العينة اقرب الى الواقع  
المتطور . ويوضح مكتب احصائيات العمل بكل دقة بعض القيود على  
استعمال الرقم القياسي لنفقة المعيشة « فهذا الرقم القياسي لا يمثل كل  
اسعار السلع أو الخدمات في المجتمع وانما يمثل استخدامات أسرة واحدة  
يعينها لتوضيح ما حدث لاسعار السلع الاستهلاكية المراجعة بنسبة ما  
تشتريه الطبقة الوسطى في المدن من هذه السلع والخدمات .

وهذا الرقم القياسي السابق له فائدة كبيرة ، فبالرغم من العادات  
اشرائية لاي فرد مستهلك سواء كان غنيا أو فقيرا ، يسكن في المدن أو في  
الريف ، فانه اذا اُبدى هذا الرقم القياسي زيادة مرتفعه في مستوى الاسعار  
فانه من المشكوك فيه ان يستطيع الافراد التهرب من اثار هذه الزيادة .  
ذلك أنه من المحتمل أن يكون غالبية الافراد ممن يقومون بشراء ملابس  
وأغذية وعلاج طبي وغيرها من المنتجات الشائعة الاستعمال والتي يتضمنها  
هذا الرقم القياسي . وبالإضافة الى هذا فبينما أن الرقم القياسي لنفقة  
المعيشة لا يقيس التغيرات في مستوى الاسعار عموما فانه من الصعب أن  
نفكر في عديد من المنتجات سواء كانت منتجات استهلاكية أو إنتاجية والتي  
لا يؤدي التغير في أسعارها الى التأثير على هذا الرقم القياسي في النهاية .

## ثانيا - اسباب الاهتمام بالتضخم

فى هذا الجزء من الدراسة سوف نناقش الاسباب التى تسعوننا الى الاهتمام بظاهرة التضخم ، ولا شك أن الاسباب الرئيسية للاهتمام بالتضخم تنبع اساسيا من الآثار الناتجة عنه . وفى مجال الحديث عن آثار التضخم أو اسباب الاهتمام به « يمكننا أن نفرق بين بعض الاسباب القائمة على سوء الفهم والخير صحيحة » وبين ما يمكن أن ننسبه ببعض الدواعى السليمة فى الاهتمام بالتضخم ، وحتى تلك الأخيرة سوف تحتاج الى تفاصيل فى المناقشة حتى يمكننا بيان صحة هذه الاسباب فى الاهتمام بالتضخم » وسوف نناقش أولا الاسباب غير السليمة أو غير الصحيحة ، وهى معانى كثر ترددها باعتبارها آثار سبقة للتضخم ، وفى حقيقتها عبارات غير سليمة ولا تمت بصلة الى ظاهرة التضخم .

### اسباب غير سليمة للاهتمام بالتضخم :

#### ١ - التضخم يؤدي الى أخذ الكثير من الجميع .

هذه العبارة قد تبدو لأول وهلة أنها صحيحة . الا إن مزيدا من التعقيد فى معنى هذه العبارة سوف يوضح مدى عدم دقتها . ان العبارة تشير الى أن ارتفاع الاسعار ( التضخم ) يؤدي الى نقص الدخل فى المجتمع بأكمله ( الجميع ) . وفى صورة عديدة تقول العبارة مثلا انه لو ارتفع مستوى الأسعار الى الضعف فإن الدخل الحقيقى فى المجتمع ينخفض الى النصف . وهذا بالطبع شيئا خاطئا فارتفاع أو انخفاض جميع الاسعار بنفس النسبة لا يؤثر فى حجم الناتج ولا صلة له به . فلو وجد فى المجتمع ١٠٠ ثلاثة وثمّن الواحدة ماله جنيها ، فإن ارتفاع هذا الثمن الى مائتين جنيها لن يزيل من الوجود نصف ثلاثيات المجتمع ، ان الثلاثيات ستبقى كما هى . ١٠٠ ثلاثة

لى المجتمع وكل ما حدث هو أن أسعارها ارتفعت للضعف . فالتضخم اذن لا يؤدي الى اخذ أى شىء من المجتمع ككل . حقيقة أن ارتفاع الاسعار قد يجعل بعض الافراد غير قادرين على الحصول على السلعة بينما يصبح الآخرون قادرين على ذلك . الا أن هذه مشكلة تتعلق باعادة توزيع الدخل وليس بحجم الدخل فى المجتمع بأكمله . ويلاحظ اذا أن العبارة التى نتعامل بها تتعلق بحجم الدخل فى المجتمع بأكمله وتقول أنه ينخفض بارتفاع الاسعار ولقد أوضحنا أن هذا شيئا خاطئا .

والواقع أن حجم الدخل يرتبط أساسا بحجم الخدمات التى يقدمها الافراد . فلو زادت هذه الخدمات ( العمل - رأس المال - الارض - القدرة التنظيمية ) فإن حجم الدخل يزداد عادة . بل أنه يمكننا القول أيضا أن التقدم التكنولوجى منذ الحرب العالمية الثانية قد أدى الى أن الانسان يبذل مجهودا أقل فى انتاج عددا أكبر من السلع والخدمات ، وهكذا وبالرغم من الارتفاع المتواصل فى الاسعار فإن حجم الدخل الكلى يتزايد .

٢ - التضخم يأخذ معه الارتفاع بعيدا عن أصحابها .

هذه العبارة قريبة الشبه بالعبارة التى سبق الحديث عنها توا . وهذه العبارة الحالية تذكر أن الفرد حينما يحقق ربحا صافيا ، وفى نفس الوقت يرتفع مستوى الاسعار ، فإن ارتفاع مستوى الاسعار يؤدي الى ضياع هذا الربح . فمثلا اذا كان أجر العامل جنية فى اليوم ويقوم بشراء سلع وخدمات قدرها أيضا جنية واحد فى اليوم ، ثم ارتفع أجره الى ٢ جنية فى اليوم ، وكذا ارتفع مستوى أسعار السلع والخدمات التى يشتريها الى ٢ جنية ، فإن ارتفاع الاسعار يكون قد أضاع هباء الزيادة فى الاجر . ولذلك يقول كثير

من العمال أن ارتفاع الاسعار قد أخذ بعيدا كل المزايا التي يحصلون عليها .  
من زيادة الاجور .

ونكن هذا الجدل السابق الذى يشهده الافراد عن أن التضخم يأخذ معه الارباح بعيدا عن أصحابها يحتوى على بعض المغالطة . ففى كثير من الاحيان يكون مصدر الزيادة فى الاسعار راجعا الى زيادة الاجور التى يطالب بها العمال وزيادة الارباح الاحتكاريه التى يفرضها رجال الاعمال على منتجاتهم ، وهذا ما يؤدى فى النهاية الى رفع الاسعار . فاذا طالب العمال وبقوة نقاباتهم بزيادة الاجور الى الضعف ، ثم كانت النهاية الحتمية لهذا القرار هو زيادة أسعار المنتجات فى المجتمع بقيمة الزيادة فى الاجور ، فليس من حق العمال إثارة ضجة فى هذه الحالة حول أن الزيادة فى الاسعار ( التضخم ) قد أخذت الارباح بعيدا عنهم ، ذلك لأن كل ما حدث وبمنتهى البساطة هو أن العمال قد رفعوا أجورهم وفى نفس الوقت ارتفعت الاسعار بسبب رفع الاجور . ولذلك فانه لم تذهب أية أرباح بعيدا عنهم ، فهم الذين حاولوا زيادة الارباح بدون مبرر ولذلك وعندما ارتفعت الاسعار فقد عادت الاوضاع لما يجب أن تكون عليها ولم يخسر العمال شيئا يمتلكونه من قبل . اننا يمكننا القول فى هذه الحالة أنه كان من الصعب على الافراد أن يتقبلوا حقيقة الموقف وهى أن الزيادات فى نفس أجورهم قد تكون جزءا من نفس الظاهرة التى أدت الى زيادة مستوى الاسعار ، وكنتيجة لزيادة الاجر عن الانتاجية فان الاسعار ترتفع .

### ٣ - التضخم يجعل الناس فقراء :

هذه العبارة أيضا قد يتردد استخدامها بواسطة بعض الافراد الذين يشاهدون ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية فى السوق ووجود ظاهرة التضخم بينما فى نفس الوقت تباع السلعة التى ينتجونها بأنفسهم بأسعار منخفضة . وفى هذه الحالة يظن الافراد أنهم يحصلون على دخل اقل من غيرهم

فهم يبيعون منتجاتهم بأسعار رخيصة ويشتررون منتجات الغير بأسعار مرتفعة ، والنتيجة الحتمية لهذه الظاهرة فى نظرهم هى أنهم أصبحوا فقراء بفعل التضخم . غير أن احتمال الخطأ فى صحة هذه الآراء السابقة كبير ، حيث أننا لا نأخذ فى الحسبان أن انخفاض الاسعار فى بعض الاحيان يكون بفعل الزيادة فى الانتاجية وبسبب التقدم الفنى وانخفاض التكاليف يبيع المنتجين بأسعار أرخص كميات أكبر ويزداد دخلهم الكلى ولا ينخفض .

وكمثال لتوضيح هذا الحديث السابق ، فانه اذا وجد منتج للبيض أن أسعار السلع الاستهلاكية فى خلال السنوات الماضية قد اوتفعت بمقدار ٢٥٪ بينما انخفض ثمن البيض بمقدار ٢٥٪ ، فلربما شعر هذا الشخص أن التضخم سبب له عدم العدالة ، فهو قد لا يتوقف ليفكر فى أن أسعار البيض كانت ستتنخفض بالنسبة للأسعار الأخرى حتى فى غياب التضخم ( ولربما انخفضت أكثر من ذلك ) وفى الحقيقة وبالرغم من الانخفاض فى أسعار البيض فقد يكون هو فى وضع أفضل من أسعار سنة ١٩٥٠ مثلا ، فلربما يكون السبب الرئيسى لانخفاض أسعار البيض هو أن مزيدا من البيض يمكن انتاجه بنفس القدر المحدود من الاستثمارات فى هذه الصناعة ، فالانخفاض فى السعر يمثل تحسنا فى الانتاجية وليس انخفاضاً فى الدخل .

إن معظم التغيرات النسبية فى الأسعار تعكس تغيرات فى الانتاجية او تغيرات فى اهمية الأنواع المختلفة بمزيد السلع . أكثر مما تعكس آثار التضخم ولكن حيث أن التغيرات المختلفة فى الثمن لسلع مختلفة قد تمثل ( او كما هو فى حالة منتج البيض تبدو انها تمثل ) تغيرات مختلفة فى معدل المدفوعات وحيث انه كثيرا ما يحدث هذا فى نفس الوقت الذى توضح فيه سجلات الحكومة ارتفاعا عاما فى مستوى الاسعار ، فإن كل الخرم يقع على التضخم .

إن ميل الافراد عموما الى لوم التضخم لانه يسبب انخفاض مستوى معيشتهم الاقتصادى هو مثال على ما نلاحظه عادة من ميل الافراد لمحاولة

ايجاد اسباب مبسطة وانعزالية للصعوبات التى لا يفهمون مصدرها . وفى غياب التضخم ، وفى نفس الوقت اذا حدث انخفاض لمستوى المعيشة فسوف يقع اللوم قطعاً على اسباب اخرى .

#### ٤ - التضخم الجامع :

ان التضخم الجامع أو كما يسميه البعض التضخم الحزوني هو أحد الآثار السيئة للغاية التى تنتج من حدوث تضخم عاды والذي قديطور بصورة او اخرى الى تضخم جامع . وان الاهتمام بالتضخم ينبعث الى حد كبير من خوف الافراد من حدوث هذا التضخم الجامع والذي يؤدي الى انهيار العملة ، بل وإلى انهيار الاقتصاد القومى تماماً . والواقع ان هذا التضخم الجامع يذكر الافراد بما حدث فى ألمانيا فى فترة ما بين الحربين أو ما حدث فى امريكا من تضخم اثناء الحرب الاهلية وفى ألمانيا واثناء التضخم الجامع يقدر ان مستوى الاسعار قد ارتفع بمقدار ( ١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مرة ) أى ألف بليون مرة أو بمقدار تريليون Trillion فى الفترة بعد الحرب العالمية الاولى سنة ١٩٢٤ ، وفى مراحل التضخم الاخيرة كانت الاسعار والاجور تزداد يومياً وذلك حينما كان العمال يحاولون انفاق نقودهم بأسرع ما يمكن قبل أن تصبح عديمة القيمة .

ولكن يحسن ان نذكر عند هذا الحد ان التضخم الجامع هو ظاهرة تاريخية نادرة الحدوث ، وليس من المفروض ان نتوقع حدوثه حتى فى فترات تالية للتضخم الناشء من أسباب الحرب . ان هذا النوع من أنواع التضخم هو علامة من علامات التفكك الاجتماعى وعدم مقدرة الحكومة على ضبط الامور ، ومثل هذه الامور لاتحدث بصفة دورية فى كثير من الامم ولذلك فحدوث تضخم جامع لا يصح ان يشغل الذهن باعتباره احد الاسباب الرئيسية فى الاهتمام بالتضخم .



ويمكننا سرد المزيد من المناقشات عن احتمالات تطور التضخم العادى  
او الارتفاع العادى فى مستويات الاسعار وتحوله الى ذلك النوع من انواع  
التضخم الجامع . وسيكون هدف المناقشة هو بيان ان الاحتمال الخاص بان  
يصبح التضخم العادى تضخما جامعا هو احتمالا طفيفا للغاية ومستبعدا فى  
ظل الظروف العادية .

ان اصحاب الرأى القائل بان التضخم العادى قد يتطور الى تضخم  
جامع يتحدثون عن ثلاث طرق تؤدى الى حدوث هذا التطور . (الطريق الاول)  
هو ان المستهلكين ورجال الاعمال وبصفتهم مشترين للسلع والخدمات وبمجرد  
ملاحظتهم ان هناك ارتفاعا فى مستويات الاسعار ينتظمون الى شراء المزيد من  
السلع والخدمات خوفا من حدوث مزيد من الارتفاع فى الاسعار ، وهذا  
الاندفاع فى ذاته يؤدى الى الزيادة فى معدل رفع الاسعار والى انخفاض قيمة  
النقود . (الطريق الثانى هو ان يالى السلع والخدمات من رجال اعمال وعمال  
وقد تطلعوا الى ما يدور حولهم من ارتفاع فى مستويات الاسعار ، فانهم  
يسارعون الى حماية انفسهم برفع اسعار منتجاتهم وخدماتهم ويؤدى هذا  
العمل فى حد ذاته الى زيادة معدل الارتفاع فى الاسعار ، والذي يجرى  
ذيله بارتفاعا اخر فى الاسعار . (الطريق الثالث هو ان الحكومات عندما تجد  
ان تكلفة تقديم خدماتها تزداد عن ايراداتها فانها قد تمول هذا العجز بطبع  
واصدار مزيد من النقود ، او بالاقتراض من البنك المركزى ، او باتباع غير  
ذلك من الاساليب وبدون الالتجاء الى زيادة الضرائب وهو الطريق اللام  
للتحويل فى هذه الحالة .

هذه الطرق الثلاث ، كما يدعى البعض تؤدى الى تطور حالة التضخم  
العادى الى تضخم جامع وما يصاحب ذلك من انهيار اقتصادى .

غير أنه يمكننا الرد على الحجج السابقة وتقديم ما يقلل من قوتها فى  
الانقاع . فبالنسبة الى (الطريق الاول) فهو يذكر ان المستهلكين وبمجرد

ملاحظتهم لارتفاع الاسعار ، يندفعون الى شراء مزيد من السلع وبالتالي يزيدون من حدة ارتفاع مستوى الاسعار . ويرد على هذه الحجة في تطور التضخم العادى الى تضخم جامح بالقول بان المستهلكين لا يتصرفون عادة بهذه الطريقة التى تهبوا منطقية الى حد ما . بل بالعكس فان المستهلكين حينما يواجهون بان الاسعار مرتفعة فانهم عادة ما يفضلون عدم الشراء فى ذلك الوقت والانتظار حتى تعود الاسعار الى مستواها الذى تعودوا عليه كسعر معقول او كقيمة معقولة لمثل هذه السلع التى ارتفعت اسعارها . والى هذا الحد الذى تسيطر فيه مثل هذه الافكار على اذهان المستهلكين فان احتمال تطور التضخم العادى الى تضخم جامح يصبح احتمالا طفيفا . بل ان تصرف المستهلكين بالانتظار والامتناع عن الشراء لفترة معينة يعمل كمعصر ملطف من حدة ارتفاع الاسعار ويؤدى الى هبوطها . وبالإضافة الى ما سبق فانه يمكن القول أيضا بان غالبية المستهلكين قد لا تدرك بالزيادات الطفيفة والمنظمة فى الاسعار .

وبالنسبة لاسراع رجال الاعمال فى الانفاق على استثمار بسبب خوفهم من استمرار تصاعد اسعار السلع الرأسمالية ، فانه من الصعب قبول هذا الارتفاع فى السعر <sup>فهم</sup> انه الدافع الى الاسراع فى الاستثمار . أن قرارات الاستثمار تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وليس فقط بأسعار السلع الرأسمالية . بل يمكننا القول أنه حتى الان لا توجد نظرية للاستثمار ولم تسلم من الانتقادات .

ويتضمن الطريق الثانى لتطوير التضخم العادى الى تضخم جامح ، ان ذلك يتم بواسطة العمال ورجال الاعمال الذين يرفعون من أجورهم واسعار سلعهم تمشيا مع حالة الارتفاع فى الاسعار السائدة . حقيقة ان هذا شيئا محتمل الحدوث ، الا ان وجه الاعتراض على التمسك بحدوث هذا الامر هو ان الحكومات هى التى تشجع عليه وتسمح به . أن رفع الاجور والاسعار يتم تحت سمح وبصر الحكومات خشية اهزابات نقابات العمال او امتناع المنتجين

المحتكرين عن الانتاج ، ولذا تتسامح الحكومة في رفع الاجور والاسعار .  
 فالقول بأن من طبيعة الامور أن العمال ورجال الاعمال يرفعون من اجورهم  
 واسعار منتجاتهم عند ملاحظتهم لارتفاع مستويات الاسعار ، هو قول خاطيء  
 لان ذلك ليس من طبيعة الامور ، وانما يحدث بفعل تهاون الحكومات وتسامحها  
 فيما يجب أن يؤخذ بشأنه الاجراءات الفعالة .

لما الطريق الثالث لتطور التضخم العادي الى تضخم جامح هو بواسطة  
 الحكومات التي تواجه الزيادة في تكاليف خدماتها بطرح وإصدار المزيد من  
 النقود او بالاقتراض من البنك المركزي بدلا من زيادة الضرائب . ان مزيدا من  
 التعميم في هذا الطريق أو الاسلوب سوف يوضح أنه قد يكون امرا غير  
 منطقيًا . فاولا هناك فرق بين الحكومات المحلية و حكومات المحافظات والحكومة  
 المركزية . وبالنسبة لغير الحكومات المركزية فليس هناك أي خوف منهم لانها  
 هيئات لا تملك إصدار النقود . وبالنسبة للحكومات المركزية فعادة ماترتفع  
 ايراداتها أيضا الى حد كبير بفعل الضرائب التصاعدية كمصدر من مصادر  
 دخلها ، والتي تزداد ايراداتها بزيادة دخول الافراد والهيئات وارتفاع  
 مستويات الاسعار التي يبيعون بها ويتحصلون عليها . فلما عن الخوف من  
 تهور الحكومات في الاصدار لتمويل العجز ، فانه من الصعب علينا أخذ هذا  
 في الحسبان في أي دراسة جدية ، لان الدراسات الجديدة لا تأخذ القرارات  
 المتهورة في حساباتها .

ان احدى المظاهر المدهشة والتي تسعو للارتياح في نفس الوقت هي  
 ان الشواهد العملية تشير الى كثير من أحداث التضخم التي حدثت  
 واستمرت لمدد متفاوتة وأحيانا طالت المدة لعشر سنوات وأكثر وذلك في  
 أوروبا وأمريكا اللاتينية وغيرها من البلاد التي تقف عند الدرجات المختلفة  
 من النمو والاقتصادي ، وفي هذه الانواع من التضخم وبالرغم من معدلات  
 الزيادة في الاسعار بلغت فيها ١٥٪ او أكثر سنويا ولمدة عشر سنوات بل  
 بلغت في بعضها ٦٠٪ في حتى ١٠٪ زيادات سنوية في الاسعار لمدة سنة

أو سنتين متتاليتين ، وبالرغم من ذلك لم يحدث تحول من الاحتفاظ بالنقد  
الى الاحتفاظ بالسلع ولم يتطور الامر الى تضخم جامح . فان قصص التضخم  
الجامح نفسها تحوى على هذه الشواهد ، ودليل ذلك ما يذكر عن التضخم  
فى ألمانيا . ففي ألمانيا ازدادت الاسعار عشرين مرة فى المدة من ١٩١٤ الى  
١٩٢٢ ( بمعدل ٤٥٪ سنويا ) وبالرغم من هذا لم يهرب الافراد من العملة  
ويتهجوا نحو الاحتفاظ بالسلع . ولم يبدأ التدهور الا فى ربيع عام ١٩٢٢  
عندما بدأت الضغوط الخارجية ( الاتفاق الحكومى ) يتزايد بمعدلات متهورة  
أدت لزيادة الاسعار بمقدار ٧٥٪ فى فترة ثلاثة أشهر ، وهنا كان الانهيار .

### اسباب سليمة للاهتمام بالتضخم :

#### ١ - اثر التضخم على توزيع الدخل :

ان سوء توزيع الدخل الذى قد ينتج بسبب ارتفاع الاسعار ، يعتبر من  
أكثر الاسباب التقليدية للاهتمام بالتضخم . فعند ارتفاع الاسعار فى المجتمع  
نجد ان الفئة التى تحصل على دخل نقدي ثابت هى أكثر الناس اصابة بضرر  
التضخم حيث أن دخلها الحقيقى ينخفض ، بينما هناك فئة أخرى فى المجتمع  
تتمتع بالقوة على الحصول على مزيد من الدخل النقدي بارتفاع الاسعار ،  
بل ان ارتفاع الاسعار قد يؤدي ( بسبب كثرة أرباح هذه الفئة ) الى زيادة  
الدخل الحقيقى لهؤلاء الافراد . وهكذا نجد أنه نتيجة للتضخم ينخفض دخل  
ذوى الدخل المحدود والثابت نسبيا ، ويزداد دخل أصحاب الدخل غير  
الثابتة والذين هم عادة من ذوى الدخل المرتفع أصلا ، وهذا ما يؤدي الى  
زيادة الفوارق فى توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة وما يترتب على  
ذلك من عدم العدالة .

الخاسرون بسبب التضخم : ان أكثر الناس تضررا للخسارة بسبب  
التضخم هم الذين يتقاضون دخولا نقدية ثابتة أو الذين يمتلكون قيمة معينة

من الادوات المالىة كالنقود أو السندات أو حسابات الادخار والتي تدور خلالها  
نقديا ثابتا . فهؤلاء الافراد يواجهون بارتفاع أسعار السلع والخدمات وفي  
نفس الوقت يكون دخلهم النقدي ثابتا مما يؤدي الى نقصان دخلهم الحقيقي .  
وتشمل هذه الفئة من الافراد معظم صغار المدخرين والمحالين الى المعاش  
وبغیرهم من الافراد الذين هم في مراكز اقتصادية ضعيفة ولا يستطيعون  
بغرض مطالبهم أو رغباتهم بضرورة اصلاح أوضاعهم الاقتصادية وإعطائهم  
علاوات نقدية تعوضهم عن ارتفاع الأسعار . وأيضا تشمل فئة من يتأثرون  
بالتضخم معظم كاسبى الاجور وخاصة مستخدمي الحكومة كالمدرسين وكذا  
موظفى القطاع الخاص الذين يشغلون مناصب في أدنى السلم الادارى  
بالمؤسسات وعمال المزارع وكتبة محال التجزئة والمستخدمات من النساء .

الفائزون بسبب التضخم : وبمعكس الاعتقاد الشائع بأن كل فرد  
يخسر في فترات التضخم فإنه في الواقع ، وما لم يكن هناك انخفاض في  
مستوى النشاط الاقتصادي ، فإنه كلما كان هناك خاسرين ، فلا بد من وجود  
فائزين ولا بد وأن تتساوى الخسارة مع المكسب ، ولقد جرت العادة على  
أسدال الستار عن مراكز الفائزين حيث لا يتذكر آثار التضخم الا  
الخاسرين . ومن الفائزين في اوقات التضخم الافراد الذين يحتلون مراكز  
قيادية في الاقتصاد القومي ، والذين في استطاعتهم أن يطالبوا بجزء أكبر  
من الناتج القومي ويتسببون بطلبهم هذا في ارتفاع الاسعار . ويتواجه  
أصحاب المراكز القيادية في مناصب رؤساء نقابات العمال وكبار المسئولين  
فيها وأيضا كبار المديرين وأصحاب الملكية في الشركات الكبيرة ( وغالبا  
ما تكون هذه نفس الشركات التي بها نقابات عمال قوية ) والتي يقوم  
مديرها برفع الاسعار أكثر من المتوسط وكذا رفع مرتباتهم .

وأحد الامثلة الشائعة على ذلك هو ما حدث في صناعة الحديد والصلب  
في الولايات المتحدة والتي ازدادت أجورها وأسعارها وإرباحها - جرتباتها

وقد أوضحنا هذه الزيادات إعادة توزيع الدخل في صالح العمال والمديرين وأصحاب رأس المال في فترات التضخم .

وطبقة دافعي الضرائب هي إحدى الطبقات الفائزة في وقت التضخم . ولكننا لا نراها بوضوح . فمن المفروض في وقت التضخم أن تقوم الحكومة بزيادة مرتبات موظفيها ومرتبات أصحاب المعاشات وأن تقدم نفس أنواع الخدمات بتكاليفها المرتفعة ، فإذا قامت الحكومة بذلك فإنها لا بد مضطرة في النهاية إلى زيادة الضرائب ، وفي هذه الحالة فإن دخول دافعي الضرائب سوف تقل بمقدار الضريبة . ولكن واقع الأمر هو أن الحكومات لا تقوم في وقت التضخم بزيادة مرتبات أو أجور موظفيها أو حتى بزيادة الانفاق عموما ، حتى لا تسبب مزيدا من التضخم . وبالتالي فحيث لا يقوم دافعي الضرائب بدفع أموال كان من المفروض أن تحصل عليها الحكومة فإنهم يعتبرون في حكم الفائزين في أوقات التضخم وإن كانوا لا يشعرون عادة بهذه المزايا .

وأصحاب رؤوس الأموال وخاصة أصحاب الأسهم في الشركات الكبيرة هم أكثر الأفراد فوزا في أوقات التضخم . ففي أوقات التضخم ترتفع أسعار منتجات شركاتهم وبالتالي أرباحهم وأيضا قيمة الأصول التي تمتلكها هذه الشركات تنزايد ، وكل هذه الاعتبارات تؤدي إلى رفع قيمة أسهم هذه الشركات وأسعار تداولها . وفي نفس الوقت فإن التزامات أصحاب رؤوس الأموال ناحية الغير لا ترتفع . وهكذا فإن كلفة الاعتبارات تشير إلى المكاسب الأكيدة التي يتمتع بها رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في أوقات التضخم . وحيث أن الشركات عادة لا تزيد من الأرباح الموزعة حينما يكون لديها مثل هذه الأرباح فإن الأرباح تأخذ شكل ( أرباح رأسمالية ) وهكذا لا تكون واضحة تماما كما هو الوضع في وضوح الخسارة التي يتحملها الموظفون وأصحاب المعاشات .

وهكذا نجد أن أثر التضخم على توزيع الدخل يكون في صالح أصحاب رؤوس الأموال ويؤدي إلى حصول هذه الطبقة الأخيرة من أصحاب الأسهم على أرباح فوق عادية أكثر مما تتطلبه الحاجة من احتفاظ هؤلاء الأفراد بأنفسهم مالية . ويندفع البعض عن أن التضخم يكون في صالح هذه الطبقة بقولهم أن الاقتصاد الذي يتحرك وينمو يتطلب وجود بعض الأفراد الذين يخلقون على عاتقهم المخاطر ويطالبون بأن حوافز المؤسسات والاختراعات يجب أن تفوق إلى حد كبير حوافز أصحاب الملكية الآمنة ، والتي لا خطر كبير من وجودها . ولذا فإن من المفضل - هكذا يذكرون - أن يتحول الدخل الحقيقي من أولئك الذين يحتفظون بأدوات مالية ذات دخول ثابتة ومحدودة إلى أولئك الذين يمتلكون أصول ذات دخول متغيرة .

غير أنه يمكننا القول أن هذه الطريقة السابقة على إعادة توزيع الدخل تبدو أمراً قاسماً وتتم بلا خطة محدودة ، وإذا كان من الصالح الصام أن يتم إعادة توزيع الدخل والثروات بطريقة معينة فمن الأفضل أن يكون هناك تعبير واضح عن هذه الرغبة العامة ، ويجب أن تتم إعادة التوزيع بطريقة واضحة المعالم ومباشرة .

هناك أيضاً بعض الآراء التي لا تؤمن بأن التضخم يؤدي إلى سوء توزيع الدخل بهذه الصورة التي سبق بيانها . ففي أوقات التضخم وفي الوقت التي تزداد فيه دخول أصحاب المراكز القيادية وأصحاب رؤوس الأموال ، فإن أجور العمال أيضاً تتم زيادتها عن طريق ضغط نقابات العمال . ومن طريق أن كثيراً من نقابات العمال تشترط زيادة أجور عمالها بنفسية الزيادة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة . وتضيف هذه الآراء أيضاً بأنه في بعض الأحيان تكون الزيادة في مستويات الأسعار ناشئة عن الزيادة في أجور العمال وهي زيادة تزيد عن إنتاجيتهم مما يؤدي لرفع التكلفة ورفع

الاسعار بالتالى . وهكذا نجد أنه فى بعض الاحيان ترتفع اجور العمال حتى قبل ارتفاع مستويات الاسعار . وكل هذه الآراء تشير اذن الى أن نصيب العمال فى زيادة الدخل على الاقل لا ينخفض أثناء التضخم .

ويذكر أحد الاقتصاديين وهو (١) Tibor Scitovsky

أن قدرا كبيرا من الأبحاث الإحصائية قد تم فى الولايات المتحدة وفى عددا من دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية بخصوص توزيع الدخل القومى وتغيرات هذا التوزيع فى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بالنسبة لفئات الدخل المختلفة ولانصبه الدخل الموزعة على عوامل الإنتاج . وتدلل كل هذه الأبحاث جميعها على أن بعض التغيرات فى توزيع الدخل قد تمت ، ولكن هذه التغيرات لا ترتبط بحركات الاسعار المرتفعة التى تواجفت فى هذه المجتمعات . وبصفة خاصة فإنه لا يوجد مايدل على أن عدم المساواة فى توزيع الدخل قد تزايد بسبب التضخم الذى تواجد فى أى من هذه البلاد التى تم دراستها ، وليس هناك أى دليل على أن نصيب العمال فى الدخل الكلى قد انخفض . وهذه النتيجة الأخيرة التى تواجفت فى البلاد العديدة التى تم دراستها ، والتى اختلفت درجات التضخم فيها ، تشير ضد مقبولة النظريات الاقتصادية فى التضخم ، وإن كان من المسلم به أن تلك هى الحقيقة الواقعة فى المجتمعات الاقتصادية الحديثة التى يتواجد فيها تنظيمات عمالية تتمتع بمراكز منافسة قوية . ولعل التوقعات الاقتصادية النظرية عن

(١) Scitovsky, Tibor & Anne «Inflation Versus Unemployment: An examination of their effects » in « Inflation, Growth & Employment A series of Research studies prepared for the Commission on Money & Credit » Prentice-Hall Inc Englewood Cliffs, N. J. 1964 PP 450—451.



إن العمال لابد أن يخسرون أثناء التضخم وإن أصحاب رأس المال لابد أن يفوزون هي توقعات نابعة أساسا من أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه من تضخم جامح وليس تضخم معقول أو عادي . ولا شك أن هناك أدلة كثيرة على حدوث سوء توزيع في الدخل أثناء التضخم الجامح مثل ذلك الذي حدث في ألمانيا سنة ١٩٢٢ أو في المجر سنة ١٩٤٩ ، ولكن يمكننا القول بأنه في ظل هذا النوع من أنواع التضخم يكون الاختلاف في نوع التضخم وما ينتج عن هذا النوع من آثار وليس في درجة التضخم وما ينتج عن هذه الدرجة من آثار . ونوضح هذه العبارة الأخيرة بقولنا أن الآثار الناتجة عن التضخم الجامح تختلف عن الآثار الناتجة عن التضخم العادي لأن هذين نوعين مختلفين من أنواع التضخم وليس نوعا واحدا اختلفت درجاته .

من هذا العرض السابق لآثار التضخم على توزيع الدخل شاهدنا أن هناك بعض الطبقات التي تتعرض للاضرار بمركزها الاقتصادي نتيجة ارتفاع الأسعار ومنها طبقة ذوي الدخل المحدود والثابت وأصحاب المعاشات وصغار الموظفين . وشاهدنا أن هناك طبقات تفوز في أثناء التضخم ويزداد دخلها مثل طبقة أصحاب المراكز القيادية ودافعي الضرائب وأصحاب رؤوس الأموال .

ولقد شاهدنا في هذا العرض السابق أيضا أن هناك من ينادي بأحقية أصحاب رؤوس الأموال في الحصول على مزيد من الدخل أثناء التضخم نظرا لمخاطراتهم بأموالهم وممتلكاتهم . وشاهدنا في نفس الوقت من يجادل بأنه عمليا لا يخسر العمال في أوقات التضخم وذلك نتيجة ما يتمتعون به من مركز قوى في الاقتصاد القومي بفضل تنظيماتهم العمالية ، وكما أن الدراسات الإحصائية الواقعية تؤكد أنه في أوقات التضخم المعتدل يظل توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج المختلفة ثابتا . وفي أوقات التضخم الجامح فإن أشياء

أخرى كثيرة محتملة الحدوث ، ولكن يجب أن نتذكر دائما أن التضخم الجامع هو نوعا مختلفا من أنواع التضخم وقد سبق الحديث بأسهاب عن احتمالات حدوث هذا النوع من أنواع التضخم .

## ٢ - أثر التضخم على الادخار والنمو الاقتصادى :

إن الآراء التقليدية تذكر أن للتضخم أثارا طيبة على زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادى . وفيما يلى سوف نستعرض الحجج المختلفة التى يذكرها أصحاب الآراء التقليدية ثم نستعرض بعد ذلك بعض الردود على هذه الحجج ، وننتقل أخيرا لمناقشة الواقع العملى فى سلوك معدل النمو الاقتصادى ومستويات الأسعار .

أراء تؤيد الآثار الطيبة للتضخم على حجم المدخرات والنمو الاقتصادى :

( ١ ) أن التضخم يفيد الغنى على حساب الفقير ، وبذلك يشجع على زيادة الادخار ، حيث إن الغنى يدخر أكثر من الفقير . وهذه المدخرات تعتبر إحدى الوسائل الأساسية فى تمويل عمليات الاستثمار والأبحاث وغيرها من النشاط الاقتصادى .

( ب ) وإذا لم يكن التضخم يعمل كحافز مباشر على زيادة الادخار والاستثمار ، فإنه فى حد ذاته أمر ملازم لسياسات النمو الاقتصادى . فمثلا وفى ظل جمود مستويات الأسعار والأجور فى الاتجاه التنازلى فى الأوقات الحالية ، أو بمعنى آخر وفى ظل صعوبة خفض الأسعار والأجور بسبب الاحتكارات القائمة ونقابات العمال القوية فى كثير من المجتمعات فإنه من الصعب المحافظة على مستويات مرتفعة من العمالة وحفز رجال الأعمال على طلب مزيد من العمال دون وجود ارتفاع ولو طفيف فى الأسعار يشير إلى احتمالات أرباح مستقبلية .

( ج ) ويستطيع التضخم أن يوفر ما يسمى بـ «إدخار الاجباري» الذي يخدم عملية تمويل التنمية . فإذا قامت الحكومة بطبع وإصدار كمية من النقود أو قامت البنوك التجارية بخلق مزيد من الائتمان وتم إنفاق هذه الأموال على النشاط الاقتصادي الخاص بالتنمية ، فمعنى هذا أن الحكومة ورجال الأعمال وهم يرغبون في الإنفاق على التنمية الاقتصادية ، قد زادت قدرتهم على هذا الإنفاق وبالتالي ترتفع الأسعار وبالنسبة للمستهلكين وقد ارتفعت الأسعار أمامهم فإنهم يحتفظوا من مستهلكهم ، بالتقدير من السلع والخدمات التي استحوذت عليها الحكومة ورجال الأعمال . وفي هذه الحالة يطلق على هذا الجزء من الدخل الذي لم يستهلكه المستهلكون بسبب ارتفاع الأسعار بأنه إدخار اجباري .

ويرد أصحاب الرأي القائل بأن التضخم لا يزيد من حجم الإدخار بل بوانه يعوق من النمو الاقتصادي بالآتي :

( أ ) إن التضخم لا يزيد من حجم المدخرات بل بالعكس فإنه يقلل منها طالافراد سرعان ما يدركون أن قيمة نقودهم ، وسنداتهم وقيمة ما يمتلكونه من بوالص تأمين وحسابات ادخار سوف تزداد انخفاضاً على مرور الزمن بسبب ارتفاع الأسعار ، وهكذا ينفق الافراد بسرعة ولا يدخرون .

( ب ) وحتى إذا استمر الافراد في زيادة مدخراتهم المالية فإن الجزء الأكبر من هذه المدخرات قد ينصب إلى أغراض غير إنتاجية أو يذهب للخارج ويشمل ذلك المضاربة في شراء الأراضي ، واكتناز المجوهرات والاستثمارات الأجنبية .

( ج ) إن التضخم يسبب نوعاً من عدم التأكد بالنسبة للمستقبل وهكذا لا يشجع رجال الأعمال على الاستثمار .

( د ) وفى أوقات التضخم يتزايد الاحتكاك بين العمال ورجال الأعمال ، فالعمال يطالبون بارتفاع الأجور ورجال الأعمال يقاومون ذلك بقدر الامكان ويحاولون من ناحيتهم رفع الاسعار لتعويض الزيادة فى التكاليف ، ولما الحكومة فى تسعى جاهدة لمنع الزيادة فى الأجور والزيادة فى الاسعار ويتدخل فترة الاخذ والعطاء بين هذه الهيئات من أجل التوفيق بين مصالحهم المختلفة. نوعا من الاحتكاكات تتمثل فيما نشاهده من اضطرابات العمال وتتوقف بعض المصانع عن الانتاج فى كثير من الاحوال وهكذا نجد ان أحد مساوئ التضخم هو احتمال التنازع الاجتماعى بين الطبقات واضرابات العمال ونقص الانتاج وليس زيادته .

( هـ ) يؤدى التضخم أيضا الى عدم الكفاية الاقتصادية وذلك من جانب كل من العمال والإدارة . فالعمال يتكدون من حصولهم على وظائف فى اوقات التضخم وتزايد النشاط الاقتصادى ولا يضغطون على انفسهم من أجل تحسين انتاجيتهم . والإدارة لاتبالي بزيادة التكلفة سواء بسبب زيادة الأجور أو انخفاض الانتاجية وذلك لان التضخم يسمح للإدارة بنقل الزيادة فى التكلفة الى المستهلك فى صورة زيادة فى اسعار البيع . وهكذا نجد ان عدم الكفاية الانتاجية تؤدى الى نقص المدخرات والاسراف فى المواد والى تقليل معدل النمو الاقتصادى .

مما سبق يتضح اذن أن هناك آراء تؤيد الآثار الطيبة للتضخم على زيادة حجم المدخرات وزيادة معدل النمو الاقتصادى ، وان هناك أيضا آراء عكسية تؤيد الآثار السيئة للتضخم على حجم المدخرات والنمو الاقتصادى ولاشك أن القارئ قد يفعل وينحاز الى أحد الآراء السابقة ، وقد يدغم هذا الانحياز الى محاولة نقد وجهة النظر الماكسة لرايه وتحليل وجهات نظرها والرد عليها . الا انه اذا اتبعنا هذا السبيل فقد يأخذ الموضوع الكثير من الوقت

والجهد وحسما للرأى نذكر ماتوصلت اليه الدراسات الاحصائية عن العلاقة بين الزيادة فى مستويات الاسعار وبين معدلات النمو فى الدخل القومى فى فترات زمنية متباينة وفى عدد من الدول المختلفة .

نتائج الدراسات العملية عن علاقه مستويات الاسعار بمعدل زيادة الدخل القومى :

نذكر الدراسات الاحصائية (١) أنه نتيجة لاختلاف اثار السياسات الوطنية فان النمو الاقتصادى قد تواجد فى ظل اتجاهات مختلفة لمستويات الاسعار :

١ - فى سبت دول مختلفة وهامه ( الولايات المتحدة - انجلترا - اليابان - المانيا - ايطاليا - هولندا ) تدل الدراسات لسلوك المتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية طويلة على أن معدلات النمو الاقتصادى كانت احسن ما يكون عندما كان متوسط الزيادة فى الاسعار لا يتعدى ٦٪ سنويا .

٢ - وفى نفس الوقت تدل الدراسة التى تمت بالنسبة الى ٢٩ دولة مختلفة ، أنه فى الفترة بين عام ١٩٤٨ - ١٩٥٨ كانت هناك ٣ دول من هذه المجموعة تعاني من أسوأ درجات الارتفاع فى الاسعار ( الأرجنتين - بوليفيا - شيل ) وكانت معدلات النمو الاقتصادى فيها منخفضة للغاية . وفى دول أخرى كانت مستويات الاسعار تتراوح فى تزايدها السنوى بين ٧٪ ، ١٥٪ ، ولكن زيادة الدخل القومى كانت طيبة ومشجعة للغاية .

٣ - ان هناك عددا كبيرا من الدول تمت فيها زيادة الدخل القومى وفى نفس الوقت انخفضت فيها مستويات الامتعار .

---

(١) المرجع السابق ص ٩٥ و ٩٦ .

وَمَا سبق يمكن القول اذن ان أثر التضخم على زيادة حجم المخرات وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي هو اثر غير واضح تماما في كثير من الاحوال ويصعب التعميم فيه .

### ٣ - أثر التضخم على تخصيص الموارد :

كثيرا ما يذكر ان التضخم يؤدي الى سوء تخصيص الموارد في المجتمع ويوجهها الى غير الاستعمالات المثلى . ففي اوقات التضخم يميل سلوك المستهلكين والمنتجين الى أن يصبح اقرب ما يكون الى المضاربة . فقد يتزايد طلب المستهلكين طعجا على السلع والخدمات التي يتوقعون المزيد من الارتفاع في اسعارها .

وبناء عليه يقوم هؤلاء المستهلكين باعادة ترتيب اولويات مشترياتهم في ضوء هذه التوقعات الجديدة للاسعار . وهنا تتجه الموارد نحو انتاج مزيد من السلع والخدمات التي لم يكن هناك بالفاكيد في حاجه لها لو أن مستويات الاسعار ثبتت بالاستقرار .

وبالنسبة لرجال الاعمال فانهم ايضا ينهلون مندفعين بفعل توقعاتهم لارتفاع الاسعار الى طلب عوامل انتاج اضافية وتوظيفها في انتاج السلع والخدمات التي يتزايد الطلب المفاجي عليها والتي غالبا ما يتضح فيما بعد انه لم تكن هناك حاجة اقتصادية اكيدة لتوجيه الموارد الى هذه النواحي الانتاجية وان ذلك تم بغرض تحقيق ارباح عاجلة على حساب المستهلك . هذا السلوك من جانب المستهلكين والمنتجين في اثناء التضخم يساعد اذن على سوء تخصيص الموارد وعلى مكافاة المضاربين بما لا يستحقوه من عائد ، والى الاسراف في استخدام موارد المجتمع .

#### ٤ - أثر التضخم على الكفاية الانتاجية :

يدعى الكثير من الكتاب بأن التضخم يحمل فى طياته الكثير من الآثار السلبية على الكفاية الانتاجية للعمال والآلات . ولعل تفسير عدم الكفاية هذه ينبع أساساً من الحديث السابق عن أن التضخم يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وما ينتج عن ذلك هو بطبيعة الحال اسراف فى استخدام الموارد وانخفاض فى الكفاية الانتاجية .

الا ان ما يمكن ذكره فى هذا المجال هو ان انخفاض الكفاية الانتاجية يرجع أكثر ما يرجع الى العمالة المزاولة فى الافراد والآلات التى تحدث فى اوقات التضخم من جانب الطلب او الى ما يفرضه العمال من مطالب لامبرر لها . وليس مرجعها الى ارتفاع الاسعار فى حد ذاته .

ففى احوال الطلب المتزايد على السلع والخدمات تتواجه احتمالات كبيرة لانخفاض الكفاية الانتاجية . فالآلات اقل كفاءة عادة ما تبقى عاطلة فى انتظار الحاجة الماسة اليها والتى تنشأ فى مثل اوقات زيادة الطلب هذه . وحينما تستعمل هذه الآلات فان متوسط ما ينتج من السلع فى ساعة من ساعات العمل سوف ينخفض . كذلك فى مثل هذه الاوقات من زيادة الطلب تنشأ الحاجة الى عمال هم فى العادة اقل خبرة فى العمل وقدراتهم على الانتاج منخفضة . وهكذا نجد ان الآلات والعمال التى يتم استخدامها فى اوقات تزايد النشاط الاقتصادى تساهم فى نقص الكفاية الانتاجية فى هذه الاوقات . ولقد دعت هذه الظاهرة الى قول البعض بأن فترات البطالة والكساد تحفز الادارة والعمال على زيادة الانتاجية أكثر مما تحفزهم فترات العمالة الكاملة .

ومهما يكن فى حديثنا السابق على العلاقة بين حالات تصاعد النشاط

الاقتصادى وبين احتمالات انخفاض الكفاية الانتاجية ، فان الحقيقة التى لا يمكن اغفالها هى أن المسئول الاول عن انخفاض الكفاية الانتاجية هو التعزير المطرد فى النشاط الاقتصادى وليس ارتفاع الاسعار فى حد ذاته . ان التعزير المطرد فى النشاط الاقتصادى يكون عادة مصحوبا بارتفاع الاسعار الا ان الارتفاع فى الاسعار ( او التضخم ) ليس هو السبب فى انخفاض الكفاية الانتاجية بل هو كما شاهدنا الزيادة فى الطلب ومحاولة زيادة الانتاج ( الحدى ) هى العوامل المسئولة عن نقص الكفاية الانتاجية .

#### • - أثر التضخم على التجارة الخارجية :

من أهم الآثار الضارة بالاقتصاد القومى والتى يسببها التضخم هو انخفاض صادرات الدولة بسبب ارتفاع الاسعار . فحينما يرتفع مستوى الاسعار الداخل فى احدى الدول بمعدل أسرع من ارتفاعه فى بلاد أخرى فإن أفراد هذا البلد والشركات التجارية فيه سوف تجد دافعا قويا فى الشراء من الخارج بينما نجد أن الاجانب يتخاذلون عن الشراء من مثل هذا البلد . وقد تكون النتيجة مشكلة مزمنة فى ميزان المدفوعات . ويزداد الامر تعقيدا اذا اضطرت الدولة المصابة بعجز فى ميزان مدفوعاتها الى استعمال احتياطياتها من الذهب لنفع أثمان المنتجات التى يلزم استيرادها .

وقبل أن ننتقل الى الحديث عن أنواع وأسباب التضخم نستعرض ملخصا لأهم المناقشات التى تمت فى الحديث عن الأسباب السلبية فى الاهتمام بالتضخم أو بمعنى آخر ، فى الحديث عن الآثار السلبية للتضخم . لقد ناقشنا فى هذا الحديث آثار التضخم على العناصر التالية : توزيع الدخل - الادخار القومى - تخصيص الموارد - الكفاية الانتاجية - التجارة الخارجية . وفى تحليل آثار التضخم على هذه العناصر توصلنا الى النتائج التالية :



١ - ان التضخم لا يؤثر على توزيع الدخل القومي بين اصحاب عوامل الانتاج بالصورة التي جرت الكتابات الاقتصادية التقليدية على الاخذ بها .  
لقد كان الرأى السائد هو أن التضخم يعيد توزيع الدخل في صالح الاغنياء من ذوى الدخل المرتفعة واصحاب رأس المال ، وضد مصلحة ذوى الدخل الثابتة والمحدودة من صفار الموظفين والعمال الا ان مناقشة هذا الرأى اظهرت انه من الناحية العملية لم تتغير نسبة ما يحصل عليه اصحاب عوامل الانتاج من دخول خلال فترات مختلفة من سنوات الدراسة . وان تعليل ذلك ياتى من تغيير أحوال المجتمعات الاقتصادية المعاصرة وقوة نقابات العمال ومحاولة الحكومات المختلفة للتغلب على القوى الاحتكارية ومساندة الطبقات الفقيرة في المجتمع .

٢ - ان أثر التضخم على حجم المخرجات القومية قد تضاربت فيه الاقوال ، فهناك من يؤيد الآثار الطيبة للتضخم على حجم الادخار القومي ، وهناك من يعارض ذلك . وعن الناحية العملية فان الدراسات الاحصائية اوضحت أن حجم المخرجات ونمو الدخل القومي قد تم سواء في ظل ارتفاع الاسعار أو انخفاضها .

٣ - بالنسبة لسوء تخصيص الموارد ، فقد اتضح أن التضخم يساهم مساهمة اكيدة فيها . وشاهدنا أن ارتفاع الاسعار بمعدلات مختلفة يؤدي الى المضاربة ويبطل من مفعول الثمن كمرشد للمنتج والمستهلك الى الاستعمالات المثل للموارد .

٤ - ولقد اوضحت مناقشة أثر التضخم على الكفاية الانتاجية ، أن الكفاية الانتاجية تنخفض فعلا في اوقات التضخم ، الا أن السبب الحقيقي هو تزايد النشاط الاقتصادي وارتفاع الطلب واستغلال كافة الطاقات الاقتصادية .

• - ويؤثر التضخم تأثيرا ضارا على حجم التجارة الخارجية حيث أنه يرفع من أسعار السلع المحلية ويؤدي الى نقص الصادرات وزيادة العجز في ميزان المدفوعات •

## ثانيا - أنواع التضخم وأسبابه

جرت العادة على التمييز بين نوعين من أنواع التضخم وهما التضخم من جانب الطلب Demand pull inflation والتضخم من جانب العرض (أو التكلفة) Cost Push inflation وغيا إلى سؤوب. نناقش كل من هذين النوعين :

### التضخم من جانب الطلب :

يحدث هذا النوع من أنواع التضخم عندما يقبل أفراد المجتمع على شراء (أو طلب) كميات من المنتجات أكثر مما يمكن توفيرها في ظل الطاقة الانتاجية القائمة ومقدرة المجتمع على الانتاج •

ويكون هناك في هذه الحالة إذن ( طلب أكثر من اللازم ) مما يؤدي الى رفع مستويات الاسعار • وهكذا نجد أن شرط حدوث تضخم من جانب الطلب هو ضرورة وجود عمالة كاملة في المجتمع ، وأنه لا يمكن زيادة الانتاج لمواجهة الزيادة في الطلب • فإذا حدث ارتفاع في مستوى الاسعار ولكن تواجد في نفس الوقت عدد كبير من الأفراد الذين يعانون من البطالة ، وإذا وجدت طاقة صناعية عاطلة في المجتمع فإنه لا يمكن أن نوصف هذا النوع من التضخم بأنه تضخم من جانب الطلب •

وينشأ التضخم من جانب الطلب سواء في أوقات السلم أو في أوقات

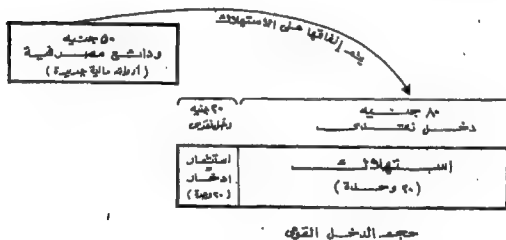
الحرب • ففي أوقات السلم قد يأتى وقت من الاوقات يشمر فيه رجال الاعمال بالتفاؤل وإمكانية زيادة الارباح فيقبلون على زيادة الطلب على عوامل الإنتاج والاستثمار والمخزون من السلع • وحيث تزداد دخول العمال النقدية فانهم أيضا يميلون الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية • وهكذا نجد أنه نتيجة حدوث موجة من التفاؤل بمستقبل أفضل للنشاط الاقتصادي أن يزداد الطلب من جانب المستهلكين ورجال الاعمال على العرض المحدود من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج مما يؤدي الى رفع مستوى الأسعار •

وفي أوقات الحروب تحدث نفس الامور السابقة من اندفاع الافراد ورجال الاعمال على تخزين السلع وبذلك يحاولون الحصول على جزء من الناتج اكبر مما تتيحه الموارد الانتاجية للمجتمع في هذا الوقت • غير أن أكبر المساهمين في التضخم في اوقات الحروب هي الحكومة • فالحكومة لا تحاول فقط شراء كميات أكثر من الكميات التي تشتريها في أوقات السلام ، ولكن هي أيضا لا تقوم بزيادة الضرائب بدرجة معادلة لزيادة الانفاق • وبالإضافة الى ذلك فإن الحكومات تقوم بتمويل جزء كبير من انفاقها عن طريق الاقتراض من البنوك ، وهو عكس ما يكون المطلوب حدوثه في أوقات التضخم •

وهناك عدة آراء في شرح كيف ينشأ التضخم من جانب الطلب - ولعل أكثر الآراء واقعية تلك التي تربط بين كمية النقود المتوفرة وبين سلوك الافراد ورغباتهم في الاستهلاك والادخار •

ان سبب التضخم من جانب الطلب هو أساسا وجود تغير في رغبات الافراد ناحية استهلاك السلع والخدمات ، أو بطريقة أخرى وجود تغير في رغبات الافراد في الادخار • فعندما تتغير رغبات الافراد في الادخار ولا

يقرروا ادخار أى شيء اضافى ، بل ينفقوا الاضافات فى الدخل النقدى على الاستهلاك ، فان أسعار السلع والخدمات المدة للاستهلاك ترتفع طالما أن عرضها محدودا . وحيث أن قرارات الاستهلاك المتزايد تعنى قرارا بانفاق مزيد من النقود على السلع الاستهلاكية ، فلا بد من وجود مصدر يحد الافراد بهذا المزيه من النقود حتى يمكن زيادة الانفاق وحدوث ارتفاع فى الاسعار . فإذا افترضنا أن حجم السلع والخدمات المدة للاستهلاك هى ٨٠ وحدة ، وحجم سلع الاستثمار ( المدخرة ) هى ٢٠ وحدة ، وأن حجم الدخل النقدى للافراد هو ١٠٠ جنيه ينفق ٨٠٪ منه على الاستهلاك و ٢٠٪ على الادخار ، فان معنى ذلك أن مستوى الاسعار هو واحد صحيح ، وكما يتضح من الرسم البياني التالى :



ويوضح هذا الرسم أن هناك دخل حقيقى قدره ٨٠ سلعه استهلاكية و ٢٠ سلعة استثمار . وأن الدخل النقدى المنفق عليهم هو ٨٠ جنيه على الاستهلاك و ٢٠ جنيه على الاستثمار . وبالتالى فان مستوى الاسعار حجم السلع البائنه يساوى واحد صحيح ( ) . فإذا زاد عرض الادوات النقود المالية فى المجتمع ( النقود ) بمقدار ٥٠ جنيه مثلا ، وقرر الافراد انفاق هذا المبلغ على الاستهلاك ، فان مجموع ما ينفق على الاستهلاك فى هذه الحالة

يساوى ( ٨٠ جنيه + ٥٠ جنيه = ١٣٠ جنيه ) وبالتالي فإن أسعار السلع الاستهلاكية ترتفع . ان السبب في التضخم هو ارتفاع الأسعار هو ( وجود أدوات مالية تفوق رغبة الافراد في الادخار ) ، لحدوث التضخم يتطلب تغير في سلوك الافراد ناحية الاستهلاك و الادخار + أدوات مالية ( نقود ) تمكن الافراد من تلبية هذه الرغبات . ولقد شاهدنا من قبل ان البنوك التجارية هي التي في امكانها أن تصدر هذه الأدوات المالية بالصورة التي تؤثر في مستوى الأسعار ، ذلك أن البنوك التجارية هي الوسيط المالي الوحيد الذي يقرض الافراد دون قرارات سابقة من أفراد آخرين بادخار هذه الأدوات المالية .

وقبل أن نناقش بعض ما يتردد ذكره من أسباب أخرى للتضخم من جانب الطلب يحسن أن نذكر بعض التحفظات على تحليلنا السابق . فقد ذكرنا أن الافراد ينفقون كل الزيادة في الدخل النقدي على الاستهلاك ، وقد يحدث أن ينفقوا جزءا فقط من هذه الزيادة على الاستهلاك والباقي على سلع الاستثمار ، وهذا لا يؤثر كثيرا على نتائج التحليل بل حتى لو أنفقوا كل الزيادة في الدخل النقدي على الاستثمار فقط فإن مستوى الأسعار سيرتفع في أى من هذه الاحوال الثلاثة . كذلك فقد افترضنا أيضا بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، مثال ذلك افتراض ثبات سرعة دوران النقود ( وسيتضح معنى هذا عند دراسته نظرية كمية النقود فيما بعد ) .

هناك بعض الآراء الأخرى عن سبب التضخم من جانب الطلب ، ويذكر واحد من هذه الآراء أن السبب في التضخم من جانب الطلب هو زيادة كمية النقود . ويذكر رأى آخر أن السبب في هذا التضخم هو زيادة الدخل . والواقع أن كل من هذين الرأيين به نوع من المغالطة . فزيادة

كمية النقود بمفردها لا تكفى لرفع مستوى الاسعار ، فقد لا ينفق الافراد هذه النقود ، وفى نفس الوقت فان قرارات انفاق النقود تعنى وجود تغيير فى سلوك الافراد ، وفى ميل الافراد للاستهلاك والادخار ، فيحسن اذن أن نقول أن زيادة كمية النقود بالأضافة الى عدم رغبة الافراد فى الاحتفاظ بهذه النقود هو الذى يسبب التضخم .

أما القول بأن الزيادة فى الدخل تؤدي الى التضخم فهو أيضا قول خاطئ لان المفروض أن الزيادة فى الدخل تنشأ من الزيادة فى الانتاج وكل زيادة فى الدخل يقابلها زيادة فى الانتاج المقصود بالدخل هنا هو الدخل الحقيقى ، وبالتالى ، وحيث أنه كلما زاد الدخل يكون الانتاج قد ازداد فلا يمكن أن ينشأ عن زيادة الدخل أى زيادة فى الاسعار .

#### التضخم من جانب العرض ( التكلفة ) :

ان الشرح التقليدى لفكرة التضخم ينسب بداية الارتفاع فى مستوى الاسعار الى الطلب ، أى الى قرارات يتخذها المشتريين وليس البائعين . الا أن هناك مجموعة من الآراء التى تعتقد أن الزيادة فى مستوى الاسعار يمكن أن تنشأ من جانب البائعين سواء بائعى الخدمات أو المنتجات ، وبدلا من أن يزداد الطلب على الناتج ، يزداد طلب البائعين على الاجور وعلى الارباح وعلى الاسعار . ان التضخم من جانب العرض أو التكلفة ينشأ نتيجة مطالبة أصحاب عوامل الإنتاج بأثمان لخدماتهم أكثر مما تسمح به انتاجيه عوامل الإنتاج .

وكمثال على ما سبق ، قد يكون هناك عامل ينتج ٥ وحدات من سلعة معينة فى الساعة ، وتمن الوحدة من هذه السلعة فى السوق هو ١٠ قروش وبفرض أن العمل هو التكلفة الوحيدة فى هذه السلعة فان أقصى ما يمكن

دفعه للعامل هو ٥٠ قرشا كأجر لى الساعة عن هذا العمل . فإذا طالب العامل بأجر ٧٠ قرشا مثلا فى الساعة ، فإنه فى هذه الحالة يكون قد طالب بأجر يفوق قيمه انتاجيته مما يؤدى الى رفع التكلفة وبالتالي رفع مستوى الاسعار . وهذا هو المقصود بالتضخم من جانب العرض وهو زيادة تكلفة الانتاج بسبب عدم تمشى عوائد عوامل الانتاج مع قيمة انتاجية هذه العوامل .

ومما يذكر أنه ليس من الضرورى أن تؤدى الزيادة فى أجور عوامل الانتاج الى زيادة التكلفة ، وذلك يحدث عند زيادة الإنتاجية . فمثلا قد تزداد انتاجية العامل فى المثال السابق ( بسبب التقدم الفنى مثلا ) وينتج ١٠ وحدات من السلعة فى الساعة بدلا من ٥ وحدات . فى هذه الحالة يمكن أن يحصل هذا العامل على أجر قدره جنيه فى الساعة ( ارتفاع فى الاجر ) وفى نفس الوقت نجد أن مستوى الاسعار لم يرتفع ( ١٠ قروش للوحدة ) .

وهناك الكثير من القول عن مسئولية الحكومات عن وجود التضخم من جانب التكلفة . فتذكر بعض الآراء أن الحكومات فى الدول المختلفة تخشى من نقابات العمال القوية التى تفرض رفع أجور عمالها ، وتخشى الحكومة أن تتدخل فى هذه الأحوال خوفا من اضطرابات العمال ونقص الانتاج . ومن ناحية أخرى ان التزام الحكومات المختلفة بتحقيق العمالة الكاملة يجعل هذه الحكومات فى موقف من يقر ويسمح بحدوث التضخم من جانب التكلفة فعند ارتفاع التكلفة ونقص المبيعات تخشى الحكومات من حدوث البطالة وتتدخل بزيادة الانفاق وزيادة الطلب حتى لا يحدث كساد . مثل هذا التصرف يجعل من موقف الحكومات وكأنه اقرار من الحكومة بارتفاع التكلفة .

ويرد رأى آخر على هذه المحاولة السابقة بالقول بأن حصول الافراد على اسعار مرتفعة لخدماتهم هو الذى يجعلهم ينفقون المزيد على الناتج مما يحول دون حدوث البطالة والكساد وأن مسئولية الحكومة عن التضخم من جانب التكلفة ليست بالصورة التى تم رسمها فيما سبق .

كانت هذه مناقشة لفكرة التضخم وأنواعه ومشاكله أما عن طريق علاج التضخم سواء عن طريق السياسة النقدية او السياسة المالية فسيرد ذكرها عند مناقشة هذه السياسات .



## الفصل الثامن

### البنوك المركزية

ترجع أهمية البنوك المركزية الى اهتمام الحكومات المختلفة بنمو المعاملات المصرفية والتجارية وضرورة التحكم في حجم الائتمان الذي تقوم به البنوك المختلفة ، في الدولة ، وترغب الحكومة في انشاء البنك المركزي للقيام بوظيفة مراقبة النقد والائتمان ومباشرة تنفيذ السياسة المصرفية (ج) للدولة ، كذلك فان البنك المركزي في استطاعته - بل ان هذه هي احدى وظائفه - ان يقوم بتنسيق ومعاونة بقية البنوك في أداء أعمالها لئلا

وتتشابه جميع البنوك المركزية في مختلف الدول فيما تقوم به من وظائف وان كانت هناك بعض الفروق فهي ليست في الاسس ذاتها وانما في الطريقة التي تتبعها هذه البنوك من أجل تحقيق أهدافها في مجتمع اقتصادي تختلف ظروفه عن المجتمع الاقتصادي في دولة أخرى . فالبنوك المركزية في مختلف الدول تقوم بمراقبة نشاط البنوك الأخرى بهدف تمكين الدولة من تنفيذ سياستها المصرفية والمالية . وفي هذا يتميز البنك المركزي عن غيره من البنوك ، فان هدفه الأول ليس الربح كما هو الوضع بالنسبة لغيره من البنوك ، والبنك المركزي لابد له أن يتبع مجموعة من

الاساليب التى تمكنه من فرض سيطرته على بقية البنوك الاخرى ، ولا بد  
ايضا أن يخضع البنك المركزى ذاته الى السياسة العامة للدولة .

ويمكن ايضا ح الوطائف المختلفة التى يؤديها البنك المركزى فى  
الآتى :

- ١ - اصدار وتنظيم العملة داخل الدولة وفقا لاحتياجات التعامل .
  - ٢ - تادية الخدمات المصرفية للدولة .
  - ٣ - المحافظة على الاحتياطى النقدى للبنوك فى النظام المصرفى .
  - ٤ - المحافظة على الاحتياطى من العملات الاجنبية .
  - ٥ - اعادة خصم الاوراق المالية والتجارية لتمويل البنوك الاخرى .
  - ٦ - القيام بأعمال المقاصة بين البنوك وبعضها .
  - ٧ - التحكم فى حجم الائتمان بتنفيذ السياسة النقدية .
  - ٨ - المساهمة فى أعمال التخطيط الاقتصادى ، وتمثيل النظام  
المصرفى فى أعمال التخطيط .
- وفيما يلى نقوم بمناقشة بعض هذه الوظائف .

### أولا - اصدار وتنظيم العملة :

ان احدى الوظائف الاساسية والتجارية للبنوك المركزية هى وظيفة  
اصدار العملة وتنظيم استخدامها فى المجتمع . ولعل الدافع الى توكيل  
عملية اصدار النقود الى البنوك المركزية بدلا من أن تحتفظ الدولة لنفسها

بحق الاصدار هو خشية الدولة من اضرارها لاصدار العملة لحزمة اغراض  
الميزانية دون النشاط الاقتصادى عموما مما قد يؤدي الى تدهور قيمة العملة  
وانعدام الثقة بها ، وربما تشعر الدولة بأن وجود حق الاصدار لدى  
هيئة أخرى ما يمنحها من اللجوء الى هذا المصدر الخارجى كلما ظهرت حاجة  
الى النقود ، ولعله من الأفضل أيضا أن يقوم بنك واحد هو البنك المركزى  
بعمليات اصدار النقود فى المجتمع بدلا من عدة بنوك كما كان يحدث فى  
المصور السابقة ، وتركيز عمليات اصدار العملة بدعمه الاسباب الآتية :

١ - ان فى قيام هيئة واحدة للاصدار اعطاء مزيد من الثقة فى قيمة  
اوراق البنكنوت بدلا من أن توزع هذه الثقة على بنوك متعددة وبالتالي قد  
يرفض الأفراد - فى وقت ما - استعمال نقود أحد البنوك ويقبلوا بشدة  
على ما يصدره بنك آخر من اوراق البنكنوت ، وما يؤدي اليه هذا من  
اضطراب فى احوال النقد طوال الوقت . ان قيام هيئة واحدة للاصدار له  
عامل نفسى طيب على تقدير الافراد للنقود .

٢ - ان فى وجود هيئة واحدة لاصدار اوراق البنكنوت تدعيم لمركزها  
فى السيطرة على احوال الائتمان فى الاقتصاد القومى - فزيادة الائتمان  
تتطلب زيادة فى كمية النقد المصدر وتقليل حجم الائتمان يتطلب عدم زيادة  
اصدار النقود ، فاذا كان البنك المركزى هو الهيئة الوحيدة التى تتمتع  
بحق اصدار ، فان ذلك يمكن البنك المركزى من السيطرة على حجم الائتمان .

٣ - ان فى قيام البنك المركزى باصدار اوراق البنكنوت مع وضع

القوانين اللازمة التي تمنعه من الإفراط في الإصدار ، فيه ما يمنح الحكومة من الإفراط في استخدام سلطانها على البنك المركزي وما يحمي النظام النقدي من سلطان الحكومة وكذا ما يحمي المجتمع من سيطرة البنك المركزي .

٤ - حقيقة أن إصدار الدولة للبنكنوت قد يتيح لها بعض الإرباح ، إلا أن العائد من قيام هيئة متخصصة بالإصدار يكون عادة أكثر ربحا . والعائد على الحكومة هنا لا يقدر نقدا ولكن يقدر باستفادة الدولة من خدمة البنك المركزي في أداء خدماته المصرفية للحكومة وللنظام النقدي عموما .

وبالنسبة لعملية تنظيم إصدار البنكنوت فإن هناك بعض الأفراد يرون ضرورة تمتع البنوك المركزية بحرية مطلقة في إصدارها لأوراق البنكنوت كلما دعت الحاجة الاقتصادية إلى ذلك ، ويرى البعض الآخر أنه لا بد من تقييد حرية البنوك المركزية في الإصدار بوضع قوانين وتشريعات تنظم هذه العملية . والمفروض في رأى أصحاب نظرية حرية البنوك المركزية في إصدار البنكنوت أن أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي تزداد وتتنقص تبعا لأحوال النشاط الاقتصادي ، وهذه بطبيعتها تتطلب مرونة وحرية للبنك للتصرف في حجم كمية النقود تبعا لما تمليه الأحوال الاقتصادية . وإذا كان النظام هو نظام قاعدة الذهب فإن البنوك المركزية بطبيعتها لا بد وأن تلاحظ ضرورة المحافظة على القدر الملازم من احتياطي الذهب اللازم لإصدار العملة .

أما أصحاب الرأي القائل بضرورة تقييد حرية البنوك المركزية في إصدار النقود فهم يبررون هذا الرأي على أساس أن زيادة كمية النقود أو نقصها تبعاً لاحتياجات التعامل لا تتطلب بالضرورة زيادة في النقد المصدر ، بل يكفي أن يقوم البنك المركزي بقبول مزيد من الأوراق التجارية التي تخصصها البنوك التجارية ( أو بالأحرى تعيد خصمها ) لديه وذلك بتخفيض سعر الخصم ، وبالتالي يزيد رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي ، وهكذا يصبح في إمكان البنوك التجارية أن تزيد من خلق الائتمان أو من فتح حسابات الوديعة ، وبالتالي تزداد النقود المصرفية دون حاجة إلى زيادة كمية البنكنوت المصدر . ويمكن للبنوك المركزية أن تقلل من حجم الائتمان برفع سعر الخصم وبالتالي تقل كمية النقود المصدر . هذا بالإضافة إلى الوسائل الأخرى التي يمكن للبنك المركزي أن يستخدمها للتأثير في حجم الائتمان مثل عمليات السوق المفتوحة ، ونسبة الاحتياطي القانوني وغيرها من الوسائل .

ويرى أيضاً الذين يؤيدون تقييد حرية البنوك المركزية في إصدار النقود أن وظيفة إصدار النقود هي إحدى وظائف البنك المركزي بالإضافة إلى وظائفه الأخرى المتعددة ، وكل هذه الوظائف لها أثرها على السياسة النقدية والمالية للدولة ، فإذا كانت العولة تشرف على البنك المركزي في توجيهه للسياسات الاقتصادية النقدية والمالية ، فلا بد وأن تشرف على الوظائف المختلفة التي يتم بمقتضاها تنفيذ هذه السياسات . وحيث أن

وظيفة إصدار النقود تتعلق بقيمة العملة الوطنية ، وما لذلك من أهمية بالنسبة للنشاط الاقتصادي فإن الدولة لابد وأن تشرف على تنظيم عملية الإصدار . ونتيجة لهذا الرأي فإن كثيرا من الدول تتدخل بوضع القواعد والتشريعات التي تقيد بها عملية إصدار البنك المركزي للبنكنوت .

وهناك عدة نظم اتبعت في إصدار النقود بواسطة البنوك المركزية نذكر منها الآتي :

### ١ - نظام الغطاء الذهبي الكامل :

في هذا النظام تقيد قدرة البنك المركزي في إصدار النقود بحجم الذهب الموجود لدى خزان البنك المركزي ويكون احتياطي الذهب المقابل للنقود المصدرة يعادل ١٠٠٪ من قيمتها . ويشبه هذا النظام حالة استخدام المسكوكات الذهبية ، واحتفاظ البنك المركزي بكميات منها مقابل إصدار كميات من النقود الورقية النائية . ولكن في هذه الحالة فإن البنك المركزي يحتفظ بالذهب ويصدر ما يعادل قيمته من أوراق البنكنوت . ويعاب على هذه الطريقة من طرق إصدار النقود أنها تؤدي إلى تقييد شديد في قدرة البنك المركزي على إصدار النقود . فالبنك لا يستطيع إصدار النقود في حالة زيادة الطلب عليها بسبب احتياجات التجارة وفي أوقات الرواج ما لم يتوفر له رصيد ذهبي كاف . هذا الجود الذي يميز هذه الطريقة دفع الدول المختلفة إلى استخدام نظم أخرى للإصدار .

### ٢ - نظام الإصدار الجزئي الوثيق :

حيث تسمح الحكومة للبنك المركزي بأن يصدر نقود البنكنوت إلى قدر معين بغطاء مكون من سندات حكومية . أما ما زاد عن هذا الحد من الإصدار

فلا بد أن يكون غطاؤه ١٠٠٪ من الذهب . هذا النظام يسمح بجزء من المرونة بالنسبة لما يرتبط من الإصدار بسندات حكومية ، حيث يمكن للحكومة أن تزيد أو تقلص من حجم السندات الحكومية ، أما الجزء الذي يتحتّم إصداره ويغطاه ١٠٠٪ من الذهب فإنه يخلع على هذا النظام صفة الجبود ، لأنه من الصعب أن يحصل البنك المركزي على ذهب في أي وقت .

### ٣ - نظام غطاء الذهب النسبي :

يكون الاجراء المستخدم في هذا النظام هو اعتبار الذهب غطاء للعملة المصدرة ولكن في حدود نسبة معينة . فمثلا ينص القانون على أن ٥٠٪ من النقود المصدرة يكون غطاؤها ذهبا ، بينما يكون الغطاء لبقية ال ٥٠٪ الاخرى من النقود في صورة أوراق مالية حكومية وعناصر أخرى من الأصول .

ويتميز هذا النظام بالمرونة من ناحية وبالجمود من ناحية أخرى .

المرونة تتمثل في أن الغطاء الذهبي في حدود نسبة معينة وليس بنسبة ١٠٠٪ ، والجمود يتمثل في أن هذه النسبة في ذاتها هي حد أعلى لإصدار النقود .

### ٤ - نظام الحد الأقصى للإصدار :

وهنا (تمن الحكومة أقصى كمية يمكن للبنك المركزي أن يصدرها من النقود ولا يكون هناك ارتباط بين كمية النقود المصدرة وبين الذهب .

ولكن ما يولج الى هذا النظام من عيوب هو أنه لا يمكن زيادة الإصدار إلا بتغيير القانون الذي ينص على الحد الأقصى ، وعادة ما تنقضي فترة زمنية بين إصدار القانون الجديد وبين الحاجة الى المزيد من إصدار النقود ، وهذا الوقت يؤثر تأثيرا سيئا على نواحي النشاط الاقتصادي .

## ٥ - نظام الإصدار الحر :

يسمح هذا النظام للبنك المركزي بإصدار النقود بحسب ما يقدره البنك من احتياجات النشاط الاقتصادي لأي كمية معينة من النقود ، وتخضع الكميات المصدرة لقرارات البنك المركزي ولا يرتبط في ذلك برصيد ذهبي أو بأي اعتبارات غير مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد القومي إلى النقود .

ويمثل هذا النظام الأخير الاتجاه الحديث في نظم الإصدار في البلاد المختلفة حيث أنه يحقق أقصى درجات المرونة ، ويبرز دور ومسئولية البنك المركزي في توجيه النشاط الاقتصادي .

## ثانيا - تأدية الخدمات المصرفية للدولة :

يذكر التاريخ أن تطوّر البنك من بنك خاص إلى بنك مركزي كان نتيجة علاقة مباشرة بين الحكومات وبين هذا البنك بعينه ، فحيث احتاجت الحكومة إلى قروض وسلفيات ، وإلى بنك تحتفظ فيه بحساباتها ، فقد أعطت هذا البنك أيضا حق إصدار النقود وحق الإشراف على تنفيذ السياسات النقدية والمالية .

ويرى البعض ضرورة استقلال البنك المركزي عن الحكومة وعدم خضوعه لإشرافها عند تأديته للخدمات المصرفية المختلفة وقيامه بتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية . والسبب في هذا هو اعتبار أصحاب هذا الرأي أن في إمكان الحكومات التأثير على نشاط البنك لحجمه أغراض الحكومة والحزب الحاكم ، وقد يكون هذا في كثير من الأحيان على حساب المصلحة القومية . وكشال على سوء سيطرة الحكومة على البنك المركزي هو حالة إشراف الحكومة في الاقتراض من البنك المركزي وانتشار التضخم النقدي كنتيجة لذلك .



غير أن هناك من يرى أن في تمتع الحكومة بالاشراف على البنك المركزي هو ضرورة حتمية ، حيث أنه ليس هناك من فرق بين الحكومة والبنك المركزي في حرص كل منهما على المصلحة العامة . كذلك فان انتشار تدخل الحكومات في الشؤون الاقتصادية بعد انتشار مبدأ التوجيه الحكومي للنشاط الاقتصادي ، وبعد زوال مبادئ الحرية التجارية ، يلزم الحكومة بضرورة رعاية نشاط البنك المركزي والاشراف عليه لحده اغراض الاقتصاد القومي .

### ثالثا - الرقابة على الائتمان :

يمكننا أن نذكر أن وظيفة البنك المركزي في الرقابة على الائتمان تشمل أيضا على عددا من الوظائف الأخرى والتي جرى العرف على أنه لا يمكن أن يستغنى عنها البنك المركزي في الرقابة على الائتمان . فوظيفة إعادة خصم الأوراق التجارية ، وكذا وظيفة المحافظة على الاحتياطي النقدي الذي تمتلكه البنوك التجارية وتودعه لدى البنك المركزي يدخلان في نطاق وظيفة مراقبة الائتمان التي يؤديها البنك المركزي ، لانه عن طريق هذه الوظائف يؤدي البنك المركزي وظيفة مراقبة الائتمان .

ويحسن أن نذكر أن وظيفة مراقبة الائتمان يقصد بها تحكم البنك المركزي في حجم كمية النقود المصرفية التي تستطيع البنوك التجارية أن تخلقها ، وحتى يتمشى حجم الائتمان في المجتمع مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه منعا لاجتثاث تضخم نقدي أو حدوث كساد .

وأسسلة البنك المركزي التقليدية في مراقبة حجم الائتمان هي التلاعب في سعر إعادة الخصم ، ونسبة الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية ، وعن طريق عمليات السيولة المفتوحة . وفيما يلي نناقش كل من هذه الوسائل التقليدية :

## ( ١ ) تغيير سعر إعادة الخصم :

احتل سعر إعادة الخصم مكانا رئيسيا لدى البنوك المركزية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وكانت البنوك تعتبر سعر إعادة الخصم أمرا ضروريا لى إدارة سليمة للنظام النقدي وأن هذه الأداة من أهم الأدوات لحزمة أغراض التحكم فى كمية النقود . غير أن أهمية سعر الخصم قد قلت فى العصر الحديث . وسعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة التى يتحصل عليها البنك المركزى نتيجة خصم البنوك التجارية لما تمتلكه من أوراق تجاريه سبق خصمها للعملاء والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزى وغالبا ما يطلق على هذا الأسلوب ( سعر البنك ) أو سعر إعادة الخصم .

وبقبول البنك المركزى لحجم كبير من الأوراق التجارية المعاد خصمها يزداد رصيد البنوك التجارية لدى البنك المركزى وبذلك تزداد احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزى ويكون فى إمكانها خلق المزيد من النقود المصرفية . وحيث تقوم البنوك التجارية بخصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزى نظير تكلفة معينة هى سعر إعادة الخصم فإنه كلما انخفض سعر الخصم كلما زاد اقبال البنوك على خصم مزيد من الأوراق التجارية ، وكلما ارتفع سعر الخصم كلما قل اقبال هذه البنوك على خصم الأوراق التجارية .

وهناك علاقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة الذى تحمله البنوك التجارية للعملاء المقترضين نظير اقتراضهم من البنك - وكلما ارتفع سعر إعادة الخصم كلما كانت هناك حاجة الى رفع سعر الفائدة، على القروض حتى يمكن للبنوك التجارية أن تقرض أموالها نظير أوراق تجارية ، وفى نفس الوقت تقترض من البنك المركزى نظير هذه الأوراق التجارية مع تحقيق معدل معقول من الربح .

ويعتبر سعر إعادة الخصم أحد الوسائل التي يمكن عن طريقها للبنوك التجارية أن تحصل على أموال بين وقت وآخر بتكلفة منخفضة نسبياً عن حالة استعمال طرق أخرى للحصول على نقود . وفي هذا المجال فإن استعمال سعر إعادة الخصم يمثل مساعدة حكومية خاصة إلى فئة معينة من المؤسسات المالية . ومن الصعب أن يرى الفرد ضرورة قيام الحكومة بمساعدة البنوك التجارية عن طريق السماح للبنك المركزي باستخدام إعادة الخصم في الوقت الذي تستطيع فيه البنوك التجارية أن تلجأ إلى سوق النقد وأسواق رأس المال وتبيع فيه جزء من أصولها من أجل الحصول على مزيد من الأموال .

ومن ناحية أخرى فإن سعر إعادة الخصم يعتبر وسيلة لتمكين البنوك التجارية من تعديل حجم رصيد الاحتياطي لدى البنك المركزي ليتماشى مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي وأهم ما في الأمر أن هذا الأسلوب يعتبر سريعاً وعمالاً في تحقيق عملية التعديل هذه إلا أنه يمكن القول أيضاً أن هناك طرق أخرى لإداء هذه الوظيفة أهمها استخدام سوق النقد وبيع البنوك التجارية سندات الحكومة قصيرة الأجل والأذونات الحكومية وتغطية رصيدها القانوني لدى البنك المركزي .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن سعر الخصم هو وسيلة يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم كمية النقود في المجتمع وذلك هي الوظيفة الرئيسية لسعر إعادة الخصم وكثيراً ما يحدث أن تفشل هذه السياسة في أداء وظيفتها . فالصفة المميزة لإعادة الخصم هو أن الخطوة الأولى لإتمام عملية إعادة الخصم تقع في يد البنوك التجارية فهي التي تقدم بنفسها طالبة مزيداً من الخصم أو ممتنعة عن ذلك . وكنتيجه لذلك فإن البنوك المركزية لا يمكنها أن تحد من كمية النقود التي يمكن خلقها عن طريق سعر إعادة الخصم أو

عن طريق سياسة سعر الخصم الا برضاء البنوك التجارية عند اجراءات البذل المركزي وسماحها بذلك . ولكي يكون في الامكان للبنوك المركزية ان تؤثر على القدر من الاوراق التجارية التي تقبل اعادة خصمها عن طريق التمييز المتعمد بين البنوك المختلفة التي تقبل اعادة خصم أوراقها التجارية وذلك بقبول المزيد من أوراق بنك معين والقليل من أوراق بنك آخر . ويمكن للبنوك المركزية أن تغير من سعر اعادة الخصم ، وهكذا من الحافز لدى البنوك التجارية على اعادة الخصم الا أن ممارسة أمور التمييز هو أمر غير مرغوب فيه وهو من نوع القيود الخاصة على الائتمان والتي تشمل تدخل تفصيلي في شئون البنوك الفردية وتتطلب أيضا اتخاذ اجراءات تحكمية من رجال المصارف الحكوميين . وبالإضافة الى ذلك فإن اعادة الخصم بهذه الطريقة المميزة لا يمكن تطبيقه بطريقة لها درجة كافية من الحساسيات ويمكنها أن تؤدي الى نتائج لا يمكن التنبؤ بها في فترات قصيرة وبالتالي فهي وسيلة غير فعالة للتحكم في شئون اعادة الخصم . ومهما تكن النظرة الى سلاح سعر ~~الخصم~~ ~~الخصم~~ فإن البعض يرى ضرورة أن يبقى سعر اعادة الخصم سلاحا عاما وليس مميّزا ينطبق بدرجات على بنوك مختلفة ولا بد أن يكون اعادة الخصم حقاً للبنوك التجارية وليس امتيازاً يمنح لبعضها وينزع من بعضها .

وفي الواقع فإن سعر الخصم قد استعمل كوسيلة للتأثير في كمية النقود على فترات متقطعة وليس دائماً ، فتحدث تغييرات في سعر الخصم في فترات متباعدة وبدرجات متفاوتة ومثل هذه العملية تؤدي الى حثوث عدم استقرار في الاقتصاد القومي لا داعي له وهي عملية تعني أن التغييرات في سعر الخصم أمر له وقعته على آذان رجال الاعمال الذي قد يكون مدعاة للمضاربة في بعض الاحوال .

والانتقاد الثاني الذي يوجه الى سلاح سعر الخصم هو الصعوبة الشديدة التي تحيط بعملية التنبؤ لأثر التغير في سعر اعادة الخصم على

كمية الاوراق التي سوف يتم خصمها بل وأكثر من ذلك صعوبة التنبؤ بأثر تغيير سعر الخصم على رصيد كمية النقود في المجتمع . فالأثار على رغبة البنوك في الاقتراض تختلف تحت ظروف مختلفة معتمدة في ذلك على عوامل مثل مستوى أسعار الفائدة الأخرى ، وعلى حالة الطلب على القروض وحجم وعرض الاموال من المصادر الأخرى وأيضاً على فرص الاستثمار المتاحة وغيرها من العوامل .

ويرى البعض أن سعر إعادة الخصم هو سلاح يجب أن يستخدمه البنك المركزي دائماً ليحافظ على عدم تغيير آثار السياسة النقدية التي يهدف إليها البنك غير أن العجيب في هذا الشأن هو أن استخدام البنك المركزي لهذا السلاح غالباً ما يفسر على أنه تغيير في السياسة النقدية وليس تدعيماً لأهداف سياسة نقدية بذاتها .

### ( ب ) عمليات السوق المفتوحة :

تعتبر عمليات السوق المفتوحة إحدى الوسائل التقليدية والتاريخية التي اتبعتها البنوك المركزية للتأثير على حجم كمية النقود . والمقصود بعمليات السوق المفتوحة هو قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية من سندات وأذونات خزينة ، وعن طريق شراء البنك المركزي لأوراق حكومية تمتلكها البنوك التجارية فإن رصيد البنوك التجارية لدى البنك المركزي يزداد نتيجة لتراكم ديون البنك المركزي لصالح البنوك التجارية ، وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق حسابات الودائع . وإذا أراد البنك المركزي أن يقلل من حجم كمية النقود التي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تقوم بخلقها فإنه يدخل في سوق الأوراق المالية دائماً وبالتالي تزاد مديونية البنوك التجارية

لدى البنك المركزى وتقل احتياطياتها من النقود السائلة وبالتالي تقل مقدرة  
'بنوك التجاريه في خلق الائتمان .

ومن المعروف أنه عند بيع البنك المركزى للاوراق الماليه - وما لهذا  
من أثر على نقص رصيد البنوك التجارية لديه وبالتالي خفض مقدرتها على  
خلق الائتمان - فانه أيضا بزيادة عرض الاوراق الماليه التي يبيعها للبنك  
فان أسعار هذه الاوراق الماليه ينخفض في السوق ، ويؤدي انخفاض أسعار  
الاوراق الماليه في السوق الى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي يكون هناك  
حافزا على تقليل رغبة رجال الاعمال في الاقتراض من البنوك . ويحدث  
العكس عند شراء البنك المركزى للاوراق الماليه الحكوميه حيث يزداد رصيد  
البنوك التجارية لديه وفي نفس الوقت يزداد الطلب على الاوراق الماليه  
الحكوميه فترتفع أسعارها وينخفض سعر الفائدة وبالتالي يزداد حافز رجال  
الاعمال على الاقتراض من البنوك التجارية .

وليس من المفروض في ظل استخدام عمليات السوق المفتوح أن  
يزداد أو ينقص بالفعل اقتراض رجال الاعمال من البنوك التجارية فكل ما  
تؤديه اليه هذه المعاملات في الاوراق التجارية الحكوميه هو زيادة أو نقص  
المتاح من الاموال لدى البنوك التجارية من أجل اقراض الغير . ويتوقف  
اقبال رجال الاعمال على الاقتراض على عناصر أخرى أهمها توقعاتهم بالنسبة  
للمستقبل وعلى المصادر الاخرى المتاحة من الاموال ( كالارباح المحتجزة ) .

ومن المفروض ألا تقصر للبنوك المركزيه تعاملها في الاوراق الماليه  
الحكوميه على ما هو قصير الاجل منها حيث أن هذا سيؤدي الى تضييق سعر  
الفائدة على القروض قصيرة الاجل فقط ، بل يلزم أيضا أن تتعامل في  
الاوراق الماليه طويله الاجل حتى يمكنها أن تؤثر على أسعار الفائدة في

الفترة القصيرة وفي الفترة الطويلة حيث أن هناك ارتباطاً بين أسعار الفائدة  
قصيرة الأجل وطويلة الأجل .

### ( ب ) تغيير نسبة الاحتياطي النقدي :

تلزم البنوك المركزية البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من  
النقد لدى البنك المركزي تعادل جزءاً من حسابات الوديعه . وقد ذكرنا  
فيما سبق أن إمكانية خلق الائتمان يزداد أو ينقص نتيجة ازدياد أو نقص  
الودائع النقدية التي يحصل عليها البنك التجاري ، وذكرنا أيضاً أن هذه  
الودائع النقدية توجد في خزينة البنك أو لدى البنك المركزي . فإذا أراد  
البنك المركزي أن يقلل من مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان  
فانه يطالب بزيادة نسبة ودائعها النقدية لديه مقابل حسابات الودائع التي  
يخلقها . في هذه الحالة تقل مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان .  
فمثلاً بدلاً من أن تكون نسبة الاحتياطي النقدي ٢٠٪ يقوم البنك المركزي  
برفع هذه النسبة إلى ٤٠٪ بإصدار قانون بذلك . ويحدث العكس عندما  
يرغب البنك المركزي في زيادة حجم الائتمان وذلك بإصدار قانون بتخفيض  
نسبة الاحتياطي .

ويعتمد مركز احتياطيات النظام المصرفي على العلاقة بين حجم  
الاحتياطي المحتفظ به وحجم الاحتياطي المطلوب الاحتفاظ به . ويمكن للبنك  
المركزي أن يتحكم في كلا العاملين ، ويمكن تعديل مركز الاحتياطي للنظام  
المصرفي أما بتغييرات في نسبة الاحتياطي المطلوب أو عن طريق عمليات  
السوق المفتوحة .

وبينما تعتبر التغييرات في حجم الاحتياطي المطلوب شيئاً نهائياً  
تأثيره على حجم الائتمان إلا أنها تعتبر شيئاً مؤقتاً ومعنياً إذا ما قورنت

بعمليات السوق المفتوحة التي هي قطعاً طريقة أسهل في التحكم في حجم الائتمان .

ومن ناحية أخرى فإن هناك من يذكر أن التغييرات في نسبة الاحتياطي لها مميزات على عمليات السوق المفتوحة . لأن أثرها يكون مباشراً وغورياً وعاماً على جميع البنوك ، بينما تكون الآثار الأولية لعمليات السوق المفتوحة عادة مركزة في غالبية الأسواق النقدية الوطنية . وهناك دليل قليل الوضوح يشير بأن آثار عمليات السوق المفتوحة هي أبطأ في آثارها عن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي . ومن المعتاد أن تجمع البنوك المركزية بين الأسلحة الثلاثة التقليدية في مراقبتها للائتمان .

#### ( د ) التأثير أو الإغراء الادبي :

عادة ما يتمتع البنك المركزي بمركز أدبي محترم بين بقية البنوك في النظام المصرفي وذلك لما تعطيه الحكومة من عين الاعتبار للبنك المركزي . وعادة أيضاً ما يجلس البنك المركزي هذه السلطة الادبية على البنوك الأخرى سائلاً ايها أن تمتنع عن الاسهاب في تقديم القروض والتوسع في الائتمان أو أن تزيد من عرضها للائتمان حيث يحتاج النشاط الاقتصادي الى ذلك . ويتمتع مدى فاعلية هذا التأثير على مدى احترام البنوك الأخرى لهذا المركز .

#### دابعاً - القيام بأعمال المقاصة بين البنوك وبعضها البعض :

حيث أن البنك المركزي يقوم بالاحتفاظ بالارصدة النقدية للبنوك التجارية لانه كان في إمكان البنك المركزي أن يقوم بتسوية فروق الحسابات بين هذه البنوك وبعضها البعض عن طريق استعمال الادصدة الدائنة لهذه



البنوك • ويشبه تعامل البنك المركزي مع البنوك التجارية حالة تعامل البنك التجاري مع الافراد • فالافراد يستطيعون تحويل ملكية حساباتهم داخل البنك عن طريق الشيكات • وكذا تقوم البنوك التجارية بتحويل ملكية ارصدها الفائضة لدى البنك المركزي لبعضها البعض عن طريق الشيكات وذلك سدادا لما يكون عليها من مديونية • وإلى جوار قيام البنك المركزي بعملية المقاصة هذه فان قيامه بعملية توفير النقد السائل واعادة خصم الاوراق التجارية للبنوك ما يضيف عليه صفة كونه بنك البنوك •



## الباب الثالث

النظريات والسياسات النقدية



## الفصل السابع

### الائتمان التعاوني بين النظرية والتطبيق

فى هذا الجزء من الدراسة نتولى شرح نظرية الائتمان التعاوني باعتبارها جزءا من نظرية التقود والائتمان عموما . وحيث يأخذ الائتمان التعاوني وضعاً خاصاً فى المجتمعات النامية ، وخاصة بالنسبة للظروف البيئية فيها ، فإننا نتبع هذا الجزء النظرى لدراسة الائتمان التعاوني بدراسة تطبيقية . وستتناول الدراسة التطبيقية دور الائتمان التعاوني فى الهند بسبب الاهتمام الزائد الذى أعطى لهذا النوع من الائتمان فى التنظيم التعاونية بالهند . كذلك بسبب تقارب الاقتصاد الهندى من اقتصاديات الدول النامية والتى تتبع التخطيط الاقتصادى ، فإن استخدام التنظيم التعاوني لتحقيق أهداف التخطيط وتمويل الخطط الاقتصادية يتيح الفرصة لاثارة بعض المشاكل الخاصة فى التطبيق .

#### أولاً : الائتمان التعاوني والتنظيمات الائتمانية التعاونية

بدأ هذا النوع من التنظيمات الائتمانية التعاونية فى ألمانيا وذلك فى منتصف القرن التاسع عشر بزعماء اثنين من الألمان هما Friedrich Wilhelm Raiffeisen ( فريديك رايفايزن ١٨١ - ١٨٨٨ )  
Herman Schulze - Delitzsch ( هرمان شولتز ١٨٠٨ - ١٨٨٣ ) ( ١ ) . وفى عامى ١٨٤٨ و ١٨٤٩ أسس هذان الفردان نوعين

(1) Bedl, op. cit., P. 21.

مختلفين من التنظيمات للاقراض التعاوني (٢) . والهدف الاساسى من هذه التنظيمات هو تجميع الافراد مع بعضهم على أسس من المساعدة المتبادلة من أجل امداد بعضهم البعض بالقروض تبعا لشروط أفضل . وعندما وجد المزارعون والعمال صعوبات متعددة عند طلبهم للقروض المتخلفة اقتصاديا والتي تؤمن ببدا التخطيط الاقتصادى سنجد انها يخفف من عبء الاقتراض بالنسبة لهؤلاء الافراد .

ولقد اقترح الاستاذ غاى Fay ما يلي كمميزات لتنظيمات الاقراض التعاونية (٣) :

١ - ان التنظيم يتم السيطرة عليه والتحكم فيه بواسطة الذين ينتفعون منه .

٢ - ان فى عملية الاقراض التعاونى تتوفر بعض الصفات الشخصية فى علاقة الاقراض ذاتها حيث تمتد المنظمة كثيرا على شخصية المقترضين فى اقراضهم للاموال وليس على ما يمتلكونه من أشياء مادية .

وتختلف بنوك الائتمان التعاونية عند شولتز Schulze عنها عند رايفايزن . وفيما يلى نناقش بعض هذه الاختلافات فى هاتين المنطمتين (٤) خالعضوية فى بنوك رايفايزن تتركز على المساهمة والاشتراك فى رأس المال . وكانت غالبية الاعضاء فى هذا البنك من

(2) Ibid., P. 91.

(3) Fay, R.C., op. cit., P. 17.

(4) Ibid., P. 43.

الملاحين وذوى الدخول المنخفض • وكانت قيمة الاشتراكات فى العضوية ضئيلة للغاية • ومن ناحية أخرى فقد انتشرت بنوك شولتز فى المدن وتكونت عضويتها من بين ذوى الدخول المرتفعه نسبيا ، وقد كانت قيمة الاسهم مرتفعة وتتراوح ما بين ستة جنيهات استرلينية وخمسين جنيها استرلينيا •

أما الاختلاف الآخر بين المنظمتين فهو يتمثل فى مبدأ المسئولية غير المحدودة الذى ينتشر فى كل بنوك رايفايزن وذلك على عكس مبدأ المسئولية المحدودة الذى انتشر فى بنوك شولتز • وفى بنوك شولتز كانت الارباح الصافية يتم توزيعها ، بعد خصم الاحتياطيات اللازمة ( تبعا لقيمة رأس المال الذى يساهم به العضو ، وليس تبعا لقيمة الودائع التى يودعها العضو أو قيمة القروض التى يقترضها ، وذلك كما كان يتوقع الفرد أن يكون عليه الوضع فى التنظيمات التعاونية الائتمانية •

وفى تبرير قيام جمعيات شولتز بممارسة مبدأ توزيع الارباح تبعا لرأس المال ، فقد قيل أن شولتز قد شك فى القدرة على جذب رأس المال الى التنظيمات التعاونية الائتمانية ، ولعل هذا هو السبب فى ضرورة اغرائه لرأس المال بالتقدم الى الجمعية وضرورة دفع فائدة لذلك ( ٥ ) • ومن ناحية أخرى فقد جادل البعض بأن رأس المال والذى يتحمس كل المساهمين التى تحدث فى المنظمة • لابد وأن يحصل على عائد ضد المخاطرة • ومهما يكن فإن القاعدة ليست عامة فى جميع الاحوال • فمثلا ، نجد أن فى

(5) Henry W. Wolff, «Cooperative Banking, Its Principles and Practices», P.S. King and Sons, London, 1907, P. 52.

بلجيكا قد قامت بعض البنوك التعاونية باعطاء معدل فائدة قدره ٥٪ على رأس المال وتوزع بقية الارباح على المقترضين بنسبة قروضهم (٦) .

أما فى بنوك رايفايزن . فلا يتم دفع أية فوائد أو أرباح على رأس المال وان كان فى بعض الاحيان يتم توزيع بعض الارباح على الاعضاء فى صورة زيادة فى معدل الفائدة على ودائعهم وصورة خفض فى قيمة تكلفة قروضهم ، وذلك فى نهاية العام الذى تحققت فيه الارباح (٨) .

ويحتل التعاون الائتماني الزراعي مكانة خاصة بين التنظيمات التعاونية الانتاجية وخاصة فى الدول المتخلفة . وتنبع هذه الاهمية الخاصة من حقيقة أن معظم المزارعين فى الدول المتخلفة يعملون على قطع من الاراضى شديدة الصغر فى حجمها . ويؤدى صغر حجم وقيمة الارض الى صغر القيمة الائتمانية لهذه الاراضى ولا يسمح ذلك للمزارعين بالحصول على كفايتهم من الائتمان . وبالإضافة الى ذلك . فان دخول المزارعين صفيرة للغاية وهذا يؤدى الى وضع حدود على مقدرتهم فى زيادة أصولهم عن طريق الادخار الشخصى . أما بالنسبة لمصادر الائتمان الأخرى ، فانه يمكن أن نذكر أن انتشار البنوك التجارية يكون عادة مقصورا على المدن الكبرى وليس فى امكان كل المزارعين أن يستفيدوا من ذلك . ولا بد وأن يكون هذا أمرا واضحا ، فالتجارة عادة ما تتركز حول المدن الكبرى والموانئ وتلك هي

(6) Ibid., P. 53.

(7) R.C. Fay, op. cit., P. also Wolff, op. cit., P. 53

(8) Fay, Vol. I, op. cit., P. 43.



المواقع التى تنشأ فيها البنوك • ويؤدى هذا الى ترك المرابى المحترف لىباشر نشاطه فى القرى والاراضى الزراعية • ويبدو أنه من الضرورى أن نقوم بدراسة طبيعة الائتمان الريفى حتى يمكننا رسم صورة واضحة لكثانة التنظيمات التعاونية فى مجال الائتمان الزراعى •

ولعل العامل الذى يستأهل مزيدا من الانتباه هو سيادة وسيطرة المرابى على القطاع الريفى • وفى هذا المجال يمكننا أن نتحدث عن مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتى تسببت فى خلق هذه الظاهرة (٩) • ان المرابى بحكم كونه مقيما فى القرية ولفترة طويلة يمتلك المعرفة عن شخصية ومقدرة كل من يتعامل معه من أهل القرية على المدفع • وللمرابى أيضا طرقه المتعددة فى حماية نفسه ضد أولئك الذين يقرضهم ، فالطريق أمامه مفتوح لممارسة طرق متعددة من الضغط الاجتماعى والاقتصادى ، للطريق الضغط الاجتماعى يرتبط باعتبارات تبدأ من « افقار المدين ماء وجهه » ، او « احراره اجتماعيا أمام الطائفة التى ينتمى اليها » ، الى غيرها من الطرق التى يهابها المزارع ويعتبرها شيئا غايه فى المهانة أمام الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها • ومن الناحية الاقتصادية فحيث أن المرابى يمثل فى كثير من الاحوال المصدر الوحيد للاقراض على مستوى القرية ، فان المزارع يعلم أن عدم سداده للمدين يعنى حرمانه مستقبلا من الاستدانة •

---

( ٩ ) For these socio-economic factors, see Kulkarni, Vol. 111, op. cit., p. 124.

ان احصى المزايا التى يتمتع بها المرابى هو قدرته على تقديم القروض الى المزارعين فورا وعند طلبها دون تأخير . وهكذا فالمرابى يتلافى تكلفة جمع المعلومات اللازمة وتقييم المركز المالى للمدين . ولهذه الاسباب السابقة فان المرابى يصبح فى امكانه أن يكون المحتكر الوحيد للاقراض على مستوى القرية .

أما بالنسبة لسعر الفائدة الذى يفرضه المرابى على المقترض فهو عادة مرتفع للغاية . والسبب فى هذا هو أن الهيئات الاخرى التى قد يكون فى امكانها اقراض المزارع كل ما يحتاجه من أموال كما يفعل المرابى تكون غائبة عن الوجود فى القرية . وتبعاً لحد التقارير التى قدرتها احدى اللجان الهندية للاستفسار عن أحوال الاقراض الزراعى (١٠) فان سعر الفائدة الذى يفرضه المرابى قد تراوح بين ١٢٪ ، ٣٧٫٥٪ ، وفى بعض المناطق الاخرى فى الهند تراوح سعر الفائدة فعلاً بين ٧٥٪ ، ٣٦٪ . ولعل بعض العوامل التى قد تسبب ارتفاع أسعار الفائدة الى هذا الحد هى :

- ١ - التكلفة الكبيرة فى اقراض مبالغ صغيرة من الاموال .
- ٢ - المخاطرة المرتفعة فى اقراض أموال على محاصيل زراعية .
- ٣ - توالى ارتفاع أسعار الفائدة التى يدفعها المرابون للبنوك فى المدينة والتى تكون قد أقضت المرابين ذاتهم .

ولكل هذه الاسباب التى تسبب البؤس للفلاح وتؤدى الى نقص الانتاج الزراعى فقد فكر الافراد فى اعتبار الائتمان التعاونى علاجاً لهذه

---

(10) Kulkarni, Vol. III, op. cit., P. 128.

الاحوال • ومهما يكن فان هناك اسبابا متعددة قد تؤدي الى فشل الائتمان  
التعاوني (١١) •

فمن الاسباب الخارجية التي لها تأثير كبير على نمو الائتمان التعاوني  
هو منافسة ومعارضة الرأسمالية الخاصة للائتمان في القرى للتنظيمات  
التعاونية الائتمانية •

ان طبيعة الانتشار الواسع للوكالات الخاصة للائتمان من القرية الى  
المركز الى المدينة يعطى لها مركزا تنافسيا كبيرا • ان التاجر والذي غالبا  
ما يكون هو نفسه المرابي يعمل مباشرة مع وكالات التجارة ومع المرابين  
الكبار على مستوى المركز وكذا مع البنوك للحصول على متطلباته من  
النقد • وبمساعدة تجارة الجملة والبنوك التجارية الكبيرة في المدن فان في  
امكان المرابين أن ينافسوا التنظيمات التعاونية الائتمانية •

وهناك أيضا عوامل داخلية والتي في امكانها ان تضعف من قدرة  
تنظيمات الائتمان التعاوني في الدول المتخلفة اقتصاديا • ومن المفروض أن  
تقاس قدرة المقترضين في الحصول على ائتمان من المنظمات التعاونية تبعاً  
لمعرفة المنظمة التعاونية لشخصية المزارع وأحواله • ومثل هذا المبدأ يحتاج  
الى مجهود كبير وإلى اشراف وتنظيم • وهكذا فان استئصال ملكية الارض  
كضمان للاقراض يجعل الأمور أكثر تيسيراً ويجعل عملية الاقراض عملية  
سهلة وآمنة • كنتيجة لذلك فان النسبة الكبرى من صغار المزارعين  
الذين لا أرض لهم والمستأجرين للأرض يتم استبعادهم من الحصول على

(11) For detailed discussion to these reasons, see kulkadni,  
Vol. III, op. cit., PP. 153-163, and Bedi, op. cit., PP. 196-  
200.

فروض وذلك بسبب انحراف التنظيم الائتماني التعاوني واعتماده على ماكينه الارض كضمان للاقراض بدلا من اعتماده على المركز الاجتماعى وشخصية المفترض . واذا تم الالتجاء الى الاقراض بضمان المحصول فان مزيدا من المشاكل يتم اضافتها . ان مثل هذا الاسلوب فى الاقراض يحتاج الى اكثر من مجرد تنظيم تعاونى للائتمان . ان هذا الاسلوب فى الاقراض يحتاج الى تنظيم له المقدرة على تسويق المحصول والتخلص منه فى حالة عجز المدين عن الدفع او للاسراع فى الحصول على افضل الاثمان للمحصول الذى تم الاقراض عليه . ان سياسات الاقراض على المحصول تتطلب تنظيما تعاونيا ائتمانيا وتسويقيا ، والتنظيمات التسويقية كثيرا ما تحتاج الى مخازن ونقل . مما يعمل بنا الى القول بان التنظيمات التعاونية الائتمانية ، وحتى تؤدي دورها بالكفاءة المطلوبة فلا بد وان تصبح تنظيمات متعددة الاغراض وليست تنظيمات ائتمانية فقط .

وبالاضافة الى ما سبق فان هناك امكانيات كبيرة لقيام بعض العوامل التى تتصارع وتتنازع فى سبيل قيام أى تنظيمات ائتمانية تعاونية . ان المصالح المتبادلة لصغار المزارعين كثيرا ما تسير ضد مصالح كبار الملاك والتجار (١٢) . ولذا فهناك احتمال التنازع بين هاتين المجموعتين مما يؤثر على نمو تنظيمات الائتمان التعاونية فى القرى والمناطق الزراعية ، ونعلم هذا هو السبب فى ضرورة وحدة مصالح الاعضاء فى أى تنظيم تعاونى .

نستخلص مما سبق أن البنك التعاوني يتميز عن البنوك الخاصة بكون كل أعضائه أصحابا للبنك . وبالنسبة للبنك فتلك خاصية غاية فى

(12) Kulkarni, Vol, III, Ibid., P. 139.

المسامية • ان المزارع يرغب فى أن يكون عضوا فى البنك نتيجة للمنفعة  
التي يحصل عليها من هذا البنك • أى الحصول على ائتمان • ان المزارع  
يرغب فى الحصول على ائتمان بشروط أفضل من تلك السائدة فى السوق •  
وكل هؤلاء الذين يحتاجون الى ائتمان لابد وأن يكونوا فى غاية الشوق  
لانشاء مثل هذا التنظيم • الا أن البنك هو وسيط مالى ، وهو يقوم بتحويل  
مدخرات بعض الأفراد الى هؤلاء الذين يرغبون فى الحصول على مزيد من  
الانتاج أو الاستهلاك أو كليهما • ولكن ليس فى امكانهم القيام بذلك الا  
بحصولهم على مدخرات الغير • وبالنسبة للبنوك التعاونية فمن الصعب  
الحصول على هذه المدخرات من المزارعين الفقراء أعضاء البنوك التعاونية  
ومؤسسيها • ان نجاح البنوك التعاونية سوف يكون محدودا بسبب المقادير  
الصغيرة من المدخرات التي تتوفر فى البنك • وتبعاً لذلك فيمكننا أن نجادل  
بأن حذف حق صاحب رأس المال فى الحصول على ارباح فى البنوك التعاونية  
له آثار شديدة على مقدرة البنك فى القيام بوظائفه • وهذا أيضا يشرح قيام  
بعض البنوك التعاونية بدفع عائد لرأس المال وذلك لجذب مزيد من  
الاموال (١٣) •

واذا ما قورنت البنوك التعاونية بالتنظيمات التعاونية الصناعية  
والزراعية والاستهلاكية فاننا سنجد أن مبدأ كون لعضوية والملكية مجتمعة  
فى شخص واحد يجعل مركز البنوك التعاونية حساسا بالنسبة الى وظائفها  
ويتطلب مزيدا من الاهتمام بالائتمان التعاونى •

---

(13) Schulzsch-Delitzsch Bank, see P. 27.

## ثانيا : التنظيمات التعاونية فى الهند

يهدف هذا الفصل الى تحليل التطورات المختلفة فى التنظيمات التعاونية الهندية والى تقييم مساهماتها فى التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى فى الهند . فمنذ بداية التخطيط الاقتصادى فى الهند فى عام ١٩٥١ ونحن نجد رجال التخطيط يوجهون المزيد من انتباههم للتنظيمات التعاونية كعامل هام فى نجاح التنمية والتخطيط الاقتصادى .

ولقد عبرت الحطة الخمسية الاولى للهند بوضوح عن تفضيلها واهتمامها بالتنظيمات التعاونية وذلك فى القول الآتى (١) :

« يجب أن تكون التعاونيات احدى المعالم الرئيسية فى برنامج تنفيذ الحطة الخمسية الاولى ، ذلك أنها تجمع بين الاعتماد على النفس وتحقيق النفع المتبادل وخدمه الاغراض الاجتماعية المختلفة . وبما أن أحد أهداف الحطة هو تغير الاقتصاد القومى من اقتصاد فردى الى اقتصاد يقوم على أسس اشتراكية وتعاونية ، فإن نجاح التخطيط الاقتصادى يجب أن يتم الحكم عليه بمدى قيام التنظيمات التعاونية بتنفيذ أهدافها » .

وتوضح هذه العبارة السابقة أن السياسة العامة للحكومة هى استخدام كافة التنظيمات التعاونية فى تنفيذ الخطط الاقتصادية . وبناء على

---

(1) Ministry of Community Development Panchayati Raj and Cooperation, «Sahakari Samaj, A Symposium on the Ministry of Information and Broadcasting, Delhi, 1962, P. 47.

هذه السياسة العامة فإن دور التعاونيات فى زيادة الانتاجية والانتاج القومى يكون قد تم الاعتراف به ، بل واعتباره أحد الاهداف الرئيسية للتنظيمات التعاونية •

وخلال السنوات الماضية نشأت عدة سياسات واجراءات تهدف كلها الى تمكين التنظيمات التعاونية من أداء دورها بفعالية • هذه السياسات والاجراءات سيتم دراستها فى الفصل الحالى ، وكذا سيتم دراسة آثارها على المساهمات المتوقعة للتعاونيات فى التخطيط الاقتصادى •

وكنقطة بداية للدراسة الحالية سوف نقوم بتقديم تحليل لبعض المشاكل الرئيسية فى الاقتصاد الهندى والتى تؤكد ضرورة الالتجاء الى التنظيم التعاونى كحل لهذه المشاكل ، وسنقوم أيضا بمعالجة التطور الخارجى للتنظيمات التعاونية الهندية باختصار • وتظهر فائدة مناقشة هذه الموضوعات عند تحليل هيكل وسياسات التنظيم التعاونى فى الهند • وكما سيتضح لنا فيما بعد فإن التنظيمات الزراعية الائتمانية تحتل جزءا كبيرا من الدراسة الحالية ، ذلك أن هذه التنظيمات تسيطر تماما على البنيان التعاونى فى هذا المجتمع • وفى الجزء الأخير من الفصل الحالى سوف نعالج الصعوبات التى تقف عثرة أمام تقديم التنظيمات التعاونية المساهمات المختلفة للتخطيط الاقتصادى ، وكذا سنقوم بتقييم دور التعاون فى هذا المجال •

### بعض مشاكل الاقتصاد الهندى :

ما من شك أن الاقتصاد الهندى هو اقتصاد زراعى ، فنبعا لتعداد

عام ١٩٦١ ، فإن حجم السكان الكلى بالهند يقدر ب ٣٢٩٢٣ مليون نسمة ،  
 ونجد أن ٨٢٢٪ من مجموع السكان يعيشون فى المناطق الريفية (٢) .  
 يقدر المساحة التى يتم زراعتها بحوالى ٣٢٣ مليون ايكرو  
 (الفدان : ١٣٣ ايكرو ) ، وذلك فى عام ١٩٥٨/١٩٥٩ وهذا يعنى أن  
 نصيب الفرد من المزارعين هو ١٣٣ اكر . ويقدر معدل تزايد السكان  
 سنوياً بحوالى ٢٪ (٣) .

وفى عام ١٩٥١ قدرت نسبة البطالة المسجلة فى الزراعة بحوالى  
 ٢٥٪ (٤) . ويعتبر حجم الوحدة الزراعية صغيراً فى الهند ، فهو يقدر  
 بأقل من خمسة اكر لثلثى المزارعين ، وبالمقارنة مع ذلك فى  
 أقل من ٢٥ اكر ، وذلك حسب تقديرات عام ١٩٥١ . ومهما يكن فإن  
 مجموع هذه الوحدات الصغيرة لا يتعدى ١٥٪ من اجمالى المساحة  
 المزروعة (٦) .

---

(2) Raj Narain Gupta, «Indian Economics Year Book», 1963,  
 Published by Kitab Mahal Private Limited, Bombay,  
 Calcutta, Delhi, 1963, Chapter 1, P. 2.

(3) Ibid., P. 60.

(4) Dr. Sharad Chandra Jain, «Problems and Policies of  
 Indian Agriculture», Kitab Mahal Private Limited,  
 Allahad, India, 1963, P. 1.

(5) Ibid., P. 2.

(6) Ibid., P. 2.



ويقدر نصيب الزراعة من الدخل القومى بحوالى ٥٠٪ فى المتوسط  
 سنويا خلال المدة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ . ويبلغ الدخل الفردى حوال ٣١٠  
 روبية هندية وذلك حسب تقدير ١٩٦١/١٩٦٠ (٧) .  
 ويمكن تلخيص الوضع الاقتصادى للهند بعد احلة الخمسية الاولى  
 والثانية فيما يلى :

**التغير فى الانتاج الزراعى وغيره من العوامل  
 فى عشر سنوات من التخطيط الاقتصادى الهندى**

الزيادة النسبية	١٩٦١/٦٠	١٩٥١/٥٠	المبند
			الرقم القياسى للانتاج الزراعى
٤٦	١٣٩٦	٩٥٦	١٠٠ ١٩٥٠/١٩٤٩
٥٢٧	٧٩٧	٥٢٢	الحبوب : غذائية ( مليون طن )
٣٨٤	٢٦١	٦٨	المهاد المستخدم ( ١٠٠٠ طن )
٣٦	٧٠	٥٢	المساحة المروية ( مليون اكر )
			الاستهلاك الغذائى
١٧	٢١٠٠	١٨٠٠	( سعر حرارى للفرد/يوم )
			الرقم القياسى للانتاج الصناعى
٩٤	١٩٤	١٠٠	١٠٠ ١٩٥١/١٩٥٠
٢١	٤٣٨	٣٦١	المكان ( بالمليون )
١٦	٣٣٠	٢٨٤	الدخل الفردى ( بالروبية )

Source-Sharad Chandra Jain, «Agricultural Planning in India»  
 Metropolitan Book Company Private, Delhi, 1964, P. 22,

(7) Raj N. Gupta, op. cit., P. 325.

ومن هذا الجدول السابق يمكننا أن نلاحظ تقديرا ملموسا في  
القطاعات المختلفة للاقتصاد . خاصة اذا ما علمنا أن الانتاج الزراعى قد ازداد  
بمقدار ٤٦٪ ، وأن الحبوب الغذائية قد ازدادت بـ ٥٢٧٪ . ومهما يكن فإن  
الانطباعات الخاصة بهذا التقدم لابد وأن تتغير اذا ما قمنا بفحص الاقتصادى  
الهندي عن قرب .

إن معدل الزيادة السنوى فى الانتاج الزراعى الهندي يقدر بمتوسط  
٣٨٥٪ سنويا خلال المدة من ١٩٤٩/١٩٥٠ الى ١٩٦٠/١٩٦١ (٨) . وهذا  
المعدل السنوى للزيادة فى الانتاج الزراعى هو معدل منخفض جدا اذا ما قورن  
بمعدلات الزيادة فى عديد من الدول النامية الاخرى . فتبعا لتقارير منظمة  
الغذية والزراعة ألدوليه ( F. A. O ) فإن المكسيك ويوغوسلافيا  
واليونان والبرازيل تمتعت بمعدل نمو زراعى متوسطه السنوى ٨١٪ ،  
٧٧٪ ، ٦٣٪ ، ٥٨٪ على التوالى خلال الفترة من ١٩٤٨ / ١٩٥٢ الى  
١٩٥٨ / ١٩٦٠ (٩) . ومن حيث موقف الانتاجية الزراعية فى الهند ، فإن  
الامور لا تشجع كثيرا ، فالجدول التالى يصور مقارنة بين ناتج المحاصيل الهامة  
فى الهند وغيرهما من الدول الاخرى فى عام ١٩٦٠/١٩٦١ :

---

(8) Sharad C. Jain, «Agricultural Plannig in India» Ibid., P. 27.

(9) Ibid., P. 28.

غلة بعض المحاصيل الهامة في الهند وغيرها

من الدول عام ١٩٦٠/١٩٦١

المحصول	الدولة	الغلة
القمح	الهند	٨٥
	كندا	١٤٢
	الاتحاد السوفيتى	١١٠
	ايطاليا	١١٠
الذرة	الهند	٩٢
	الارجنتين	١٧٧
	ايطاليا	٣٢٧
	يوغوسلافيا	٢٤٠
القطن	الهند	١٣
	الولايات المتحدة	٥٠
	الجمهورية العربية	٦١
	السودان	٢٧

Source - Sharad C. Jain, «Agricultural Planning in India», PP. 39-41.

ومثل هذه الفروق فى الناتج للكثائر بين الهند وغيرها من الدول هو

امر ملحوظ أيضا فى الارز وقصب السكر وغيره من المحاصيل (١٠)

(10) Imid., PP. 39-41.

ومن الجدير بالذكر أن الهند كانت دائما تحاول زيادة انتاجها الغذائي منذ بداية التخطيط الاقتصادي ، وبالرغم من ذلك فإن نمو الإنتاج لا زالت قائمة . وتبعا لاحدى الدراسات التى قامت بها مؤسسة فورد Ford Foundation عن طريق مجموعه من الاقتصاديين فى اوائل الستينات من هذا القرن ، فإن أولوية زيادة الغذاء والانتاج الزراعى قد تم تأكيدها بشدة خاصة وأن نسبة رأس المال اللازم الى الزيادة فى الانتاج فى الزراعة الهندية هى نسبة صغيرة للغاية (١١) . ولقد تنبأ فريق الاقتصاديين التابع لمؤسسة فورد أن عام ١٩٦٦ سيكون عام الازمة الكبيرة فى الغذاء فى الهند (١٢) . ولقد كان هذا التنبؤ أمرا واقعا فعلا ، وشاهد عام ١٩٦٧/١٩٦٦ أزمة حرجية فى الغذاء فى الهند .

ومن ناحية أخرى ، فإن التنمية الزراعية خلال العقد الاول من التخطيط الاقتصادى لم تعف الهند من ضرورة استيراد كميات كبيرة من الفلال ولم توفر أى ضمان ضد التقلبات الجوية (١٣) . وأثرها على الزراعة .

---

(11) Mahesh Shand, «Role of Agriculture in Third Five-Year Plan», Indian Journal of Economics, Vol. ELII No. 165, October, 1961, PP. 119-130, especially P. 125.

(12) Ibid., P. 125.

(13) As a result of adverse natural factors agricultural income growth rate dropped to 1.60/o in 1961/62, See the National Council of Applied Economic Research, «Indian Economy, 1961-63, conditions and Prospects» Published by Publication division, National Council of Applied Economic Research, New Delhi, 1963, P. 1.

ولقد ظلت الهند تستورد مواد غذائية لفترة طويلة من الزمن ،  
وشهدت الفترة من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٦١ متوسطا سنويا لاستيراد  
الحبوب الغذائية قدره ١٣ مليون طن ، وذلك بعد أدنى قدره ٧ مليون  
طن سنة ١٩٥٥ وحده أقصى قدره ٥٦ مليون طن سنة ١٩٦٠ (١٤) .

ولا بد أن يكون واضحا الآن ان الصورة العامة عن الزراعة فى الهند  
وعن الانتاج الغذائى . هى امر يحتاج الى اجراء سريع وحاسم لرفع الانتاجية  
والانتاج الزراعى . والزيادة فى الانتاج الزراعى هى امر مطلوب ليس فقط  
لتوفير الموارد اللازمة للتخطيط الاقتصادى ، ولكن ايضا لتأمين مطالب  
الزيادات السكانية من حيث الغذاء الكاف . وتعتبر الزيادة فى الانتاجية  
هى الوسيلة الهامة فى زيادة الانتاج الزراعى فى الهند ، ذلك ان احتمالات  
زيادة المساحة المزروعة هى شىء محدود للغاية هناك . ولقد قدر البعض ان  
احتمال زيادة المساحة المزروعة فى الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨١ فى الهند  
لن تزيد عن ٥٪ من مستوى ١٩٦١ (١٥) .

وفى الوقت الذى تعاني فيه الهند من النقص فى الانتاج والانتاجية  
الزراعية ، فاننا نجد بعض الآراء الاقتصادية التى تنادى بأن فى امكان الهند  
أن تزيد من قدرتها الانتاجية بشدة . فقد جادل بعض الاقتصاديين الهنود  
بأن فى مقدرة الهند تحقيق معدل مرتفع فى الزيادة فى الدخل القومى وفى

(14) Raj N. Gupta, Indian Economics Year Book, 1963 op.  
cit., P. 62.

(15) National Council of Applied Economic Research Indian  
Economy 1961-63 Conditions and Prospects», op. cit. P.  
20.

حجم الاستثمارات • وهم يعتقدون أن الاقتصادى الهندى يستطيع بكل سهولة أن يحقق معدل زيادة سنويا فى الدخل القومى قدره من ٩ إلى ١٠٪ (١٦) وهذا بالطبع معدل طموح للزيادة فى الدخل القومى خاصة اذا ما علمنا بأن معدل نمو الدخل خلال الخطة الخمسية الاولى والثانية كان ٣٪ ، ٤٫٣٪ سنويا على التوالى (١٧) •

وفى مجال الحديث عن قدرات الاقتصاد الهندى فإنه يمكننا ان نعرض لاحدى المحاولات التى تمت لتقدير حجم الادخارات المحتملة Potential savings فى القطاع الريفى الهندى (١٨) • فقد تم حساب نصيب الربح والفائدة فى الدخل الزراعى خلال المدة من عام ١٩٥١/١٩٥٢ الى ١٩٥٩/١٩٦٠ • واذا افاج الفرد خصم نسبة معقولة للاستهلاك من هذا الدخل المستمد من الربح والفائدة ، ففى الامكان أن نتوقع أن نسبة معقولة قدرها ٢٥٪ من هذا الدخل لابد وأن تصاح بالاستثمار (١٩) • ولقد وجد أن مثل هذا القدر من الربح والفائدة خلال

---

(16) Among these economists are Surendra, J. Patel and A.K Das Gupta, see V.B. Singh, «Indian Economy Yesterday and Today», People, s Publishing House Private Limited, New Delhi, 1964, PP. 99-100.

(17) Raj N. Gupta, Indian Economic Year Book, 1963, op. cit., P. 323.

(18) S.A. Shah, «Investment Potential the Indian Agrarian Sector», Agricultural Situation in India, Vol. XVII, No. 5 annual number, 1962, PP. 488-490. On the basis of 1951-52 ratio of interest and rent in agricultural income.

(19) Ibid., P. 490.

هذه الفترة الزمنية يعادل تقريبا ضعف ما خصص من استثمارات في  
الخطة الخمسية الاولى ، أو هو يكاد يعادل مقدار ما خصص من استثمارات  
في الخطة الخمسية الثانية ، وهو تقريبا نصف ما خصص من استثمارات  
في الخطة الخمسية الثالثة (٢٠) . وكنتيجة لذلك فلا يجوز أن تيرنا  
الدهشة إذا علمنا أن عددا كبير من الاقتصاديين قد طالبوا بزيادة الضرائب  
على القطاع الزراعى (٢١) .

مما سبق يتضح إذن أن للقطاع الزراعى الهندى امكانيات كبيرة .  
يمكن توجيهها ناحية زيادة الانتاج الزراعى والانتاجية . الا أن التوجيه  
السليم لهذه الموارد يعتمد بالطبع على استخدام تنظيمات وسياسات  
فعالة . ولعل احدى هذه التنظيمات هى التنظيمات التعاونية . وكما شاعدا  
كان هناك القرار الخاص باستخدام هذه التنظيمات كاسلوب عمل نحو  
زيادة الانتاجية والانتاج الزراعى .

#### عرض تحليل موجز لتطور التعاون فى الهند :

ان استعراض التطور التاريخى للحركة التعاونية فى الهند بايجاز ،  
قد يكون أمرا مفيدا فى شرح معالم الموقف الحالى ، ولذلك فاننا سنعالج  
هذا الموضوع قبل أن نستعرض فى علاقة التعاون بالتخطيط فى الهند .

---

(20) Ibid., P. 490.

(21) See Harold Groves and Murugappa C. Madhavan  
Agricultural Taxtion and Indos, s Third Five-Year Plan,  
in «Land Economies» Vol. XXXVIII, No 1, February,  
1962, PP. 56-64, also see B.J.P. Shukla, «Agricultural in  
India», in «Indian Journal of Economies», Vol XLII, No

165 October, 1961, PP. 195-166.

يرجع تاريخ الحركة التعاونية في الهند الى ما يقرب من أكثر من  
١٠٠ عام مضت . وذلك عندما صدر أول قانون للتعاون عام ١٩٤٠ (٢٢)  
بعد نص هذا القانون على تكوين تنظيمات الثمان تعاونية مماثلة لتنظيمات  
المايزن الائتمانية الألمانية وبمسئولية غير محدودة . ولقد كان هدف  
القانون هو زيادة الوكالات الخاصة بالائتمان الريفي . وفي هذا الوقت  
كانت أسعار الفائدة المرتفعة التي يفرضها المربون تحمل اليأس والكتابة  
المزارعين . وتشير في نفوسهم الحقد والاضطرابات . وفي السبيل الى  
نهض هذا القانون . قامت الحكومات الاقليمية بتعيين مأموريات للتعاون ،  
وامدتها بالمراجعين والمفتشين لحصة التنظيمات التعاونية . وفي السنوات  
التالية ازداد عدد التنظيمات الائتمانية . وفي عام ١٩١٢ ، ثم اصدار  
قانون آخر بواسطة الحكومة المركزية ، والذي اعترف بأشكال أخرى  
للمنظيمات التعاونية الانتاجية وذات الخدمات .

ومنذ بداية عام ١٩١٩ . ساهمت عدة عوامل في الاسراع بتطوير  
المنظيمات التعاونية . وقد أصبح التعاون من مسئولية الحكومات الاقليمية  
مباشرة ، وسادت فكرة تعيين وزراء محليين مسئولين عن التعاون . وأدى  
الارتفاع المفاجيء في أسعار السلع الغذائية الى تقوية مركز التعاونيات .  
ونتيجة لذلك ظهرت أنواع متعددة من التنظيمات التعاونية مثل الائتمان  
والشراء والتوزيع والزراعة المشتركة ، وكذا نشأت بنوك الرهن .

---

(22) On the history of cooperative organization in India see,  
Ministry of Community Development Panchayati Raj  
and Cooperation, «Sahakari Samaj, A Synoposium on the  
Cooperative Movement in India», Chapter 1 to Chapter  
II, op. cit., PP. 1-65.



ثم أصبحت الحركة التعاونية بنكسة في أوائل الثلاثينات بسبب  
الكساد الكبير . وادى الانخفاض في أسعار المنتجات الزراعية عموما .  
وكذا أسعار الاراضى الى تهديد وجود كثير من التنظيمات . بل وإلى دمار  
العديد منها . ولم يتمكن المزارعون من سداد ديونهم . وتراكمت عليهم  
المستحقات . وفى بعض الجهات استولت التعاونيات الائتمانية على  
مساحات كبيرة من الاراضى لسداد لمستحقاتهم ، وقد اضطر ذلك الحكومات  
الاقليمية الى التدخل وتوفير الائتمان الى بعض التنظيمات التعاونية  
ومساعدتها على تقديم شروط أفضل للاقراض .

وخلال هذه المدة . وحتى بداية الحرب العالمية الثانية تواجدت عدة  
سياسات تعاونية . فقد نم اندماج التنظيمات الصغيرة التى تغطى قسرى  
متفرقة فى تنظيم واحد كبير . كذلك كان هناك حرصا كبيرا على تشجيع  
مبدأ المسئولية المحدودة فى التنظيم . وتم قبول مبدأ تعميم التنظيمات  
متعددة الأغراض .

ومرة أخرى . أدت الحرب العالمية الثانية وكذا الفترة من عام ١٩٣٩  
الى ١٩٤٥ الى وجود انتعاش فى الحركة التعاونية فزاد عدد التنظيمات  
القائمة . وكذا أدت الزيادة فى أسعار السلع الزراعية الى زيادة دخول  
المزارعين وقد سمح هذا بخفض المستحق على المقترضين الى حد ما .  
الا أن هذا الرواج المؤقت الذى سببته الحرب الثانية لم يستمر  
كثيرا . فبعد الحرب ازدادت نفقة المعيشة بحدة ولم يعد فى إمكان

---

(23) For an elaborated statistical development, see Vida Sagar Sharma, «Sahayoga or Indian Cooperation», Vidya Mandir Bookseller and Publisher, Hoshiarpur, India, 1964 PP. 83-84, PP. 103-110.

التنظيمات التعاونية أن تواجه المطلوب منها لتمويل الزراعة • واستمر هذا الوضع حتى استقلال الهند وبداية التخطيط الاقتصادى •

ولعل المناقشة السابقة توضح أن التنظيمات التعاونية فى الهند وقد ارتبطت بالحكومة منذ بداية الحركة التعاونية • كذلك كانت التنظيمات التعاونية الائتمانية هى المحور الاساسى الذى تدور حوله فكرة التعاون ، ولم يكن هناك أى جهود مركزة لحيايه نمو هذه التنظيمات ضد التقلبات الاقتصادية التى تعرض لها المجتمع •

ان الاحصاءات عن عدد التنظيمات والعضوية ورأس المال العامل خلال الفترة قبل التخطيط الاقتصادى ليست لها أية أهمية للتحليل الحالى ، ذلك ان هذه الدراسة تهتم أكثر ما تهتم بالتنظيمات التعاونية خلال فترة التخطيط الاقتصادى • ومهما يكن فحتى يلم القارىء بملخص مختصر عن هذه المتغيرات السابقة فاننا نقدم العرض التالى •

فى عام ١٩١٤ كان هناك ما يقرب من ١٣٧١٥ تنظيم تعاونى اولى ( يعمل على مستوى القرية ) • وكانت غالبية التنظيمات ائتمانية برأس مال عامل قدره ٣٩٢ كرور ( ١ كرور = ١٠ مليون روبية ) • ومن هذا المبلغ ٣١٤٪ كان رأس مال يمتلكه التنظيم بما فى ذلك ودائع الاعضاء • أما عدد الافراد الاعضاء فى التنظيمات التعاونية فى الهند فلم يكن معروفا فى ذلك الوقت ( ٢٤ ) • وفى عام ١٩٢٨/١٩٢٩ ازداد عدد التنظيمات الائتمانية الى ١٨.٠٠٠ وكان من المقدّر أن هذا العدد يغطى ٧١.٥٪ من

---

(24) Mahesh Chand, «Coopertive Credit in India», The Indian Journal of Econmoica, Vol XLI, No. 162, January, 1961, PP. 249-258, see P. 249.

السكان ( ٢٥ ) . وفى الفترة التالية وحتى سنوات استقلال الهند ، فإن الأرقام عن عدد التنظيمات توضح زيادة سنوية منتظمة . وفى سنوات ١٩٤٧/١٩٤٦ بلغ عدد التنظيمات الائتمانية الزراعية ١٤٠,٠٠٠ وحدة ( ٢٧ ) . فإذا أضفنا إلى ذلك النسبة المئوية للتنظيمات التسويقية والانتاج الزراعى ( حوالى ١٢٪ ) والتي تؤدي أيضا اثنا زراعى . فإن هذه النسبة السابقة تبلغ حوالى ٨٠٪ من جميع التنظيمات . وبلغ عدد الأعضاء فى هذه التنظيمات الائتمانية ٢٤٧ مليون عضو . وهذا يمثل ٧٢٪ من عضوية التنظيمات التعاونية فى الهند . وقدرت أسهم رأس المال فى هذه التنظيمات الزراعية الائتمانية بمقدار ١٥٩٩ كرور . والتي تكون ٧٢٪ من جميع أسهم رأس المال فى كل التنظيمات التعاونية . ومرة أخرى نجد رأس المال العامل للتعاونيات الزراعية الائتمانية يقدر بـ ١٠٣٣ كرور ، وهذا يكون ٨٠٪ من رأس المال العامل فى جميع التعاونيات فى هذه الدولة .

وكانت التنظيمات التعاونية تغطى ٢٧٪ من مجموع السكان فى الريف الهندى ( باعتبار أن الأسرة المتوسطة مكونة من خمسة أفراد ) وبسبب أن التنظيمات التعاونية الائتمانية الزراعية هى التنظيمات الغالبة فى المجتمع الهندى ، فإن الدراسة الحالية ستهتم اهتماما رئيسيا بالائتمان التعاونى .

(25) Ibid., P. 249.

(26) V. Sagar Sharma, op. cit., P. 103.

(27) For this portion of figures and the situation in 1960-61, see K. C. Jain, «Cooperative Agricultural Credit in India», Indian Cooperative Review, Vol. I, No. 3, April, 1964, PP. 343-349.

## البيان التعاوني والاساليب التي تعمل بها التعاونيات الائتمانية :

فى هذا الجزء التالى من الدراسة سوف نركز على البيان التعاوني الانساني فى الهند وكذا على الاساليب التي تعمل بها هذه التعاونيات .  
يجب أن نلاحظ أن دراسة البيان التعاوني سسيكون لها اثرها النافع عند تقييم أداء التعاون لوظيفته .

يرجع البيان الحالى للتنظيمات التعاونية الائتمانية فى الهند الى عام ١٩١٥ . فى هذا العام أوصت احدى اللجان بواسطة الحكومة الهندية ( والمعروفة بلجنة Maulagan ) باتباع بيان تعاوني من ثلاث مستويات (٢٨) . وتعرف هذه المستويات الثلاثة بالآتى : (١) البنوك الأولية Primary banks وتوجد على مستوى القرية ، (٢) البنوك المركزية central banks ( او بنوك الاقاييم ) وتوجد على مستوى الاقليم ، (٣) بنوك المقاه Al-cobanks ( بنوك الولايات ) وتمثل هذه فى بنك انتمان واحد لكل ولاية فى الهند .

وتقوم البنوك الأولية التعاونية بخدمة عدد صغير من الاعضاء على مستوى القرية ، ولقد تغيرت هذه السياسة فى وقت ما بفرض زيادة حجم البنك وجعل فى امكان كل بنك أن يخدم عددا اكبر من القرى (٢٩) .

(28) See Ministry of Community Development and Co operation, «A Symposium on the Cooperative Movement», op. cit., P. 11.

(29) Ibid., P. 75.

ولقد تم اتباع هذه السياسة بناء على الفكرة القائلة بأن إيجاد تنظيم أكبر حجماً وأكثر تعقيداً سوف يحوى مزيداً من الاعضاء ويكثر من الموارد المالية في صورة أسهم رأس المال . مثل هذا التنظيم ، من المفروض أن يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإدارة . ويستطيع البنك المركزي والوحدة الإدارية المحلية للقرية والمسماة Panchayati Raji أن يساهما في رأس مال هذه البنوك الأولية ( على مستوى القرية ) .

وتشارك البنوك الأولية وغيرها من التعاونيات على مستوى القرية في عضوية البنوك المركزية ( على مستوى الاقليم ) وفي بعض الاحوال يسمح لعدد من الافراد بالاشتراك في عضوية هذا المستوى المتوسط من البنوك التعاونية . وتشتمل الوظيفة الاساسية للبنوك المركزية في أداء خدمات البنك المركزي إلى البنوك الأولية . وبالإضافة إلى ذلك تسمح بعض الولايات للبنوك المركزية بالإشراف والتفتيش على التخططات التعاونية على مستوى القرية (٣٠) . وفي سبيل مساعدة البنوك الأولية مالياً تقدم البنوك المركزية موارد مالية عن طريق الاشتراك في أسهم رأس المال . وتتكون أموال البنوك المركزية من ودائع الافراد ومن أسهم رأس المال ومن الاقتراض من بنوك القمة apex banks . والسياسة العامة ناحية هذه البنوك المركزية ، هي زيادة حجمها بقدر الامكان وإيجاد بنك واحد فقط على مستوى كل إقليم . وكنتيجة لهذه السياسة انخفض عدد هذه البنوك من ٥٠٥ سنة ١٩٥٠/١٩٥١ إلى ٣٨٧ سنة ١٩٦١/١٩٦٢ (٣١) . وتقوم حكومات الولايات بالاشتراك بنصيب وافر في

(30) Ibid., P. 85.

(31) K. C. Jain, «Cooperative Agricultural Credit in India», op. cit., P. 344.

رأس مال البنوك المركزية . وقد بلغت نسبة مساهمة الحكومة فى رأس المال المدفوع فى البنوك المركزية التعاونية مقدار ٣٦٪ فى سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ (٣٢) .

وتعتبر البنوك التعاونية على مستوى الولايات ( بنوك القعة ) أهم مؤسسه تعاونية على مستوى الولايات . والقاعدة هى أن كل ولاية لا يكون لها الا بنك قعة واحد . وتتكون عضوية بنك الولاية من البنوك المركزية فى الولاية وكذا من التنظيمات التعاونية الاخرى على مستوى الاقليم ( تسويقية ، استهلاكية .. الخ ) وتشترك حكومة الولاية بنسبه كبيرة فى اسهم رأس مال هذه البنوك . وفى عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ بلغت نسبة أسهم رأس المال المدفوع بواسطة الحكومة ٢٨٪ من مجموع أسهم رأس مال هذه البنوك .

ويقوم بنك الولاية بأداء دور رئيسى فى توجيه النشاط الائتماني التعاوني فى الولاية ، ويؤثت وظيفة البنوك المركزية ناحية أعضائها من بنوك الاقليم ، ويعمل أيضا وسيطا رئيسيا للبنك الاحتياطي الهندي فى توجيه وتنمية النشاط التعاوني فى الدولة .

وتهتم البنوك التعاونية على مستوى الولاية والاقليم والقرية اهتماما مباشرا بتقديم القروض قصيرة ومتوسطة الاجل . أما تقديم القروض الطويلة الاجل فيكون عن طريق بنية تعاوني آخر هو بنوك الاراضى Land Mortgage Banks ، وتواجد بنوك رهن الاراضى هذه على

(32) Ministry of Community Development, op. cit., P. 96

(33) Ibid., P. 96.

مستويين - مستوى الاقليم ، ومستوى الولاية . وتشمل بنوك الاقليم عضويه الافراد المزارعين فى الاقليم ، وفى هذا المعنى - الذى ينطوى على تكوينها بواسطة الافراد - تسمى هذه البنوك ببنوك رهن الاراضى الاولى . اما بنوك رهن الأراضى على مستوى الولاية ، فهى تتكون من عضوية البنوك الاولوية . وتحصل هذه البنوك على مصادرها المالية بواسطة أسهم رأس المال بالإضافة الى اصدار سندات يمكن تداولها . وتشترك حكومات الولايات فى أسهم رأس مال بنوك الولاية بصورة كبيرة . ويفرد نصيب الحكومة فى رأس المال المنفوخ فى هذه البنوك بمقدار ٥٠٪ تقريباً عام ١٩٦٠ (٣٤) . ويقوم بنك الاحتياطى الهندى بتقديم معونات مالية لمساندة بنوك الاراضى ، وذلك بشراء ما يقرب من ٢٠٪ من أى سندات يتم اصدارها طالما أن هذه السندات مضمونة بواسطة حكومات الولايات . وقد بلغ عدد بنوك رهن الاراضى ٤٢١ وحدة عام ١٩٥٩/١٩٦٠ (٣٥) .

ويمثل هذا البنيان التعاونى السابق الوحدات التنظيمية الاساسية العاملة فى مجال الائتمان التعاونى الزراعى . ويمكن ملاحظه أن البنيان التعاونى الهندى يماثل ذلك النوع من البنيان المصرفى القائم على قلة من البنوك الكبيرة ذات الفروع المتعددة ، وهذا بعكس نوع آخر من البنيان المصرفى القائم على وجود عدد كبير من البنوك الصغيرة . ويسمح النوع الاول ( المماثل لما يوجد فى الهند ) بوجود مرونة فى مواجهة متطلبات

(34) Ibid., P. 98.

(35) Ibid., P. 88.

الاقليم ككل من الاحتياجات المالية . الا أن الفصل القائم بين الهيئات التعاونية التي توخر قروضا قصيرة الاجل وبين تلك التي توفر قروضا طويلة الاجل ، يمثل نوعا من العقبات في هذا النظام . ان مثل هذا الفصل قد يؤدي الى آثار ضارة على قيام التنظيمات التعاونية الائتمانية بأداء وظيفتها . ففي المقام الاول ، وحيث أن بنوك رهن الاراضى بالاقاليم لا تتمتع بأى فروع على مستوى القرية ، فإن المزارعين يعانون بشدة عند محاولة الوصول الى هذه البنوك . ومن ناحية أخرى فان وجود المرابين داخل القرية فى الهند ، والذين يتمتعون بمقدرة فائقة لمواجهة كل من طلبات القروض طويلة الاجل وقصيرة الاجل ، ويجعل من المزارعين فريسة للمرابين ، ويبعد الثقة بين التعاون والفلاح .

#### دور الحكومة ناحية التعاونيات فى الهند :

ومن الملاحظ أن الحكومة الهندية تقوم بمجهودات كبيرة من الناحية المالية والادارية لتدعيم وتقوية التنظيمات التعاونية . وفى الواقع ، فان هناك عددا كبيرا من الوكالات الحكومية التى تقوم بمساندة التنظيمات التعاونية والتى ترتبط ارتباطا أكيدا بالبنيان التعاونى فى الهند . وفيمايلى سوف نقوم بمناقشة هذه الوكالات أو التنظيمات الحكومية المختلفة التى تساهم فى البنيان التعاونى . وتأمل هذه المناقشة ايضا ضخامة المجهود الذى تقوم به الحكومة ، وفى نفس الوقت ايضا عدم التناسق والتعقيدات التى تفرض على البنيان التعاونى بسبب هذه التنظيمات المختلفة .

وأول التنظيمات التى يمد يد العون والمساعدة لكل أنواع التنظيمات التعاونية ، وكذا الائتمان التعاونى هو بنك الدولة الهندى .



State Bank of India ان تسهيلات بنك الدولة الهندي تتسع لتغطي التسهيلات الائتمانية العادية ( خصم الكمبيالات والشيكات ) وكذا تسهيلات التسويق والخدمات التعاونية الأخرى وتقديم تسهيلات ائتمانية من أجل التخزين ، وكذا تقديم الاموال اللازمة لبنوك رهن الاراضى (٢٦) .

ومن التنظيمات الأخرى التى تتعامل فى خدمة التنظيمات التعاونية ، نجد بنك الاحتياطى الهندى، Reserve Bank of India . وحيث أن هذا البنك هو البنك المركزى للهند ، فقد كان فى إمكانه أن يؤدى دورا رئيسيا فى مجال أنواع الائتمان لتغطية الاحتياجات التعاونية .

وأول أنواع هذا الائتمان يسمى صندوق الائتمان الزراعى الوطنى . وقد خصص له ، كبداية ، مبلغ ١٠ كرور هندى فى سنة ١٩٥٥ ، وكان من المتوقع أن يضاف مبلغ ٥ كرور إليها كل عام (٢٧) . ومن المفروض أن يقوم هذا الصندوق بتوفير القروض الطويلة الاجل لحكومات الولايات . ليتمكن من المشاركة فى أسهم التنظيمات التعاونية . ويقوم الصندوق أيضا بتقديم قروض قصيرة الاجل للاغراض الزراعية عن طريق بنوك القمة التعاونية ، وكذا بتقديم قروض طويلة الاجل وشراء مستندات بنوك رهن الاراضى . وهناك اعتماد مالى آخر يسمى بصندوق استقرار الائتمان الزراعى الوطنى ، والذي بدأ باعتماد قدره ٦ كرور سنة ١٩٥٥ ، وبمقدار ١ كرور هندى

(36) M. D. Sharma, «Is there need for national Cooperative Bank of India ?», The Indian Cooperative Review, Vol. 1, No. 3, April, 1964, PP. 334-342, see P. 338.

(37) Ministry of Community Development and Cooperation, op. cit., P. 91.

يضاف إليه سنوياً (٣٨) • وتستخدم أموال هذا الصندوق لتحويل القروض قصيرة الاجل الممنوحة لبنوك الولايات التعاونية ، الى قروض متوسطة الاجل فى اوقات الازمات الزراعية الطبيعية • وفى نفس الوقت فتقوم بنك الاحتياطى الهندى بتقديم قروض اعتيادية قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل الى بنوك الولايات التعاونية لاغراض الائتمان الزراعى الموسمى بسعر فائدة يقل ٢٪ عن أسعار البنك المعتادة • وكنتيجة لهذه المساعدات فقد قدرت مجموعة القروض المقدمة من بنك الاحتياطى الهندى الى بنوك القمة التعاونية لاغراض تمويل الزراعة وتسويق الحاصلات الزراعية بمقدار ٦٤٥ كرور هندى سنة ١٩٥٢ وبمقدار ١٠٠٨٨ كرور هندى سنة ١٩٦١ (٣٩) •

وهناك مشروع هام ذو علاقة أكيدة بتنمية وتطوير التنظيمات التعاونية فى الهند ، ويطلق عليه برنامج تنمية المجتمع المحلى •

Community Development Program وقد بدأ هذا البرنامج عام ١٩٥٢ ، وتم تمويله بواسطة حكومات الولايات والحكومة المركزية للهند ، وكذا حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، ويهدف البرنامج الى تحسين وتشجيع سكان المناطق الزراعية على ضرورة زيادة مستوى معيشتهم باستخدام الاساليب الفنية الحديثة فى الانتاج ، وبانشاء وتعميم التنظيمات التعاونية (٤٠) • ويتم تنفيذ هذه الاغراض باستخدام فرق عمل على

(38) Ibid., P. 91.

(39) Ibid., P. 91.

(40) Ibid., P. 92.

مستوى القرية (٤١) • ويتكون كل فريق من مجموعة من الخبراء فى مظاهر الحياة الريفية المختلفة ، فيه من يعرف عن طبيعة الاراضى وعن الزراعة ، وكذا طبيب ملحق ، وعدد من الكتبة المساعدين • الخ • وأحد أهداف هذا الفريق هو تنمية الشعور بالتعاونى وتدعيمه بإنشاء تنظيمات تعاونية على مستوى القرية •

ويتم مساعدة التنظيمات التعاونية الائتمانية ، وكذا غيرها من التنظيمات ماليا بواسطة هيئة أخرى تعرف باسم هيئة اعادة التمويل الزراعى A.R.C. Agriculture Refinance Corporation والتي تم تأسيسها عام ١٩٦٣ (٤٢) • ولقد بدأ رأس مال هذه الهيئة بمقدار ٥ كرور هندى ، ورأس المال المسموح به يبلغ ٢٠ كرور هندى • وتضمن الحكومة الهندية رأس المال الاسمى ، وكذا حدا أدنى من العوائد توزع عليه • وقد شارك فى رأس مال هذه الهيئة كل من بنك الاحتياطى الهندى وبنوك القمة التعاونية وبنوك رهن الاراضى ، وشركات التأمين ، وغيرها من الهيئات المالية الاخرى (٤٣) •

---

(41) Ministry of Community Development and Cooperation, op. cit., P. 292.

(42) For details on the structure and the working of this see G. Venkappa Shetty, «The Community Development Program in India, «Indian Journal of Economics, Vol. XXXVIII, No. 149 October, 1957, PP. 209-216.

(43) On the detailed expected role of this organization, see M.D. Sharma, «Agricultural Development Bank in India», in Indian Cooperative Review, Vol. 1, No. 1, October, 1963, PP. 41-48 see also «Agricultural Situation in India, Vol. XVII, No. 10, January, 1963, P. 1077.

ومن المفروض أن تقوم هيئة إعادة التمويل الزراعى بتوفير قروض  
منوسلة وطويلة الاجل للتنظيمات التعاونية والمشروعات الزراعية عموما .  
ومن الملاحظ أن هذه الهيئة تقوم بالتمويل لاغراض التنمية والتطوير وليس  
للاغراض الجارية (٤٤) .

ويعمل - أيضا الى جانب الهيئات السابقة - هيئة تسمى المجلس  
الوطنى لتنمية المخازن والتعاونيات

National Cooperative Development and Warehousing Board

وهذا المرفق أو المجلس تم تأسيسه عام ١٩٥٦ بواسطة الحكومة  
المركزية لاغراض تنمية وتطوير التنظيمات التعاونية والمستودعات (٤٥) .  
وفى عام ١٩٦٣ تم تقسيم هذا المجلس الى هئتين : الهيئة الوطنية لتنمية  
انتاعون ، وهيئة المستودعات المركزية (٤٦) .

ولعل هذا الملخص السابق عن البنيان التعاونى الهندى . وعن  
الهيئات والتنظيمات المختلفة التى تعمل فى المجال التعاونى . قد أوضح  
لنا ، ان هناك مجهودات ادارية ومالية كبيرة فى الحقل التعاونى . ويختص  
الجزء التالى من الدراسة ببيان ما اذا كان هذا المجهود قد أدى الى اظهار  
لنائج طيبة فى مجال تنمية وتطوير التنظيمات التعاونية وخدمة التخطيط  
الاقتصادى ، أم أن هذه المجهودات لم تؤد الى النتائج المرجوة .

(44) M. D. Sharma, Ibid., P. 47.

(45) Ministry of Community Development and Cooperation,  
op. cit., P. 205.

(46) M.D. Sharma, «Is there need for National Cooperative  
Bank of India? », op. cit., P. 340 on the Progress of the  
Warehousing Corporation see «Agricultural Situation in  
India», Vol. XVII, No. 11, February, 1963, P. 1171.

## تقييم دور التنظيمات التعاونية في الاقتصاد الهندي :

ان من أهم الدراسات عن التنظيم التعاوني والائتمان التعاوني في الهند ، ما تم في السنوات الأولى من التخطيط الاقتصادي بواسطة لجنة حصر الائتمان الزراعي للهند (٤٧) .

” All India Rural Credit Survey Committee “ ولقد قامت هذه الدراسة بتقديم وتوفير مجموعة من المعلومات والاحصاءات عن مساهمات الولايات والهيئات المختلفة في الائتمان الزراعي في الهند في سنة ١٩٥٤ . وفي الجدول التالي نعرض ملخصاً لبعض الأرقام الواردة في هذه الاحصاءات :

مساهمة مختلف الهيئات في الائتمان الزراعي في الهند ( ١٩٥٤ )

النسبة المئوية	هيئات الائتمان
٣٣	الحكومة
٣١	التعاونيات
٠٩	البنوك التجارية
١٤٢	الأقارب
١٥	أصحاب الأراضي
٢٤٩	المقرضين من المزارعين
٤٤٨	المرايين
٥	التجار والوكلاء
١٩	هيئات أخرى
١٠٠	المجموع

Ministry of C.D., op. cit., P 25.

المصدر :

(٤٧) The original reports on the survey are not available, see summary of the Committee's report in Ministry of Community Development and Cooperation, op. cit., Chapter X.

وفيما يلي نقوم بتحليل هذه البيانات السابقة . وأول ما يجب ان نلاحظه . هو أنه بعد خمسين عاما من تطوير وتنمية التعاون في الهند ، نجد أن نصيب التنظيمات الائتمانية التعاونية في الائتمان الزراعي عموما هو فقط ٢١٪ . وفي نفس الوقت نجد أن نصيب المرابين المحترفين ، غيرهم من الزراعيين يصل الى ٦٩٧٪ من الائتمان الزراعي . ويوضح تقرير لجنة حصر الائتمان الزراعي ، فيما يوضح ، أن هذه النسبة الصغيرة من الائتمان التعاوني ، لم تصل الا لطبقة الاغنياء في القرية الذين يمتلكون أصلا تروا و أراضي تتيح لهم حق الائتمان من كل مصدر آخر ، بينما نجد المعراء من أهل القرية على ما هم عليه من قدرة محدودة في الحصول على الائتمان (٤٨) . وكنتيجة لهذا ، فقد أعربت اللجنة السابقة عن الرأي العائل ، ان التعاون قد فشل « وأسباب ذلك » وظيفية ، وهيكلية ، وإدارية ، وذات طبيعة اقتصادية واجتماعية » (٤٩) .

والواقع ان تقييم الاداء ، لا يحكم عليه من مجرد النظر الى ، أو جمع احصاءات عن العضوية أو رأس المال ، أو مدى تغطية التعاون للمجتمع . بل أن هناك أرقاما أخرى والتي في إمكانها أن توفر أبعادا عميقة في هذه المسئلة . وفي هذا المجال ، فخلقد قدر في عام ١٩٦٢ بأن هناك ٤٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ هليما تعاونيا ائتمانيا يتمتع بأى سلامة مالية ، وذلك من مجموع قدره ٢١٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ تنظيميا ائتمانيا (٥٠) .

(48) Ibid., P. 26.

(49) Ibid., P. 26.

(50) Vaikunth L. Mohta, «Reorganization of Agricultural Credit in India», Indian Cooperative Review, Vol. 1, No. 4, July, 1964, PP. 501-507, see P. 504.

ومن ناحية أخرى . فان مقدار المستحقات التي لم يتم سدادها الى  
تنظيمات الائتمان التعاوني ، ظلت تتزايد عبر السنوات المختلفة ، ولتصوير  
ذلك ، نذكر أن نسبة السداد لمجموع القروض القائمة منذ عام سابق .  
مضافا اليها قروض عام حوالى . هي نسبة ( ٤٠ ٪ ) ، وذلك للمقرين  
الزمنيتين ١٩١٠/١٩١١ . ١٩٥٧/١٩٥٨ ( ٥١ ) . ونجد أيضا أن نسبة  
ما تمتلكه التنظيمات الائتمانية التعاونية من أموال ( أسهم رأس المال  
والودائع ) الى مجموع رأس المال العامل للتنظيمات الائتمانية الاولى . قد  
فدرت ب ٣٧ ٪ فى عام ١٩٥٧/١٩٥٨ ، وهذه بالطبع نسبة ضعيفة  
للقاية ( ٥٢ ) . وفيما يختص بنسبة الودائع الى رأس المال العامل ، فنظهر  
التقديرات ان هذه النسبة تتناقص باستمرار وانها كانت ٦٥ ٪ فى عام  
١٩٥٨ ( ٥٣ ) .

١١. وليس هناك من شك فى وجود أسباب عديدة أدت الى صعوبة تقدم  
المركة التعاونية فى الهند . ويمكن معالجة هذه الاسباب بدراسة السياسات  
المختلفة فى الائتمان التعاوني وأثر هذه السياسات .

ومن المفروض ، حتى ينجح الائتمان التعاوني ، أن تكون قروضه  
وسلفياته ذات شروط أفضل من تلك التي يقدمها أى تنظيم آخر على مستوى  
القرية . وبصورة أخرى أن تكون شروط الائتمان التعاوني أفضل من شروط

(51) Mahesh Chand, «Coopertive Credit in India», The Indian Journal of Economics, Vol. XLI, No. 162, January. 1961, PP. 249-258, see table P. 250.

(52) Ibid., P. 249.

(53) Ibid., P. 249.

المرابي متسلا . وذلك حتى يهرع المزارعون الى التعاون تاركين غيرها من  
المنظمات . الا أن مثل هذا الائتمان الحر الرخيص لم يتواجد في الهند في  
ظل الاجراءات القديمة التي اتبعها بنك الاحتياطي الهندي . فمن الجدير  
المذكر أنه حتى عام ١٩٥٣ كانت السياسة القائمة تصر وتجبر بنوك القمة  
الانعوانية على ضرورة سداد قروضها الى بنك الاحتياطي الهندي في موعد  
سنوي محدد هو يوم ٣٠ سبتمبر من كل عام (٥٤) . مثل هذ الاجراءات  
والسياسات كان لها رد فعلها المتتالي على المستويات الدنيا للتنظيمات  
الانعوانية الانمائية . فلقد نتج عنها سياسات جامدة غير مرنة بالنسبة لهم  
المستويات الدنيا .

ومن ناحية اخرى ، فإن السياسة التقليدية في جمل الارض هي  
الحسم الرئيسي للقروض . هي سياسة تؤدي الى زيادة ما يمتلكه التنظيم  
الانسانى من اراضى وليس الى زيادة ما يمتلكه من قروض ومسلقات ، وينشأ  
ذلك من أنه في كل مرة يفشل المقترض في سداد القرض . يقوم التنظيم  
الانعوانى بمصادرة ملكيته من الاراضى . وفيما بعد تم اتباع ما كان يعتقد  
في انها سياسة أكثر فاعلية ومرونة ، وهي ما يسمى بسياسة الاقراض على  
المحصول Crop loan System

وحيثما يتم فحص واختبار نظام الاقراض على المحصول ، بدقة  
وعناية ، سنجد أنه لا يؤدي الى أى نتيجة ايجابية تقدمية في الائتمان  
الانعوانى . ان نظام الاقراض على المحصول أو بضمان المحصول يضع كل

(54) See Vidya Sagar Sharma, «Sahayoga, or Indian Cooperation», Vidya Mandir Booksellers and Publishers, Hoshiarpur, 1964, P. 122.



التأكيدات على المحصول ( أو على الناتج ) • وهكذا فكما يزداد انتاج شخص ما كلما ازدادت فرصته للحصول على قدر كبير من القروض • ولذلك فسينتهى الامر بحصول كبار المنتجين على النسبة الغالبة من حجم القروض وسيبقى المنتج اضعف حائرا يبحث عن القليل الذى لا يكفيه (٥٥) وتمثل قيمة القرض الممنوح نسبة من القيمة الاجمالية لنكاليف انتاج المحصول ، وهذه النسبة يتم دفع جزء منها عينا والآخر نقدا (٥٦) • مثل هذا الاجراء يتطلب دراسة شاملة لكل طلب قرض يتم تقديمه • ان هذا الاجراء يتطلب اداريين على مستوى كبير من العلم والمعرفة بطبيعة كل محصول وتكاليفه • مع العلم بأن التكلفة تختلف من مكان لآخر • ومن محصول لآخر • وينتج من ذلك ان عمليات الدراسة والبحث والتقييم بواسطة اهل المعرفة لابد وأن نأخذ الوقت الكافى والروتين اللازم • مما يجعل من نظام القروض بضمان المحصول يختصر من فترة سريان مدة استعمال القروض ( حيث يستعمل القرض لفترة المحصول فقط ) ، وبالتالي سوف يقيد ذلك من مقدرة المزارع على استخدام مثل هذا القرض الاستخدام الامثل (٥٧) •

---

(55) See the discussion of crop loan system by Professor D.R. Gadgil, «Cooperative Finances, Some Problems», in «Indian Cooperative Review», Vol. I, 3, April, 1964, PP. 326-333, see P. 325.

(56) Ibid., P. 324.

(57) National Cooperative Union of India, «Revolving Credit to the Farmers, A working Paper Prepared in the National Cooperative Union of India, in «Indian Cooperative Review», Vol 1, No. 4, July 1964 PP. 483-500 On the in compatability of the Crop Loan System, see PP. 487-492.

وأهم مما سبق كله ، فإن نظام الاقراض بضمان المحصول ، يتطلب تأكيداً تاماً بالحصول على القرض فور استحقاقه حتى تتمكن المنظمات التعاونية من الاستمرار فى أداء قروضها . وبناء على ذلك ، فقد تقرر ضرورة الربط بين الائتمان التعاونى والتسويق التعاونى فى القرية . ونم تقديم القروض الى المزارعين مع الاتفاق معهم على أن محصولهم لابد من تسويقه تعاونياً ، وعلى سداد القرض من منتجات البيع .

وبمثل هذا التكامل بين الائتمان والتسويق ، ظن الكثيرون أن النظام سيعمل بكل دقة وتناسق . إلا أن الواقع العملى أثبت عكس ذلك تماماً . وفى المدة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٢ . كانت مجموع القروض التعاونية ٢٢٨ كرور هندى ، واستعادت نظميات التسويق منها ٤٨٩ كرور هندى (٥٨)

وندل التجربة على أن مجرد قيام تنظيم تعاونى ائتمانى متخصص فى ظل مجتمع مختلف اقتصادياً ، هو أمر يندر أن يكتب له النجاح ، ففى المجتمعات التى يفوق فيها الطلب على القروض العرض منها ، يميل المزارع الى أن يحصل على قروضه من التنظيم التعاونى ، وحيث يقل عرض المنتجات الزراعية عن الطلب عليها ، فإن المزارع يبيع محصوله بعيداً عن التنظيم التعاونى (٥٩) . وعموماً فهذا هو ما عليه الوضع فى الهند ، هذا بالإضافة الى غير ذلك من التعقيدات .

ولقد نشأت التعقيدات السابقة بسبب ما يحيط بالتسويق التعاونى من اجراءات وقيود غير سليمة ولا تعطيه أية مزايا بالنسبة للتاجر الخاص .

(58) Ibid., P. 484.

(59) Ibid., P. 495.

وعلى قمة هذه التعقيدات هو وجود تنظيمات التسويق التعاونى بعيدا عن  
تنظيمات الائتمان ، فالائتمان التعاونى يعمل على مستوى القرية ، بينما  
يعمل التسويق التعاونى على مستوى المركز أو الاقليم . هذا بالإضافة الى  
أن التسويق التعاونى يقوم بإداء وظائفه على الاسواق المنظمة : حيث يكون  
سوق المحاصيل المختلفة واضحا ، ومعلوما على أصنافه وأسعاره . ومن  
ناحية أخرى ، تتطلب التنظيمات التعاونية التسويقية ، أن يوفر المزارعون  
وسائل نقل محصولهم الى مراكز التجميع والتسويق . ومرة أخرى نجد  
أن مثل هذا الاجراء لا يشجع من اقبال المزارعين على التسويق التعاونى ،  
فبالإضافة الى سوء الطرق فى المناطق المختلفة ، نجد النقص الكبير فى  
وسائل المواصلات ذاتها . وبالطبع يحدث كل هذا فى الوقت الذى يجعل  
المرابى والتاجر الخاص من أنفسهم فى خدمة المزارع بكل التسهيلات الممكنة  
وعلى مستوى القرية . وكدليل على اداء التسويق التعاونى الهندى  
وظيفته ، يكفي أن نذكر أن مجموع ما تم تسويقه تعاونيا من الحبوب  
الغذائية عام ١٩٥٩ كان يقل عن ١٪ من اجمالى المحصول الذى تم تسويقه  
هذا العام ، بينما كان المستهدف تسويقه تعاونيا فى الخطة الخمسية الثانية  
هو ١٠٪ من اجمالى المحصول (٦١) .

من كل ما سبق يتضح لنا أن الائتمان التعاونى يتطلب تسويقا  
تعاونيا ، ولا بد وأن يتواجد ( الائتمان والتسويق ) على مستوى القرية  
ناتها . ويحسن ان نذكر هنا أن أهمية وجود هيكل تسويقى تعاونى

6(0) Ibid., P. 485.

(61) See National Council of Applied Economic Research  
«Long-term Projection of Supply and Demand, op. cit., P  
149, see P. 7.

لتجنب أى نكسة فى الائتمان التعاونى ، قد أشاد به بنك الاحتياط الهندى منذ عام ١٩٦٠ (٦٢) .

وفى نفس الوقت نجد أن جمود الائتمان التعاونى ، يصاحبه ارتفاع فى أسعار الفائدة . ان أسعار الفائدة المنخفضة التى يقدمها بنك الاحتياط الهندى لبنوك القمة ( ٢ ٪ ) يتم رفعها الى ٦ ٪ أو الى ٩ ٪ عندما تصل هذه القروض الى أدنى تنظيمات البنين التعاونى ( البنوك الاولى ) . وذلك ما كان عليه الوضع عام ١٩٦٠/١٩٦١ (٦٣) . ويمثل سعر الفائدة مشكلة محيرة للائتمان التعاونى . فبأسعار فائدة مرتفعة للاقراض سوف تجد هذه التنظيمات منافسة شديدة من غيرها وبأسعار فائدة منخفضة لا تقوى هذه التنظيمات على مواجهة تكاليفها . الا أن التنظيمات التعاونية الهندية تعاني مزيداً من التعقيدات بسبب ذلك البنين التعاونى الذى يترك مستواه الدنيا بوظيفة واحدة هى الائتمان ، وبذلك تبقى هذه الوظيفة ذات تكلفة عالية لصغر حجمها .

ولتطوير الائتمان التعاونى وتنشيطه ، اقترح البعض استخدام نظام

ائتمان أكثر ايجابيه يطلق عليه نظام ائتمان دائرى (٦٤) *Revolving*

*Credit system* ومثل هذا النظام يتطلب منح المزارع قرضاً

(62) See S. C. Jain, Problems and Policies of Indian Agriculture, op. cit., P. 45.

(63) Harild A. Miles, «Package Program Lessons in Strengthening Cooperative Services», Indian Cooperative Review Vol. I, No. 2, January, 1964, PP. 210-217, see P. 211.

(64) See, Revolving credit to the farmers, a working Paper», op. cit., P. 492.

تبعاً لقيمة ما تم تسويقه بواسطة المزارع خلال العام . وهكذا سيتم اعتبار قيمة المحصول النشئ سيتم تسويقه كأساس للقرض ، وليس قيمة تكاليف الانتاج . ويكون للمزارع حق سحب شيكات بمقدار التسهيلات الائتمانية الممنوحة له ، وفي حدودها في أى وقت ، وبدون أى تأخير . وعندما يتم تسويق المحصول يكون من المطلوب على المزارع أن يهبط بحجم سلفياته الى حد أدنى معين . وعندما تظهر سجلات المزارع معاملات ثابتة ومستديمة من السحب والسداد ، فإن حسابه يظل مفتوحاً طول الوقت . ويتطلب النظام بالطبع وجود حلقة اتصال دائمة بين الائتمان والتسويق التعاوني . وفي الحقيقة ، فإن المساهمة الكبيرة لهذا النظام هي اغرائه للمزارعين على ضرورة زيادة حجم تسويقهم التعاوني لزيادة حجم الائتمان الممكن الحصول عليه . الا أن الصعوبة في هذا النظام أيضاً ، هي احتمال زيادة تكاليفه الادارية الى حد كبير . لانه ولا شك نظام مصرفي متطور .

الا ان ضرورة ارتباط التسويق بالائتمان التعاوني ، يتطلب ايضا ربط هذا التنظيم بخدمات تخزينية ، وفي نفس الوقت تواجد وسائل وامكانيات للنقل بين المخازن ولماكن التسويق . واذا ما اتسع حجم التنظيم الى هذه الصورة ، فان وظيفته توفير المواد والخدمات اللازمة للزراعة تصبح شيئاً ضرورياً له ، ان خدمات الزراعة كتوفير البذور والسبام وغيره هو أمر لازم للتلّ هذا التنظيم المتوسّع . ففي مثل هذا المجال من الخدمات الزراعية ، يتم الحصول على وفورات الانتاج الكبير ، في أقل وقت ممكن ، وباقل تكلفة ممكنة ، ويكون هناك فرصة لاستخدام ارباح هذه الخدمات في تقوية المركز المالى للتنظيم . وكما اوضحت مناقشة التنظيمات التعاونية الائتمانية في الهند ، فانه ليس هناك أى من الترابط بين كل هذه

الوظائف للتنظيم التعاوني الهندي ( فهو تنظيم انتمائي بحدت ) • ولعل  
«يخصص التنظيم التعاوني في وظيفة واحدة في الهند هو أحد الأسباب  
الرئيسية في فشله • ان أهمية تجربة الهند في الائتمان التعاوني ، قد  
أوضحت ، أنه في ظل الظروف والشروط القائمة في المجتمع الهندي ،  
فإن نجاح التعاون في أداء وظيفته يتطلب أن يكون التنظيم التعاوني متعدد  
الاعراض •

### التنظيم التعاوني والتخطيط الزراعي :

ما من شك في أن التخطيط الزراعي يتطلب شيئاً هو أكثر من  
وجود حملة انتمائية • ان الاحتياجات الرئيسية الخاصة بمعلومات مفصلة  
ودقيقة عن امكانيات الانتاج الزراعي تحتاج الى نوع من التنظيم على  
مستوى القرية والذي في امكانه أن يوفر هذه المعلومات • ان الائتمان  
التعاوني يستطيع أن يوفر هذه المعلومات اذا كان يتعامل عن طريق تقديم  
قروض بضمان الانتاج وفي نفس الوقت يحصل على بيانات عن المساحة  
المزروعة والفترة الزمنية اللازمة وطبيعة الارض وغيرها من المعلومات  
الزراعية • وهناك وسيلة أفضل لاداء هذه الوظيفة اذا ما قام كل مزارع  
مقترض بتقديم خطة زراعية انتاجية عند تقديمه طلب الائتمان • مثل هذا  
الاجراء يعتبر خطوة أولى نحو نشأة وتطوير خطة انتاج على مستوى  
القرية يحتاجها التخطيط الزراعي (٦٥) • ولكن ، الصعوبة في مثل خطة  
الائتمان الانتاجية على مستوى القرية هي المطالب الادارية والمالية الكبيرة

---

• (65) C. S. Jochi, «Village Production Plans, Problems and difficulties», Indian Cooperative Review, Vol. I, No. 1, October, 1968, PP. 25-31.

التي تحتاجها مثل هذه الخطة وأيضا سيكون اسهام هذه الخطة في التخطيط الزراعى ضعيفا الى حد كبير حيث أن عدد المشتركين فى الائتمان الزراعى التعاونى ، وهو عدد بسيط عادة ، سيمنع من جمع كافة المزارعين فى القرية فى خطة انتاج زراعى .

ان رغبة التخطيط الزراعى فى الحصول على خطة انتاج تؤدي بنا الى مناقشة التعاونيات الزراعية والتي فى امكانها ليس فقط تحقيق خطة انتاج كاملة بل تتعدى ذلك الى تحقيق النفع العام والمباشر من التخطيط الاقتصادى . ولا يبدو أن لدى المخططين الهنود أية آمال فى احداث تجارب ناجحة فى هذا المجال . فالخطة الخمسية الثانية ليس لديها أى هدف لانشاء وتطوير تنظيمات انتاج زراعى تعاونى . وكما تم توضيحه بواسطة هذه الخطة الخمسية فإنه قد تم تلخير وضع هدف بخصوص تعاونيات الانتاج الزراعى ذلك حتى تتم مناقشة وتحليل اوضاع التنظيمات القديمة فى ولايات الهند المختلفة (٦٦) . وفى عام ١٩٦٠ قدر عدد التنظيمات الزراعية الانتاجية المشتركة بحوالى ١٦٠٠ تنظيم .

وبدلا من انشاء ودعم المخطط الزراعية الانتاجية على مستوى القرية فان تخطيط الانتاج الزراعى كان قائما على أساس دراسات وبرامج تقوم بها حكومات الولايات المختلفة . ويتم الوصول الى البرامج والاهداف الزراعية لحكومات الولايات الهندية المختلفة عن طريق دراسات تقوم بها الادارات المختصة على مستوى الولاية . ومثل هذه الدراسات لا تقوم على

(66) Ministry of C.D. and Cooperation, op. cit., P. 61.

أى خطط زراعية تفسحها القرى أو الاقاليم فى المستويات الدنيا بالولاية (٦٧) . وكنتيجة لذلك فلا يجوز للفرد أن يتوقع أى معرفة دقيقة من جانب سلطات التخطيط العليا عن النشاط الحقيقى أو المتوقع فى القرى والمراكز المختلفة .

ويرى البعض أن هذه التنظيمات والهيئات والمشروعات التى تساعد وتدعم انتشار التنظيمات التعاونية فى الاقتصاد الهندى هى ذاتها تواجه الغشيل . وتلك كانت الحالة بالنسبة الى برامج خدمة البيئة Community Development schemes تقديمها لخدماتها المختلفة فانها لم تقدم الا مالكى الاراضى والاثرياء وذوى النفوذ فى القرية وتركزت بعيدا عن خدماتها عمال الزرامة وصغار المزارعين (٦٨) . ومثل هذه المظاهر لمى أداء الخدمة تسهم فى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع المختلفة على مستوى القرية . ومن ناحية أخرى فقد ذكر البعض أن برامج خدمة البيئة كانت ضعيفة التأسيس من حيث عدد العاملين والفنيين والموارد بالنسبة الى الاعباء الهامة المكلفة بها . وكما لاحظ المجلس القومى لايبحاث الاقتصاد التطبيقى بالهند فان عدد الافراد اللازمين لتدريب الغير على فنون الانتاج الحديثة وعلى انشاء التعاونيات وعلى الاشراف على بناء الطرق وعلى توفير الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاخرى كان عددا ضئيلا للغاية (٦٩)

(٦٧) Charad Chandra Jain, «Agricultural Planning in India, op. cit., PP. 14-15

(٦٨) Sharad Chandra Jann, «Problems and Policies of Indian Agricultural», op. cit., P. 54.

(٦٩) Indian Economy, Conditions and Prospects, op. cit., p. 21.



## العوامل الاجتماعية والاقتصادية والرها على التنظيم التعاوني :

فى محاولتنا للبحث عن العوامل التى سببت فشل التعاون فى الاقتصاد الهندى لابد أن نتناول مشكلة البنیان الاجتماعى والاقتصادى فى القرية الهندية بكل عناية . ان الدراسات الخاصة بالهيكـل الاقتصادى والاجتماعى للتقريه الهندية توضح أن هذا الهيكـل يتعارض مع انتشار التنظيمات التعاونية فى الهند . ان مناقشة الهيكـل الاقتصادى والاجتماعى يحتاج الى سرد مختصر عن السياسات التى اتبعتها سلطات الاحتلال البريطانى فى الهند . فالملاحظ من وصف الحياة قبل قدوم الاحتلال البريطانى ( منذ ٢٠٠ عام مضت ) أن التكامل والتعاون بين افراد القرية كان شيئا متوفرا وواضحا (٧١) . فالقرية الهندية فى هذا الوقت كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتى ومعزولة عن العالم الخارجى بل وعن غيرها من القرى الاخرى . والسلطة الخارجية التى كانت تعرفها القرية هى سلطة منحل صاحب رأس المال الذى يحصل على الأيراد . ولقد كانت حقوق الملكية فى يد صاحب الأرض ( السيد الذى يعيش بعيدا ) بينما كانت روح السيادة على الأرض وإدارتها فى يد المزارعين طالما أدوا جزءا من محصولها الى صاحبها (٧٢) .

---

(70) Walter C. Neale, «The Indian Peasant, the State and Economic Development», *Land Economics*, Vol. XXXVIII, No. 4, November, 1962, pp. 281-292 see P. 287.

(71) V. B. Singhe «Indian Economy, Yesterday and Today», Peoples Publishing House, Private Limited, New Delhi, 1964, pp. 8-14.

(72) Ibid., P. 8.

أما السلطات البريطانية والتي اهتمت بزيادة حصيلتها وإيراداتها من الأرض ، فقد ابتدعت أنظمة جديدة للملكية الاراضى ، وانتشرت هذه الأنظمة فى مساحات مختلفة من الاراضى داخل الهند فى الفترة من عام ١٧٩٣ الى ١٨٥٠ . ويعتبر نظام أراضى الزامندار Zamindari System أحد الأنظمة الغالبة فى هذا المجال . ولقد تم تأسيس هذا النظام لأغراض تحويل محصول الضرائب فى القرية الى أصحاب ملكية ومنحهم بعض ، حقوق الملكية الفردية لهذه الاراضى لا كلها . ولقد تم حدوث هذا الاجراء بشرط أن يؤدى الملاك الجدد نصيبا أوغر من الإيراد الى الحكومة ( ٧٣ ) .

والنظام الآخر الغالب فى ملكية الاراضى هو نظام الريتوارى Ryotwari وفى هذا النظام تدخل الحكومة فى علاقة مباشرة مع المزارع المنفرد . ويتم الاعتراف بملكية المزارع والاحتفاظ بقطعة أرض طالما أنه يدفع الإيجار للحكومة ( ٧٤ ) . ونتيجة ذلك خلق هذان النظامان تفسيراً ملحوظاً فى الهيكل التقليدى للقرية فقد تم خلق طبقة من السادة الذين يهتمون أصلاً بالإيراد ، وإلى جانب ذلك أضيف إلى الطريقة التقليدية فى حفظ الحقوق اجراءات قانونية رسمية جديدة ومحامون ومحاكم لحماية ما نتج عن الأنظمة الجديدة من تعقيدات . وبالإضافة إلى ما سبق فإن إدخال المحاصيل النقدية مثل القطن والسكر والدخان كان لها نتائجها الغريبة على هيكل القرية الهندية . فالقرى التى تحولت تماماً من الإنتاج التقليدى للحبوب الغذائية الى إنتاج المحاصيل النقدية والتجارية فقدت قدرتها على الاحتفاظ بكميات من الفلال لسنوات المحاصيل السيئة . ومن المحتمل أن يكون هذا

---

(73) Daniel and Alice Thorner, «Land and Labor in India», ASia Publishing House, New York, 1962, P. 53.

(74) Ibid., P. 53.

التغير مصدرًا من مصادر المجاعات التي عانت منها الهند خلال مسنويات الاحتلال البريطاني (٧٥) . فانساج المحاصيل التجارية ضاعف المكانة التي يحتلها المرابى في القرية . فالمرابى يمول من أجل المحاصيل النقدية وهو الذي يساعد الافراد في دفع الضريبة نقداً . وبازدياد نشاط المرابى تحولت ملكيات الارض من يد المزارعين الصغار الى المرابين و كبار الملاك (٧٦) .

ومن الممكن الا ان نلاحظ . ان الهيكل الحالي بالقرية الهندي مقسم الى فئات ودرجات مختلفة . وهناك ثلاث فئات يمكن تمييزها . والاول منها له القوة . والثاني له النروة ، والثالث له المكانة الدينية (٧٧) . ولعل من افضل الطرق التي تصور كيف يعمل النظام الطبقي والطائفي

Caste system ما جلى (٧٨) :

« بالرغم من أن أعضاء كل الطوائف ( ما عدا البراهمة ) في استطاعتهم زراعة الاراضي والعمل فيها ، الا أن المكانة الاجتماعية تكون مصحوبة بمبدأ ما يملكه الطائفة وليس بمبدأ ما تفعله . وتشعر كل طائفة من هذه الطوائف داخل القرية ، انها لابد أن تحمي نفسها دائما ضد اغارة الطوائف الاخرى على حقوقها ومكانتها ، سواء اكانت هذه الطوائف ادنى منها او اعلى شأنًا . ولابد لكل طائفة أن تحمي شعارها وما تنصف بها من عادات وتصرفات خشية أن يقلدها غيرها من الطوائف الاقل مكانة . » ومن الواضح ان في مثل هذا الهيكل الاجتماعي في القرية ، لابد

(75) Ibid., pp. 54-55.

(76) Ibid., p. 56.

(77) Walter C. Neale, «The Indian Peasant, the State and Economic Development», op. cit P. 282.

(78) Ibid., P. 284.

أن يخنفي التجانس فى المصلحة ، وهو أحد الشروط الأساسية لانتشار  
أى حركة تعاونية •

وفى سبيل إعادة بناء الهيكل الاجتماعى والاقتصادى للقريه  
الهندية ، ولعلاج مساوىء نظام امتلاك الاراضى الذى فرضه الاحتلال  
البريطانى ، أخذت الحكومه الهندية على عاتقها اصدار قانون الاصلاح  
الزراعى وذلك منذ بداية الحطة الخمسية الاولى • ومنذ ذلك الوقت ترك  
لكل ولاية أن تصدر قانونا خاصا للاصلاح الزراعى يتناسب مع طبيعة  
الولاية • وتمثل المناقشه التالية الفشل الذى أصاب هذه القوانين فى  
احداث أى انسجام فى الهيكل الاجتماعى والاقتصادى فى القطاع الزراعى •

وكما تم اقتراحه فى الحطة الخمسية الثانيه ١٩٥٦/١٩٥٧ - ١٩٦٠ /  
١٩٦١ فان الاصلاحات الغالبه التى تقدمت بها الولايات المختلفه تتعلق  
كلها بإلغاء نظم الملكية القديمة ( نظام الزامندار ) وغيرها من الانظمه ،  
وكذا وضع حد أعلى لحجم الاراضى المملوكة (٧٩) • وأيضا كانت هناك  
مجموعة من القوانين تختص بتنظيم ايجارات الاراضى وتأمين حقوق  
المؤجر • وبخصوص وضع حد أعلى للملكية ، فان هذا الحد أخذ يختلف من  
ولاية لآخرى • فى المتوسط جعلت معظم الولايات الحد الأعلى للملكية الاسره  
٣ اكر ، وان كان تلى بين الحد الأعلى فى ولاية معينة ، والحد الأعلى فى  
ولاية أخرى يتراوح بين ١٥ اكر و ٣٢٤ اكر. (٨٠) •

(79) Pinnning Commission, India, «Progress of Land  
Reforms», Published by the Manager of Publications,  
Delhi, P. 3.

(80) Ibid., pp. 65-67.

وتسمح معظم الولايات الملاك الارضى ، أن يختاروا منها الجزء الذى يرغبون فى الاحتفاظ به . اما بنية الملكية ، فان الحكومة تستولى عليها بتعويض يتم دفعه على فترة زمنية طويلة . وعلى كثير من الاحيان تسمح الحكومة بالاحتفاظ بحجم اضافى من الاراضى تبعاً لحجم الاسرة وطبيعة الارضى .

ولما كانت الحكومة الهندية لم تلزم الولايات المختلفة بتأريخ معين لاصدار قوانين اصلاح الزراعى ، فان الولايات المختلفة أصدرت قوانينها فى اوقات مختلفة . ومثل هذا الاجراء أتاح الفرصة لكثير ممن كانوا يخضعون للقانون أن يتهربوا منه بتحويل ملكياتهم الى الاقارب والاصدقاء (٨١) .

وبالنسبة لقوانين حماية المستأجرين ، فانها ايضا تختلف من ولاية لآخرى ، ولقد تعددت الشكاوى من تعقيدات هذه القوانين وعدم تنفيذها كما يجب (٨٢) . ويتضح من محتويات قوانين اصلاح الزراعى السابقة أن هذه القوانين الهندية تحوى البقاء على الملكية الفردية والصغيرة للارض ، ولكنها تسمح بدرجات من عدم المساواة فى الدخل والثروة ، وتسمح هذه القوانين أيضاً بكثير من التسهيلات فى صورة اعفاءات أسرية ، وترك حق اختيار أطيب الاراضى فى يد الملاك . وهذا النوع من أنواع اصلاح الزراعى ، يتناسب تماماً مع ما أطلق عليه اصلاح زراعى على الطريقة

(81) Ibid., P. 20.

(82) M. L. Patel, «Land Tenure Legislation in India» Agricultural Situation in Vol. XVII, No. 11, February, 1963, pp 1159-1170, see p. 1169.

انغربية (٨٣) Western Approach To Land Reform وفى العادة تكون نتائج هذه الطريقة هو التخفيض فى حجم المشكلة الاصلية بدلا من التخلص منها (٨٤) ولعل السبب فى هذا ، هو أن هذا الاصلاح يترك نفس الهيكل الاجتماعى والاقتصادى كما هو ، مما يسمح لقوى التنازع والتعارض بالبقاء .

ان النتيجة الحتمية لهذه الدراسة السابقة عن دور التنظيمات التعاونية فى التخطيط الاقتصادى الهندى ، لا تسمح الا بتعميم واحد لا يمكن تجنبه . وهو أن التعاونيات الهندية فشلت فى أداء دورها على جميع الجبهات . فلقد قابلها الفشل سواء فى دورها فى اعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية ، او فى توفير الموارد المالية للخطة العامة .

وفشل التنظيمات التعاونية فى تحقيق أهدافها يرجع الى بعض الاسباب التى ناقشناها فى التحليل السابق . فمنذ بدء الحركة التعاونية فى الهند منذ ستين عاما مضت - وهى حركة الثمانية تعاونية أكثر من أى شئ آخر - وكما تم توضيحه فى الدراسة الحالية ، كانت تنمية وتطوير التعاونيات لخدمة فرد واحد متخصص ( الائتمان ) مما أضعف من القدرة الاقتصادية للتنظيم وجعله غير قادر على خدمة أغراض التخطيط الاقتصادى ( مل. رسم وتنفيذ الخطط الاقتصادية الزراعية ) ( ٨٥ ) .

(83) Elias H. Tuma, «Twenty-Six Centuries of Agrarian Reforms, A Comparative Analysis», University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1965, especially Chapter XIV, Towards a General Theory of Land Reform, pp. 221-242.

(84) Ibid., p. 225.

(85) Paresnath Chatterjee, «Some Unexplored Fronts in Cooperative Organizations», «The Indian Economic Journal», Vol. XLII, No., January, 1962, pp. 231-236, see p. 234.

ومما أدى الى ضعف التعاونيات الهندية ، كذلك خضوعها الى حكومات الولايات المختلفة ، بدلا من خضوعها الى الحكومة المركزية . ولقد انتهت سلطة الحكومة المركزية على التعاونيات منذ أعوام ١٩٠٤ و ١٩١٢ عندما أصدرت الحكومة قوانين التعاون ، ومنذ ذلك الوقت ، تعودت كل ولاية على العمل بمفردها ، مما جعل الصورة العامة مرتجلة وغير منسقة . وفي مجال عدم التناسق والانسجام ، فقد لاحظنا وجود عدد كبير من الهيئات والمرافق تعمل في الحقل التعاوني . ومن بين هذه الهيئات نجد الحكومة المركزية ، والحكومات المحلية ، وبنك الاحتياط الهندي ، والوحدات الادارية المحلية ، والهيئات المستقلة ، وغيرها من الهيئات ، وهذا نوع من التنظيم لا يمكن أن يكتب له النجاح الذي يتحقق اذا ما كان الامر تحت اشراف هيئة مركزية موحدة للنشاط بأكمله . ولقد لاحظنا أيضا ان الحكومات المختلفة في مساعدتها للتعاونيات لم تستخدم سوى الوسائل المالية ، ولم يكن هناك أي ضغط آخر على المزارعين لتكوين تنظيمات تعاونية .

وحتى في مجال التمويل التعاوني ، فقد وضحت لنا أن السياسات الائتمانية تميزت بالجمود والتحفظ مما أبعد المزارعين عن الائتمان التعاوني ، وقارب بينهم وبين المرابي .

وبالإضافة الى ما سبق ، فإن التعاون لم يفتشل في مرس اقتناصه في القطاع الريفي من الدولة فحسب ، بل ان القطاع الريفي ذاته فشل في التجاوب مع التعاونيات . ولقد نشأت هذه المشكلة من الهيكل السيئ اجتماعيا واقتصاديا للقرية الهندية ، ومن فشل قوانين اصلاح الزراعة في تغيير هذا الهيكل .





## الفصل العاشر

### النظرية النقدية الكلاسيكية

اولاً - نظرية كمية النقود :

يهتم هذا الفصل ببيان أثر كمية النقود على مستوى الاسعار والدخل والعماله فى المجتمع ، كما تصورته النظريات الاقتصادية الكلاسيكية .

ويلزم أن نوضح منذ البداية أن نظرية كمية النقود هي جزء من مجموعة الآراء والافكار الرئيسية التي كان يعتقد فيها الاقتصاديون الكلاسيك . وتركزت هذه النظرية على العلاقة بين مستوى الاسعار وكمية النقود ، وهناك ثلاثة أشكال يمكن مناقشتهم لنظرية النقود .

١ - الشكل الاول :

ويسمى بمعادلة التبادل ، أو بمعادلة فيشر ، نسبة الى أحد الاقتصاديين الامريكيين Irving Fisher اثنى ساهم فى صياغة هذه النظرية واطهارها . وتنص معادلة التبادل على أن حاصل ضرب كمية النقود فى سرعة دورانها يساوى دائماً مستوى أسعار السلع مضروباً فى كمية هذه السلع . وحيث قد يصعب فهم صحة هذه الصياغة السابقة فإنه يمكن تبسيطها باستعمال الرموز الآتية :

ن = كمية النقود الموجودة فى المجتمع لحزمة أغراض التبادل .

س = عدد المرات التى تدور فيها كمية النقود من يد الى يد أخرى  
فى المجتمع .

د = كمية السلع التى يتم تبادلها مقابل كمية النقود .

ث = مستوى الاسعار .

وتذكر معادلة التبادل أن :

$$ن \times س = د \times ث$$

وهذا يعنى أنه فى أى وقت وحيث أن كمية النقود يتم تداولها من يد الى أخرى مقابل كمية من السلع ، فإنه لابد وأن تكون قيمة السلع فى المجتمع مساوية لقيمة النقود التى يتم تبادلها مضروبة فى عدد المرات التى تداولت فيها هذه الكمية . فإذا كانت كمية النقود الموجودة هى مثلا ٢٠٠ جنيه ، وأنه تم تداول هذه الكمية مثلا خمسة مرات من يد الى أخرى ، وفى كل مرة يتسلم شخص كمية ٢٠٠ جنيه فإنه يقوم بتسليم سلع لها نفس القيمة ، فإذا انتقلت النقود مرة أخرى الى يد شخص ثانى فإنه يقوم بتسليم سلع قيمتها ٢٠٠ جنيه مقابل النقود ، وهكذا بانتقال النقود أو بدوران النقود تنضاعف قيمة الانتاج . وبدوران النقود خمس مرات تكون قيمة الانتاج هى :

$$٢٠٠ \times ٥ = ١٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{أى أن : } ن \times س = ١٠٠٠ \text{ جنيه .}$$

ومن ناحية أخرى فإنه من المعروف أن (قيمة الانتاج) فى أى وقت تساوى دائما كمية الناتج مضروبا فى ثمنه أى أنه فى هذه الحالة المذكورة لابد وأن تكون :

$$د \times ث = ١٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{أى أن : } ن \times س = ١٠٠٠ \text{ جنيه .}$$

ولعله يتبادر الى الذهن بان معادله التبادل ما هي الا متطابقه وصحيحة بحكم التعريف ولا تقرر شيئا من العلاقات السببية ، وكل ما تذكره هو أن قيمة الناتج يساوى قيمة الناتج ، وإن كانت تعبر عن ذلك بطريقتين مختلفتين . ان هذا الشكل من أشكال نظرية كمية النقود غير قادر على ايضاح أى المتغيرات فى هذه المعادلة هو المتغير المستقل وأيها هو المتغير التابع ، ولا يستطيع الفرد أن يستنتج ما اذا كان ضروريا أن يؤدي التغير فى ( ن ) الى التغير فى ( ث ) .

غير أن معادلة التبادل مفصلة لم كونها معبرة عن انفاق المجتمع بطريقتين مختلفتين . فهى تعبر من ناحية عن أن انفاق المستهلكين يساوى حاصل ضرب كمية النقود  $\times$  سرعة دورانها . ومن ناحية أخرى تعبر عن الانفاق من وجهة نظر المنتجين . يكونه يساوى حاصل ضرب ( حجم التجارة ) أى عدد السلع والخدمات التى يتم تبادلها  $\times$  مستوى الاسعار . وبالتالي فان معادلة التبادل تميز الاجزاء المهمة فى الانفاق كما تبدو من وجهة نظر المستهلكين ومن وجهة نظر المنتجين . وكنتيجة لهذا التمييز يمكن عزل المتغيرات المختلفة حتى يمكن دراستها كخطوة تمهيدية لدراسة اثر التغيرات فى ( ن ) على ( ث ) .

ويجب أن نلاحظ أن معادلة التبادل تتعامل مع المتغيرات المختلفة مثل كمية النقود ومستوى الاسعار بطريقة مبسطة قد تثير كثيرا من الصعوبات . فمن ناحية نفترض معادلة التبادل أن هناك مستوى عام موحد للاسعار هو ( ث ) والواقع أنه من الصعب البحث عن مستوى موحد واحد للاسعار . فهناك مستويات مختلفة للاسعار كمستوى أسعار السلع الاستهلاكية ومستوى أسعار الجملة ، ومستوى أسعار السلع الرأسمالية ومستوى الاجور

سعر ذلك من مستويات الاسعار ، وان كان من المفروض أن ( ث ) فى معادلة التبادل تشير الى مستوى أسعار السلع الاستهلاكية .

وبالنسبة الى ( ن ) ، أى كمية النقود الموجودة فى المجتمع ، فان معادلة التبادل نفترض أن ( ن ) هى الكمية المطلوبة من النقود من أجل دفع التعامل والتبادل ، ولا تنظر معادله التبادل الى وجود طلب على النقود لاجل أغراض غير شراء السلع الاستهلاكية والانتاجية ، مثال ذلك الطلب على النقود من أجل شراء أوراق مالية أو لأغراض المضاربة أو الاحتفاظ بالنقود بأعضائها مسجلة فى ذاتها . هذا النوع الأخير من أنواع النقود المطلوبة لأغراض المضاربة لا يدخل فى تعريف ( ن ) فى معادلة التبادل .

وتعتبر ( س ) كما ذكرنا عن سرعة دوران النقود ، وهى محسومة بمعادلات المستهلكين ، وتصير هذه المعادلات فى فترات الزواج حيث تزداد سرعة انفاق النقود وتداولها وتقل فى فترات الكساد حيث تنخفض الاسعار ويمنع المستهلكون عن الانفاق وتداول النقود انتظارا لانخفاض أكبر فى مستوى الاسعار .

ومرة أخرى يلزم ملاحظة أن معادلة التبادل لا توضح أية علاقة سببية حين تذكر أن :  $n \times s = d \times t$  ولا يجوز أن نستنتج من صحة  $d \times t$  ،

المعادلة السابقة أكثر من صحة معادلة أخرى مثل :  $n = \frac{d \times t}{s}$  ، هذه المعادلة الأخيرة صحيحة أيضا بالتعريف ، ولكنها لا تبرهن على أن  $d \times t$

( ن ) تتوقف على  $\frac{d \times t}{n}$  . ففى الواقع تتوقف ( ن ) على سياسات البنك المركز وعلى رغبته فى توفير قدر معين من ( ن ) ولا تتوقف ( ن ) على  $\frac{d \times t}{s}$  .

## ٢ - الشكل الثاني :

من اشكال نظرية كمية النقود ويسمى بالشكل ( الجامد ) ، لنظرية كمية النقود ويذكر هذا الشكل أن الاسعار تتغير دائما بنفس نسبة تغير كمية النقود . فاذا زادت كمية النقود الى الضعف تزيد الاسعار الى الضعف ، واذا نقصت كمية النقود الى النصف تنقص الاسعار الى النصف . وفي صورة رموز يمكن أن نعبر عن هذه النظرية كالآتي

$$N = ثابت \times ث \quad ( حيث الثابت = \frac{1}{ث} )$$

وليست هذه الصورة من صور نظرية الكمية بالصحيحة بالتعريف ، بل هي ليست صحيحة في جميع الاحوال ، اذ أن التغيرات في ( ن ) تؤدي الى تغيرات في ( ث ) ، وب نفس النسبة ، ( فقط ) تحت ظروف معينة ، هذا المفهوم للشكل الجامد لكمية النقود تجعل منها نظرية ذات مغزى في شرح آثار الزيادة في كمية النقود على مستوى الائتمان .

وينطبق الشكل الجامد لنظرية كمية النقود عندما يكون حجم الناتج ( د ) ثابت وكذا عندما تثبت سرعة تداول النقود ( س ) . وليس شرطا أن يثبت هذان المتغيران في كافة الاوقات . ففي حالة الكساد أو حينما تزداد كمية النقود فإن مستوى الاسعار يبدأ في الارتفاع بعض الشيء ( وليس بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود ) . وهذا الارتفاع الطفيف في مستوى الاسعار يضيف التفاؤل على رجال الاعمال بتوقيع بعض الارياح نتيجة زيادة الانتاج والمبيعات ( بشرط عدم ارتفاع التكاليف بنفس النسبة ) وهكذا تزداد ( د ) مع زيادة ( ن ) ، ومن المحتمل أيضا أن تزداد ( س ) بعض الشيء حيث أن ارتفاع الاسعار يشجع الافراد على استبدال النقود بسلع وخسومات ، وبالتالي ومع زيادة ( ن ) نجد أن ( د ) و ( س ) ، و ( ث ) يمكن

أن تزداد قيمتهم • وفى هذه الحالة السابقة اذا نجد أن الزيادة فى ( ن )  
 لم تنعكس فى زيادة ( ث ) بنفس النسبة ، وإنما انعكست فى زيادة كل من  
 ( ث ) و ( د ) ، و ( س ) • وعندما يزداد النشاط الاقتصادى وتصل ( د )  
 الى أقصى ما يمكن فى ظل موارد المجتمع المتاحة ، أى عندها تتوظف كافة  
 موارد المجتمع ويزداد الدخل الى أقصى ما يمكن تثبت ( د ) • ومن المحتفل  
 فى أحوال العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل لموارد المجتمع أن تثبت ( س )  
 بعض الوقت طالما ظلت أحوال النشاط الاقتصادى عادية • فى هذه الأحوال  
 وبثبات ( س ) ، و ( د ) فإن كل زيادة فى ( ن ) سوف تؤدى الى زيادة فى  
 ( ث ) وبنفس النسبة •

والواقع أن الأوضاع السابقة ، وافترض ثبات ( س ) فى حالة  
 العمالة الكاملة ، هى أحوال لا تبقى طويلا • فانه بارتفاع الاسعار سرعان ما  
 يبدأ الافراد فى التخلص عن النقود وسرعان ما يستبدلوا النقود بسلع  
 وخدمات • وفى هذه الحالة تزداد سرعة دوران النقود ( س ) وتكون الزيادة  
 فى ( ن ) مصحوبة بزيادة فى ( س ) وتزداد ( ث ) فى هذا الوقت بنسبة  
 أكبر من زيادة ( ن ) • ومرة أخرى نجد أن الشكل الجامد لنظرية كمية  
 النقود ليس صحيحا فى كل الاوقات ، ولكنه مفيدا فى دراسة آثار كمية  
 النقود على مستوى الاسعار • ومن المفيد أن نلفت الانتظار هنا الى أن معادلة  
 التبادل ، وهى الشكل الاول لنظرية كمية النقود كانت ذات نفع كبير فى  
 ابصارها للمتغيرات ( س ) و ( د ) التى يفترض ثباتهم فى حالة الشكل  
 الجامد للنظرية والذى بدوره يساهم فى شرح أثر الزيادة فى كمية النقود  
 على مستوى الاسعار •

### ٣ - الشكل الثالث :

ويذكر الشكل الثالث لنظرية كمية النقود أنه بزيادة كمية النقود غالباً ما يزداد مستوى الاسعار ، ولكنه من الصعب بيان مدى الارتفاع في مستوى الاسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود . ويسمى هذا الشكل من اشكال نظرية كمية النقود بالشكل الأقل جموداً . وتنطبق هذه النظرية الأقل جموداً كلما كانت ( ن ) و ( س ) يرتفعان بسرعة أكبر من ارتفاع ( د ) ، وبالتالي ترتفع ( ث ) ولكن لن يكون ارتفاعها مساوياً لارتفاع ( ن ) . وفي أحوال البطالة وأحوال المصالة الكاملة يمكن لهذا الشكل الأقل جموداً أن ينطبق لتفسير ظروف التغير في ( ن ) ، و ( ث ) .

ويمكن التحدث عن أحد الاستثناءات لنظرية كمية النقود في أي من اشكالها الثلاثة ، وهو في حالة زيادة كمية النقود ( ن ) وفي نفس الوقت ينخفض مستوى الاسعار ( ث ) . ويحدث هذا اذا كانت هناك بطالة شديدة بحيث أنه بمجرد الزيادة في ( ن ) يزداد الانتاج ( د ) بصورة أكبر من زيادة ( ن ) أو نقص ( س ) . ولكن احتمال نقص ( س ) عن زيادة ( د ) هو احتمال طفيف لانه بزيادة حجم التجارة عادة ما يزداد معدل دوران النقود نتيجة زيادة للتجارة والتبادل . وكذلك نجد أن احتمال زيادة ( د ) ، دون زيادة الاسعار هو احتمال ضعيف " حيث أن معظم الصناعات تخضع لقوانين الغلة المتناقصة ، وبزيادة الانتاج تزداد التكلفة والاسعار . ونتيجة لذلك فإن هذا الاستثناء لنظريات الكمية هو أمر نادر الحدوث .





## الفصل الحادى عشر

### النظرية النقدية الحديثة

#### سعر الفائدة وتفصيل السيولة

نناقش فى هذا الجزء الطريقة التى يتحدد بها سعر الفائدة ، وستوضح هذه المناقشة الدور الذى تلعبه النقود فى تحديد سعر الفائدة وبالتالى مدى اثرها على مستوى النشاط الاقتصادى .

#### تعريف سعر الفائدة :

يعرف الاقتصاديون الكلاسيك سعر الفائدة بأنه العائد الذى يحصل عليه الافراد نتيجة انتظارهم مدة معينة من الزمن يتمتعون فيها عن الاستهلاك ويحتفظون فيها بأموالهم فى صورة مدخرات . أى أن سعر الفائدة لدى الكلاسيك يمثل العائد على الانتظار أو العائد على الحرمان .

الا أن كينز لا يعترف بهذا التعريف ويقول أنه يجب أن يكون من الواضح أن سعر الفائدة لا يمكن أن يكون عائداً للدخار أو الانتظار كما يقولون . ذلك أنه إذا اكتنز رجل مدخراته فى صورة نقدية ، فهو لا يحصل على أى فائدة بالرغم من أنه يدخر تماماً كما حدث فيما سلف . بل العكس فإن التعريف المجرد لسعر الفائدة يخبرنا أن سعر الفائدة هو المكافأة عن التخلي عن السيولة لمدة معينة ، ذلك أن سعر الفائدة فى حد

دائه ليس الا النسبة المعكوسة بين مبلغ من النقود وما يستطيع الحصول عليه بسبب التخل عن حيازة النقود باستبدالها بدين لمدة معينة من الزمن .

فتعريف النظرية الحديثة اذن هو ان سعر الفائدة ليس الا مكافاة عن التخل عن السيولة . وسنجد ان سعر الفائدة هو السعر الذى يوازن بين عرض كمية معينة من النقود وبين الرغبة فى الاحتفاظ بالثروات فى صورة نقدية ، او الطلب على النقود .

### النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة :

وقد يكون من الافضل ان نعرض أولا الى الطريق الذى حاول فيه الكلاسيك اشتقاق نظريتهم فى سعر الفائدة .

يقول كينز : ان التفضيلات الزمنية لفرد ما تحتاج الى مجموعتين من اتقارات حتى يتم تنفيذها كاملا ، المجموعة الاولى تتعلق بمظهر التفضيل الزمنى الذى يطلق عليه اسم الميل للاستهلاك ، وهو الذى يقسود لكل فرد المقدار من دخله الذى سوف يستهلكه ، والمقدار الذى سوف يحتفظ به فى صورة ما معلقا لاستهلاكه فى المستقبل .

فاذا ما تم هذا الامر فان هناك مجموعة أخرى من القرارات ، يعنى بها الشكل الذى سوف يبقى فيه ما علقه لاستهلاكه فى المستقبل والذى قد احتفظ به سواء من دخله الجارى أو من مدخراته السابقة . فهل يرغب الفرد فى الاحتفاظ بمدخراته فى صورة توفر له السيولة العاجلة ، ام فى صورة غير سائلة ؟ ولسوف نجد ان الخطأ الذى وقع فيه الكلاسيك هو انهم حاولوا اشتقاق سعر الفائدة من العنصر الاول الذى يكون التفضيل

بلزمني النفسى مع اهمالهم العنصر الثانى . فتنظر النظرية الكلاسيكية الى  
سعر الفائدة على أنه الثمن الذى يوازن بين الطلب على الاستثمار والرغبة فى  
الادخار .

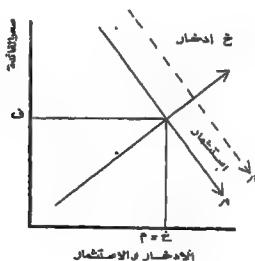
وفى صورة فالية يعبر عنها كالآتى :

$$M = (F)$$

$$X = (F)$$

$$M = X$$

وتفرض هذه المعادلات أن الاستثمار ( م ) يزداد بانخفاض سعر  
الفائدة وينقص بارتفاع سعر الفائدة ( ف ) وأن الادخار ( خ ) يزداد بارتفاع  
سعر الفائدة وينقص بانخفاضه . وتحدد قوى الطلب على الاستثمار وعرض  
المخبرات سعر الفائدة بحيث أن التوازن بين الطلب والعرض يتم عندما  
يكون  $M = X$  . وفى صورة بيانية يكون الوضع كالآتى :



ش.م.م. (١٨)

فعند الكلاسيك إذا زاد الطلب على الاستثمار ( كما هو في الشكل  
 ايماني ) فإن هذا يؤدي الى انتقال منحني الطلب على الاستثمار ناحية  
 اليمين ، وهذا يرفع سعر الفائدة ، وارتفاع سعر الفائدة يزداد عرض  
 المدخرات وبذلك يتعادل الطلب الزائد على الاستثمار مع العرض الزائد من  
 المدخرات عند سعر فائدة جديد مرتفع . ويحدث العكس اذ قل الطلب على  
 الاستثمار فينتقل منحني الطلب على الاستثمار ناحية اليسار ويقل سعر  
 الفائدة ونقل المدخرات وبالتالي يتعادل مع الاستثمار الذي تناقص عند سعر  
 فائدة أقل .

#### بعض الالتقادات :

الا ان كينز يهاجم هذا الرأي الكلاسيكي كالاتي :

أولا : هو يعلق استعماده ، وهو يعتقد ان الكلاسيك لا يخالفونه  
 هذا الرأي ، بأنه عند دخل معين ، سيجد ان انتقال منحني الطلب على  
 الاستثمار نتيجة زيادة الطلب على الاستثمار سيقابلها زيادة في عرض  
 المدخرات تتعادل مع زيادة الطلب على الاستثمار عند سعر فائدة جديدة .  
 الا أن هذا الكلام ينطوي على مغالطة كبيرة في نظر كينز ، وذلك ان عرض  
 المدخرات يتوقف على مستوى الدخل ، ولن يزداد عرض المدخرات الا اذا زاد  
 الدخل ، أي أننا لا نستطيع أن نثبت الدخل وفي غفل الوقت نزيد من  
 الادخار ، وكان زيادة الادخار لابد وأن يصحبها انتقال في منحني عرض  
 المدخرات وليس امتداد في منحني عرض المدخرات ، وليس من الضروري

ان تتعادل المدخرات الجديدة مع الاستثمارات المطلوبة ما لم يتيسر حجم معين من الدخل يوفر القدرة على مجابهة هذه الزيادة فى الطلب على الاستثمار هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فان زيادة الاستثمار تؤدي لزيادة الدخل ومن هذا الدخل سيقطع جزءه للدخار وسيتوقف مقدار المدخرات على سعر الفائدة ، فكيف فى الوقت الذى يحاول الكلاسيك أن يجعلوا من هذه المدخرات محددة لسعر الفائدة ، يجعلوا منها أيضا متوقفة على سعر الفائدة الجديدة . فتحديد سعر الفائدة بهذه الطريقة كان يقتضى ان تكون قوى الاستثمار مستقلة عن قوى الادخار ، ولكنها كما شرحنا ليس الامر كذلك .

والنقد الثانى الذى يوجه للنظرية الكلاسيكية من كينز هو أنه وإن كان يوافق مع الكلاسيك على أن الطلب على الاستثمار يتوقف على الانتاحية الحدية لرأس المال ( وهى الى حد ما الكفاية الحدية لرأس المال عند كينز ) وبالتالي يؤثر سعر الفائدة على قوى الطلب على الاستثمار فان سعر الفائدة لا يلعب دوره بنفس الدرجة التى اعتقد بها الكلاسيك فى تحديد المدخرات ، بل ان الافراد قد يسخرون لجزءه رغبتهم فى الادخار ، انما سعر الفائدة يؤثر فى الطريقة التى يحتفظ بها الافراد بمدخراتهم فى شكل سندات أو نقود أو غيرها .

#### سعر الفائدة فى النظرية الكينزية :

يؤكد كينز أن سعر الفائدة يتحدد ليس نتيجة لتفاعل قوى الاستثمار.

والادخار ، وانما نتيجة للطلب على النقود وعرض النقود . وفيما يلي نناقش هذين العاملين :

### الطلب على النقود :

يقصد بذلك الطلب على النقود للاحتفاظ بها ، أما لماذا يوجد تفضيل الاحتفاظ بالنقود : ولماذا يوجد تفضيل السيولة هذا ، فان كينز يرجعه ( فى الفصل الخامس عشر ) الى عوامل ثلاثة :

#### ١ - نافع المعاملات :

ويقصد به توفر السيولة ( النقود ) من أجل المعاملات الجارية والانفاق على شراء مواد الاستهلاك وغيرها . ومن الممكن أن ننظر الى هذا النافع من ناحية المستهلكين ومن ناحية المظنين .

من ناحية المستهلكين : ويسمى بدافع الدخل وهنا يتوقف مقدار احتفاظ المستهلكين بكمية من النقود على طول الفترة الزمنية التى يحصلون منها على الدخل ، فكلما زادت المدة الزمنية التى يتسلمون خلالها دخلهم يزيد الكمية المحتفظ بها من النقود وكذلك يتوقف حجم هذه الكمية المحتفظ بها من النقود على مقدار الدخل والعكس صحيح .

ومن ناحية المظنين : ويسمى بدافع التجارة ، ويعنى هذا الاحتفاظ بالنقود من أجل القيام بعمليات الانتاج وتسهيل المعاملات الجارية من دفع اجور العمال وشراء المواد الأولية .. الخ .

وتتوقف كمية النقود المحتفظ بها بالنسبة للمنتجين على حجم مبيعات المنشأة حيث تزيد الكمية المحتفظ بها كلما زادت المبيعات ، ويلاحظ أن تخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة كمية النقود المحتفظ بها لأجل دافع العمليات ، فيفرض بقاء القوة الانتاجية على حالها فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة اقبال رجال الاعمال على الاقتراض . واستخدامه في زيادة الاستثمارات ، وهذا يزيد الدخل وبذلك ترتفع كمية النقود المحتفظ بها من أجل دافع المعاملات . الا أنه من المستحسن اقبال هذا الامر الاخير ، لانه يحتاج الى فترة طويلة حتى يسرى في النظام ، فزيادة الدخل والانتعاش تحتاج لفترة من الزمن قد تطول نسبيا ، وسيكون تركيزنا على الدافع الاخير الذي سندرجه ، أهم وأقوى بكثير من ناحية علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود .

## ٢ - دافع الاحتياط :

حيث يمكن استخدام السيولة في مواجهة النفقات الغير متوقعة ( خطر البطالة ، المرض ، الحوادث ) وتتوقف كمية النقود المحتفظ بها على الفرد نفسه وعلى الظروف التي يعيش فيها وعلى العموم فإن الرجل الغنى يميل إلى الاحتفاظ بكمية أكثر من النقود من أجل دافع الاحتياط عن تلك الكمية التي يحتفظ بها الفقير . وهذا يتيح أيضا فرصة للقول بتأثير سعر الفائدة على الكمية المحتفظ بها من أجل دافع الاحتياط . ولكن يستحسن أيضا اقبال ذلك لنفس الأسباب التي اقبلنا بها تأثير سعر الفائدة على دافع المعاملات .

### ٣ - دافع المضاربة :

اهتم كينز بهذا العنبر اهتماما كبيرا وفصله عن العاملين الآخرين على أساس أن تأثيرهم على كمية النقود المحتفظ بها محدودة بالنسبة لتأثير دافع المضاربة على الاحتفاظ بالنقود .

ويحتفظ الافراد بكمية من النقود من أجل هذا الدافع الاخير لاجراض الاسعاده من فروق الاسعار التى يتوقعها المنتج أو المستهلك فيما يتعلق بأسرع والخسائر عامة والسندات بصفة خاصة . فلا شك أن انخفاض سعر الفائدة سيرفع من قيمة السندات وارتفاع سعر الفائدة سيخفض من قيمة السندات . واحتفاظ الفرد بكمية معينة من النقود يتيح له الفرصة للاستفادة من تروق هذه الاسعار . فمثلا لو كان هناك سندا قيمته الاساسية ١٠٠ جنيها وسعر الفائدة عليه ٥٪ فانه يدر دخلا سنويا قدره ٥ جنيها . فاذا ارتفع سعر الفائدة فى السوق ١٠٪ بمعنى هذا أن السند الذى يحتفظ به الشخص والمقوم بـ ١٠٠ جنيها اسيا ويدر مبلغ ٥ جنيها فائدة اسمية تدل على قيمته فى السوق الى ٥٠ جنيها وهكذا فان ارتفاع أسعار الفائدة التى يودى الى انخفاض أسعار السندات ، وكذلك اذا انخفض سعر الفائدة فان القيمة السوقية للسندات ترتفع . ومن ناحية أخرى يمكن أن يعبر عن نفس الظاهرة السابقة بقولنا ان ارتفاع وانخفاض القيمة السوقية للسندات يودى الى آثار عكسية فى أسعار الفائدة .

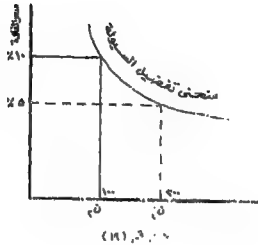


ان احتفاظ الافراد بأموال مسائلة يمكنهم من شراء السندات عند انخفاض أسعارها ثم بيع هذه السندات عند ارتفاع أسعارها .

ويلاحظ أنه حينما يحتفظ الافراد بنقود لشراء سندات في المستقبل فان هذا يعني ان لا بد وأن أسعار الفائدة منخفضة وأسعار السندات مرتفعة وأن الافراد يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السندات مستقبلا ، لذلك فهم يفضلون الاحتفاظ بالنقود لشراء سندات في المستقبل ، والذي يهنا هنا هو أنه عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة ( أسعار السندات مرتفعة ) فان الافراد يفضلون الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود . ويلاحظ أيضا أنه اذا كانت أسعار السندات منخفضة ( أسعار الفائدة مرتفعة ) فان الافراد يحتفظون بسندات أكثر ونقود أقل حتى يمكنهم بيع السندات في المستقبل عندما ترتفع أسعارها ويحققون أرباحا . وهكذا نجد ان الطلب على النقود من أجل دالخ المضاربة يتحكم فيه عنصر عدم التأكد من مستقبل أسعار الفائدة ، لذلك فان عدم التأكد هذا له دور كبير في الطلب على النقود .

### منحنى تفضيل السيولة :

يتضح من المناقشة السابقة أن هناك علاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود للاحتفاظ بها من أجل المضاربة وتذكر هذه العلاقة أنه بانخفاض سعر الفائدة يزداد الطلب على النقود وبارتفاع سعر الفائدة يقل الطلب على النقود . واذا تصورنا أن هناك جدول يمثل رغبة الافراد في الاحتفاظ بكميات معينة من النقود عند أسعار فائدة مختلفة فانه يمكن تمثيل هذا الجدول في رسم بياني يطلق عليه منحنى تفضيل السيولة .



ويمثل منحني تفضيل السيولة مقدار الطلب على النقود من أجل المضاربة عند تسويات مختلفة من أسعار الفائدة . فمثلا عندما يكون سعر الفائدة ١٠٪ يطلب الفرد كمية صغيرة من النقود ( م ن ٢ - ١٠٠ جنيه ) ويحتفظ ببقية أصوله في صورة سندات ، وحيث أن سعر ١٠٪ للفائدة هو سعر مرتفع ، فمعنى هذا أن أسعار السندات منخفضة ، ولذلك يكون الجزء الأكبر من ثروة الأفراد في صورة سندات ( وسيتم بيعها عندما يرتفع أسعار ) ، وعندما يكون سعر الفائدة ٥٪ ، وهو سعر منخفض فإن الفرد يحتفظ بكمية أكبر من النقود ( م ن ٢ - ٢٠٠ جنيه ) وبجزء بسيط من أصوله في صورة سندات ذلك أن أسعار السندات في هذا الوقت تكون مرتفعة ويفضل الفرد بيع أصوله من السندات وتحقيق أرباح ، والاحتفاظ بأصوله في صورة نقود ، والواقع أن احتفاظ الفرد بالنقود يكون بسبب توقعه أن أسعار الفائدة سترتفع في المستقبل وتخفض أسعار السندات وبالتالي يمكنه شراء مزيد من السندات بما يحتفظ به الفرد من أموال .

وهكذا نجد أن منحني تفضيل السيولة يميل من أعلى إلى أسفل متجهًا

ناحية اليمين ليعبر عن أنه بانخفاض سعر الفائدة يزيد الطلب على النقود .  
وفي صورة دالية نقول أن الطلب على النقود من أجل دفع المضاربة يكون  
دالة لسعر الفائدة :

$$N_p = N_f (F)$$

( وهنا يحسن أن نذكر أننا سنرمز إلى كمية النقود المطلوبة لدفع  
المضاربة بالرمز  $(N_p)$  ، وسنحتفظ بالرمز  $(N_f)$  إلى كمية النقود المطلوبة  
لدفع المعاملات والتي تتوقف على حجم الدخل والتجارة ، أما الرمز  $(N)$  )  
فإنه يساوي مجموع  $(N_p + N_f)$  ) .

واحد من الملاحظات الهامة والرئيسية التي يجب ذكرها هي أنه عند  
انخفاض سعر الفائدة إلى حد معين فإن منحني تفضيل السيولة يميل لأن  
يكون موازي للمحور الأفقي بمعنى أن الأفراد يكون لديهم الاستعداد  
للاحتفاظ بأية كميات إضافية من النقود عند سعر ثابت للفائدة . وفي  
تعليل هذه الظاهرة يمكن القول بأنه عند حد معين من سعر الفائدة المنخفضة  
لا يتوقع الأفراد أي انخفاض تالي لهذا السعر . فمثلاً لو كان السعر ٢٪  
وهو سعر منخفض للفائدة لا يتوقع الأفراد أن يكون هناك أقل منه وبالتالي  
سيكون لديهم الاستعداد للاحتفاظ بأي كمية إضافية من النقود عند هذا  
المستوى من سعر الفائدة . ويطلق على ظاهرة استعداد الأفراد للاحتفاظ  
بأي كمية من النقود عند سعر ثابت ومنخفض للفائدة اصطلاحاً مصيدة  
السيولة Liquidity Trap وهي المنطقة من منحني تفضيل السيولة

والتي يصبح فيها المنحنى خطاً موازياً للمحور الأفقى ( حيث المرونة تساوى ما لا نهاية ) . وسيكون لهذه الظاهرة أهمية كبيرة في أثر كمية النقود على النشاط الاقتصادي ، وكما سيتضح ذلك بعد قليل .

كذلك يلزمنا ملاحظة أن منحنى تفضيل السيولة كأي منحنى طلب يمكن أن ينتقل إلى أعلى أو أسفل . فإذا انتقل منحنى الطلب على السيولة إلى أعلى فمعنى ذلك أن الأفراد يكونون مستعدين للاحتفاظ بنفس الكمية من النقود عند مستويات أعلى من الفائدة . وإذا انتقل منحنى الطلب على السيولة إلى أسفل ، فإن معنى هذا أن الأفراد يكونون على استعداد للاحتفاظ بنفس الكمية من النقود عند مستويات أدنى من أسعار الفائدة . وحيث أن الطلب على النقود بدافع المضاربة هو طلب سريع التأثير بتوقعات المضاربين لأسعار السندات وبأحوال السوق النقدية عموماً ، وهي دائمة الحركة والتغير ، فإن احتمال انتقال منحنى تفضيل السيولة لأعلى وأسفل هو احتمال كبير دائماً .

### عرض النقود :

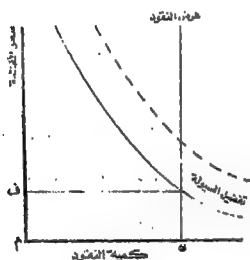
نقصد بعرض النقود ( كما قصدنا بالطلب على النقود ) الكمية من النقود المعروضة بقصد الاحتفاظ بها . وعرض النقود بالاتفاق مع تفضيل السيولة هو الذي يحدد سعر الفائدة في المجتمع . وسوف يتخذ منحنى عرض النقود شكل خط موازى للمحور الأفقى ، وهذا يعنى أنه في أي وقت من الأوقات يكون عرض النقود ثابتاً لأنه يتم التحكم فيه بواسطة البنك المركزي الذي يؤثر في حجم إصدار النقود وحجم خلق الائتمان

• (بالنسبة للنقد المصرفية) • والبنك المركزي قد يقرر لسبب أو آخر أن

عرض النقود يجب أن يكون ٢٠٠ مليون جنيه •

وهنا يحدد عرض النقود الثابت مع الطلب على النقود مستوى بسعر

الفائدة • وكما يتضح من الشكل البياني التالي :



شكل رقم (٤٠)

حيث يمثل المحور الأفقي م ن ، كمية النقود ، والمحور الرأسي م ف

أسعار الفائدة • أما الخط الموازي للمحور الرأسي والمتعامد مع النقطة ن ،

فهو يمثل خط عرض النقود مستوى سعر الفائدة السائد في المجتمع •

فإذا زادت كمية النقود في المجتمع ( انتقل خط العرض لليمين )

وحتى يستوعب المجتمع هذه الإضافة لعرض النقود فإن سعر الفائدة لا بد

أن ينخفض ، وإذا قلت كميه النقود في المجتمع ( انتقال خط العرض  
ليسار ) فإنه حتى يقبل الافراد هذه الكمية المتناقصة من النقود فإنه لا بد  
لسعر الفائدة أن يرتفع . وحيث أن البنك المركزي هو الذي يتحكم في  
عرض النقود فإن في امكانه بزيادة عرض النقود أن ينخفض من سعر  
الفائدة وبنقص عرض النقود أن يرتفع من سعر الفائدة . فالبank المركزي  
اذن يمكنه أن يتحكم في سعر الفائدة وبالنقص عرض النقود أن يرفع من  
سعر الفائدة . فالبank المركزي اذن يمكنه أن يتحكم في سعر الفائدة عن  
طريق تحكمه في عرض النقود .

وقد سبق أن ذكرنا ، وذلك في مجال الحديث عن الكفاية الحديثة  
لرأس المال ، أن سعر الفائدة له اثره على حجم الاستثمار وحجم الاستثمار  
له اثر على الدخل والعمالة . والمفروض أنه اذا انخفض سعر الفائدة يزداد  
حجم الاستثمار ويزداد الدخل والعمالة ، وبارتفاع سعر الفائدة ينخفض  
مستوى الدخل والعمالة وحيث أن كمية النقود لها اثرها على تحديد سعر  
الفائدة ، فإن كمية النقود يكون لها اثرها على مستوى النشاط الاقتصادي  
فزيادة عرض النقود يؤدي الى تخفيض سعر الفائدة وهذا يزيد من الاستثمار  
( والاستثمار عن طريق مضاعف الاستثمار يؤدي لزيادة الاستهلاك ) ويزداد  
الدخل ومستوى العمالة . وتخفيض عرض النقود يؤدي الى رفع سعر  
الفائدة . غير أن كثيرا ما يكون هناك عقبات أساسية أمام تأثير كمية النقود  
على سعر الفائدة ، وأمام تأثير سعر الفائدة على الاستثمار .

لهم ناحية نظرية سعر الفائدة فقد يزداد عرض النقود ، ولكن سعر الفائدة ذاته يكون منخفضاً بحيث أن أية زيادة في عرض النقود يتم استيعابها بواسطة الافراد دون انخفاض اضافي في سعر الفائدة . وتحدث هذه العقبة أمام انخفاض الفائدة اذا كانت كمية النقود المطلوبة تقع على الجزء من منحنى تفضيل السيولة الموازى للمحور الافقى ( مصيدة السيولة ) ، حيث لا تؤثر الزيادة في كمية النقود على مستوى سعر الفائدة . فاذا كان البنك المركزى يرغب فى زيادة النشاط الاقتصادى بزيادة كمية النقود وخفض سعر الفائدة . فانه قد لا يتمكن من احداث ذلك الاثر حيث تقف مصيدة السيولة كعقبة أساسية أمام تكرار إمكان تخفيض سعر الفائدة .

ومن المحتمل أيضاً أنه لو انخفض سعر الفائدة مبدئياً بزيادة عرض النقود أن ينتقل فى نفس الوقت منحنى تفضيل السيولة الى أعلى ويرتفع سعر الفائدة مرة أخرى ، ويكون أثر انتقال منحنى تفضيل السيولة لاهل هو إلغاء أثر الزيادة فى كمية النقود على التخفيض المبدئى لسعر الفائدة . واحتمال انتقال منحنى تفضيل السيولة فى أى وقت هو احتمال كبير حيث أن تفضيل السيولة يعتمد على توقعات الافراد عن مستقبل أسعار الفائدة والسندات وهذه أمور كثيرة وسريعة التغير .

ومن ناحية أخرى حتى ولو افترضنا أن سعر الفائدة قد انخفض نتيجة زيادة عرض النقود ، فإن هناك عقبة أخرى أمام تأثير معدل الفائدة

على الكفاية الحديثة لرأس المال . فإذا كان منحني الكفاية الحديثة لرأس المال منحني غير مرن ، فإنه بتخفيض سعر الفائدة تخفيضاً كبيراً لن يكون هناك سوى أثر طفيف على زيادة الاستثمار أما إذا كان منحني الكفاية الحديثة لرأس المال منحني مرناً فإن تخفيض سعر الفائدة سوف يؤدي لزيادة الاستثمار . ولكن يلزم هنا أيضاً أن ننبه إلى احتمال انتقال منحني الكفاية الحديثة لرأس المال إلى أسفل ( بسبب سوء توقعات رجال الأعمال وحساسية الاستثمار لهذا العنصر المتقلب وهو التوقعات ) بحيث ينخفض سعر الفائدة وفي نفس الوقت ينتقل منحني الكفاية الحديثة لرأس المال إلى أسفل فإن حجم الاستثمارات لا يزداد بل قد ينقص ( ويختلف الأثر الواقع على حجم الاستثمار بدرجة انخفاض سعر الفائدة وانتقال منحني الكفاية ) .

وبالإضافة إلى المقدمات السابقة أمام سعر الفائدة على الاستثمار والتي أوضحناها دراسة النظرية النقدية الحديثة فإن هناك مزيداً من المقدمات من الناحية العلمية أمام أثر سعر الفائدة على الاستثمار . ولقد أوضحنا عند دراسة تقييم بعض السياسات النقدية ، أن أثر الفائدة على الكثير من قطاعات الاقتصاد القومي هو غير فعال في بعض الأحوال ، أو من الصعب الحكم على مدى فاعليته في أحوال أخرى .





مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

---

إيداع رقم ١٩٧٢/٦٢٦٣



